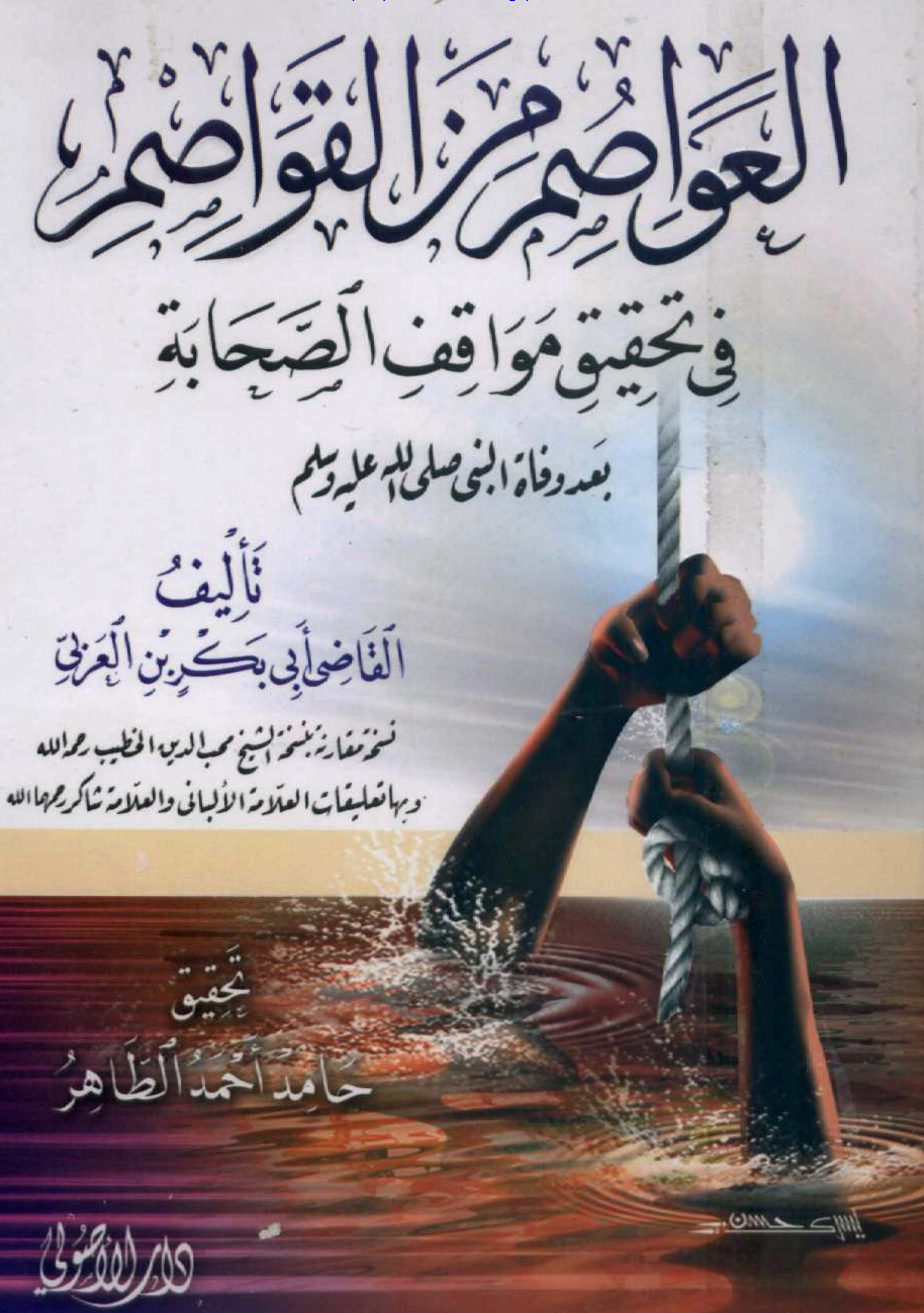

العواصم من القواصم
في تحقيق مواقف الصحابة
بعد وفاة النبي صلى الله عليه وسلم
تأليف
القاضي أبي بكر بن العربي
نسخة مقارنة بنسخة الشيخ محب الدين الخطيب رحمه الله
وبها تعليقات العلامة الألباني والعلامة شاكر رحمهما الله
تحقيق
حامد أحمد الطاهر

العواصم من القواصم

في تحقيق مواقف الصحابة

بعد وفاة النبي ﷺ

تأليف

القاضي أبي بكر بن العربي

(٤٦٨ ـ ٥٤٣)

نسخة مقارنة بنسخة الشيخ محب الدين الخطيب رحمه الله
وبها تعليقات العلَّامة الألباني والعلَّامة شاكر ـ رحمهما اللّه ـ

تحقيق

أبو أنس السلفي

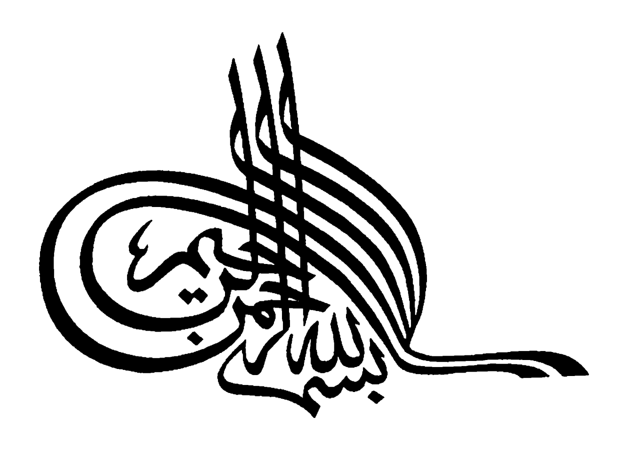
حامد بن أحمد الطاهر البسيوني

النـاشر

مكتبة الأصولي دمنهور

☎ ٠٤٥٣٣١١١٣٨-٠١٠٥٤٠١٣٢٤

دمنهور - خلف عمر أفندي


بسم الله الرحمن الرحيم

العواصم من القواصم

في تحقيق مواقف الصحابة بعد وفاة النبي ﷺ

رقم الإيداع: ٥٤ / ٢٥ / ٢٠٠٦

الناشر
مكتبة الأصولي دمنهور
☎ ٠٤٥٣٣١١١٣٨-٠١٠٥٤٠١٣٢٤
دمنهور - خلف عمر أفندي

مقدمة المحقِّق

الحمد للَّه رب العالمين وحده لا شريك له، له الملك وله الحمد يُحيي ويميت وهو حي لا يموت، نَحمده حمد الشَّاكرين، ونشكره شكر الحامدين، ونشهد أن لا إله إلا اللَّه، وأن محمدًا عبده ورسوله ـ صلى اللَّه عليه وآله وصحبه أجمعين ـ أما بعد:

(قُصاصة منقولةٌ من كعبٍ محرَّف)

هذا ما نراه مناسبًا من التعبيرات لكي نطلقه على عدة حقب تاريخية كُتبت أحداثها بمداد التزوير والتزييف حتى خَلط مؤرِّخوها الأوراق عن عمدٍ ليختلط الحابل بالنابل، ويعمى الواقف عن رؤية الحقيقة وسط هذه الظلمات التاريخية المتراكم بعضها فوق بعض.

ولا بد أن يعترف الكاتب عن حقبة (الفتنة الكبرى) بأنه يسلك طريقًا محفوفًا بالمخاطر، ومحاطًا بالأشواك؛ لأن الأمر ليس هينًا، وإنما الحديث هنا عن قوم عدّلهم اللَّه ورسوله فلا تجريح فيهم، ثم إنّا سنقتحم أجمةً مليئةً بسباع الزور والتزييف الذين لا يُؤمَنُ مكرهم، ولا يوثق في حديثهم، فيجد الكاتب نفسه أمام المئات من علامات الاستفهام، التي تزيد الرؤية ضبابًا وظُلمة.

ولكن اللجوء إلى الشرع فيه مفتاح كل قفل، وحل كل لغز وطلسم، كما أن اعتماد علم الرواية والرجال مَرْكبٌ لا يخيب راكبُه، وإنما هو آمن وسط لُجة البحر الطافح بأمواجه، ومن هنا (لا يصح إلا الصحيح).

وهذا هو الطريق الذي سلكه ابن العربي رَحِمَهُ ٱللَّهُ في هذه الرسالة التي اقتطعناها من سياق كتابه (العواصم من القواصم) وهو سفر كبير يقع في مجلد واحد، رأيته مطبوعًا بالجزائر، وبمصر، إلا أن جزءه السابق، ثم اللَّاحق لهذه الرسالة لا يخلوان من طعن في مذهب أهل السُّنة، ومن هنا كان الخير في اقتطاع هذه الرسالة التي عُني ابن العربي المالكي فيها بالرد على سَابِّي صحابة النبي ﷺ، وأدعياء محبة آل البيت من الرَّوافض، أو من الحمقىٰ الخوارج، أو من الناصبيين الذين يفضلون

معاوية رضي الله عنه على أمير المؤمنين علي بن أبي طالب ويطعنون فيه، ودون أن يقصد؛ لإنه لم يكن ممن يرجم بالغيب، فقد قدَّم لنا ردودًا جاهزة على كل مستشرق من الطاعنين على الإسلام وأهله.

وقبل أي شيء لا بد أن نعترف بالفضل للشيخ/ محب الدين الخطيب رحمه الله بالسبق إلى هذه الرسالة، وبالفضل ـ بعد اللَّه تعالىٰ ـ في إظهار عدة حقائق كانت خافية على جمهور عريض من المسلمين عامة، وأهل الاشتغال بالتاريخ خاصة، ففتح الرجل الطريق ليسلكه من بعده آخرون، نرجو اللَّه أن نكون من خيرهم.

كانت الكتابات الأولى عن الصحابة رضوان اللَّه عليهم لا تخلو من إجحاف وجُنُوحٍ إلى معسكرٍ دون الآخر خاصة بعد قتل عثمان رضي الله عنه مظلومًا، ثم بدأ التاريخ الإسلامي يكتب بعد مائة عام من قيام دولة بني العباس مما يعني أن ثلاثة قرون أو يقل أو يزيد بين الحدث والكتابة، مما وفَّر للكذَّاب أرضية عريضة ومساحة واسعة يتحرك فيها.

والحق أن عدة ظروف تحالفت للطعن على عثمان والصحابة من بني أمية وغيرهم والحط من شأنهم بقصد أو بدون قصد، حتى أن المراجع: تاريخية كانت أم أدبية لا تكاد تخلو من عبارات القذف، والطعن على بني أمية، وبعضهم يتوسع، وآخرون يكتفون باللوم والتقريع.

وأعجب ما رأيت في هذه المصادر والمراجع أنهم جميعًا تلقوا المرويات التاريخية غثها وسمينها على أنها حقائق لا تقبل المراجعة، وهذه أول مؤهلات الرسوب التاريخي!!

ثم زادت وطأة الاتهامات بعد دخول المستشرقين من أصحاب المصالح معترك التاريخ الإسلامي بغير وجه حق، فكتبوا ودونوا ضد مصلحة الصحابة عمومًا، وعثمان وبنو أمية خاصة كما فعل (نيكلسون) الذي اعتبر أن ولاية عثمان وبني أمية هي عين الرِّدة إلى الصبغة الجاهلية، وانتصار الارستقراطية الوثنية على العقيدة الإسلامية!!

ولأن كثيرًا من كُتَّابنا يعيش بين وهمين ـ إلا من رحم ربي ـ هما:

١ ـ وهم التَّلقِّي بلا تمحيص.

٢ ـ ووهم قداسة آل البيت، ونجاسة بني أمية.

وينضم إليهم فريق ثالث ممن لا يُتعبون أنفسهم بالبحث أو التمحيص من باب (الكسل العلمي) ويكتفون بالنقول عن غيرهم، فإن الطعن في صحابة النبي ﷺ قد استشرى حتى صار دأبًا لكثير من الناس ومن هنا كانت أهمية كتاب ككتاب (العواصم من القواصم) الذي أزاح كثيرًا من الغمامات الملتصقة بالعيون، ونقّى ذاكرة التاريخ من أوهام عِدَّة، فجاء موضِّحًا اتهامات أهل الفسق من الذين صبُّوا الاتهامات على الصحابة الأجِلَّاء موضحًا أنها لا تعدو كونها افتراءات لا تقوىٰ علىٰ الوقوف أو الصمود حين يتكلف العالم المسلم الردّ عليها، منتصرًا لصحابة رسول اللَّه ﷺ، ولذا فالكتاب عيبٌ علىٰ مسلم أن يخلو منه مكتبته وداره، فالدفاع عن صحابة رسول اللَّه الكرام قربى وزلفى إلى اللَّه ـ تعالىٰ ـ، بل ومحبة للَّه ولرسوله ﷺ.

وإذا كنا من أهل السُّنة ونزعم السلفية، فإنّا نخالف الروافض في أمرين هامين بالنسبة للصحابة فضلاً عن مخالفتنا لهم في كل كذب وافتراء وهم أهله.

الأول: أننا ندين للَّه ـ تعالىٰ ـ بالترضي عن أصحاب نبيه الكريم، ونهب خطأهم لفضلهم، ثم نقول: ﴿رَبَّنَا ٱغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَٰنِنَا ٱلَّذِينَ سَبَقُونَا بِٱلْإِيمَٰنِ وَلَا تَجْعَلْ فِى قُلُوبِنَا غِلًّا لِّلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ رَبَّنَآ إِنَّكَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ﴾ [الحشر: ١٠].

والآخر: أننا لا نعتقد العصمة لأحدٍ منهم، رغم أن الروافض يعتقدون العصمة لأئمتهم إلى يوم القيامة، ويطيعونهم حتى فيما ينكرونه عليهم، كما حدث في مسألة تنازل الحسن بن علي رضي الله عنه عن الخلافة لمعاوية رضي الله عنه، فعابوا عليه ذلك، وطعنوا فيه، ثم ارتضوا عصمته!، وقد أعيت الحماقة من يُداويها.

ولكننا لا نخوض فيما قالوا ولا ما فعلوا في الفتنة، ويرحم اللَّه الشيخ محمد الغزالي إذ قال:

الواقع أن الحزن خامَرَني وأنا أرى التافهين يخاطبون السابقين الأولين بهذا الأسلوب الفاجر، وإذا كان القادة الفاتحون يُعاملون بهذا التهجم والاستهانة فهل يبقى للأمم من تاريخ؟

إنني أقول ذلك؛ لأني لاحظت نابتة من الغوغاء تتبع الأعلام من رجالنا بدءًا من العصر الأول إلى هذا العصر فلا ترى سني إلا ردمته، ولا غلطة إلا كبّرتها ألف مرة، لمصلحة مَنْ يتم هذا الجَوْر؟

ولحساب مَنْ تبدو أمتنا هزيلة في عالم يحاول فيه النُّحاف أن يسمنوا؟[١]

إنّا علىٰ إقرارنا بعدم عصمتهم لا نفتش في خطئهم ولا ننقب عنه فـ﴿تِلْكَ أُمَّةٌ قَدْ خَلَتْ لَهَا مَا كَسَبَتْ وَلَكُم مَّا كَسَبْتُمْ وَلَا تُسْـَٔلُونَ عَمَّا كَانُوا يَعْمَلُونَ ﴿١٣٤﴾﴾. لقد سُئل أحمد بن حنبل رَحِمَهُ ٱللَّهُ عن رجل ينقصُ من مُعاوية وعمرو بن العاص يقال له: رافِضِي؟ فقال: (إنه لم يجترئ عليه إلا وله خِشاءَ سوء) ما انتقص أحدٌا أحدًا من الصحابة إلا وله داخلة سوء[٢].

وقال أيضًا: إذا رأيت رجلًا يذكر أحدًا من الصحابة بسوءٍ فاتهمه علىٰ الإسلام.

فنحن لا نُبرِّئُ أحدًا، غير أنا لا نتهم أحدًا، واللَّه يعفو عنّا وعنهم وقد أُمرنا بالاستغفار لهم، وقد علم اللَّه قبل أن يأمرنا بالاستغفار لهم أنهم سيتقاتلون.

وعلى كل فالآيات في تعديل الصحابة رضوان اللَّه عليهم والأحاديث كثار ادخرناها لنذكرها داخل طيات الكتاب الذي ملأناه حواشي وهوامش فيها زيادات، وتعليقات للألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ خاصة علىٰ الأحاديث التي فات الشيخ الخطيب رَحِمَهُ ٱللَّهُ تخريجها، أو ضعَّفها جريًا علىٰ تضعيف ابن العربي لها والقول ما قاله أئمة الحديث ـ رحمهم اللَّه تعالىٰ ـ وإنّا لنسأل اللَّه العفو والمغفرة.

كتبه

أبو أنس السلفي

حامد بن أحمد الطاهر البسيوني

غفر اللَّه له ولوالديه

دمنهور . البحيرة

---

(١) الحق المر (ص: ١١٦ ، ١١٧) بتصرف يسير.

(٢) البداية والنهاية لابن كثير (٥/٦٤٤).

ترجمة المصنف

القاضي أبي بكر بن العربي

● الاسم والنسب والنشأة

هو أبو بكر محمد بن عبدالله بن محمد بن عبدالله بن أحمد المعافري الإشبيلي المالكي.

ولد في (٢٢) شعبان (٤٦٨هـ) أي (١٠٧٦م) بمدينة إشبيلية بالأندلس، وكانت أسرته تحظى بالمكانة عند الصَّاحب بن عباد الذي كان سلطانًا لإحدى دول الطوائف في الأندلس.

وظلّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ بإشبيلية حتى حفظ القرآن وهو ابن تسع سنين، ولا زال يتلقى العلم حتى سن السادسة عشر فأتقن كثيرًا من علوم القرآن، ثم انتقل من إشبيلية خاصة بعد سقوط دولة بني عباد عام (٤٨٥هـ).

● الرحلة في طلب العلم:

ولما بلغ السابعة عشرة ترحّل في طلب العلم، بعد أن هاجر مع أسرته إلى (بجاية) بالجزائر، وهناك سمع من عالمها (أبي عبدالله الكُلاعي).

- ثم ترحل إلى (المهدية) فسمع من عالمها أبي الحسن الخولاني المقريء، كذا سمع من المازري التميمي.

- ثم إلى ديار مصر، وكانت محكومة بالعُبيديين - قاتلهم الله - وهم مَنْ يسمون خطأ بـ(الفاطميين) فكان علماء السُّنة في ذل ومهانة إذ كان يُخيَّرُ العالم السُّني بين لعن الصحابة أو القتل فيختار القتل، فلجأ كثيرٌ من أهل السُّنة إلى الاختفاء، وهناك ذهب ابن العربي إلى القرافة ليلقى مسند أهل مصر (القاضي أبا الحسن علي الخلعي الموصلي المصري الشافعي ت (٤٩٢هـ) فسمع منه، وسمع من ابن شرف، ومهدي الوراق، وأبي الحسن الفارسي.

- ثم رحل إلى بيت المقدس ليسمع من عالمٍ أندلسي ترك الأندلس إلى بيت

المقدس وهو: الطرطوشي أبو بكر (ت ٥٢٠هـ)، وكان من أكابر علماء المالكية فسمع منه، كما سمع من ابن الكازروني، وله معه أحوال وكرامات.

- ثم إلى دمشق كانت الرِّحلة، فسمع من أبي الفتح المقدسي وغيره.
- وإلى دمشق توجه ابن العربي فسمع من أئمتها:
- ابن الطيوري ت(٥٠٠هـ).
- الشاشي الشافعي ت(٥٠٧هـ).
- والعاقولي الحنبلي ت(٥١٢هـ).

وغيرهم، حتى لقي أبا حامد الغزالي، وابن تومرت هناك، ثم حج وعاد إلى بغداد، ثم إلى مصر، ثم إلى إشبيلية ليمارس هناك القضاء والعلم، فكا قاضيًا بالحق حتى ثار عليه العامة بسبب بعض المفسدين، وقد أشار هو داخل الكتاب إلى هذه الحادثة التي كادت تودي بحياته، وهنا أعفى نفسه من القضاء وتفرغ للعلم.

• وفاته رحمه الله:

ووافته المنية بـ(مغيلة) وهي: مدينة قرب فاس في ربيع الأول سنة (٥٤٣هـ) بعد حياة حافلة بالعطاء للعلم، والتأليف، والقضاء - فرحمة اللَّه الواسعة عليه.

• ثناء العلماء عليه:

قال الشيخ صديق حسن خان في (التاج المكلل): إمام في الأصول والفروع، سمع ودرس الفقه والأصول، وجلس للوعظ والتفسير، وصنّف في غير فنٍ، والتزم الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، حتى أُوذى في ذلك بذهاب كُتبه وماله، فأحسن الصبر علىٰ ذلك كله.

وقال المقري في (نفح الطّيب): علم الأعلام، الطّاهر الأثواب، الباهر الأبواب الذي أنسى ذكاء إياس، وترك التقليد للقياس، وأنتج الفرع من الأصل، وغدا في الإسلام أمضى من النصل) ا.هـ.

● مؤلفاته:

وله رحمه اللَّه مؤلفات عديدة، حيث كان كثير التصانيف للإفادة، ومن هذه المؤلفات:

١ ـ **أحكام القرآن**، وهو مطبوع.

٢ ـ **أنوار الفجر**، يقع في ثمانين مجلدًا ولم يصل إلينا.

٣ ـ **عارضة الأحوذي في شرح الترمذي**، وهو مطبوع.

٤ ـ **مشكل القرآن والحديث**.

٥ ـ **العواصم من القواصم**، وهو مطبوع.

٦ ـ **الأمد الأقصى بأسماء اللَّه الحسنى وصفاته العليا**، مخطوط.

٧ ـ **نزهة المناظر وتحفة الخواطر**، مطبوع.

٨ ـ **سراج المهتدين**، ولم نعثر عليه.

وكتب أخرى عدة نسأل اللَّه ـ تعالى ـ النفع بما فيها.



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

وصلى اللَّه على محمد وآله

قال صالح بن عبدالملك بن سعيد:

قرأت علىٰ الإمام محمد أبي بكر بن العربي(١) رضي الله عنه قال:

الحمد للَّه ربِّ العالمين(٢) اللَّهم صلِّ علىٰ محمد وعلى آل محمد، كما صليت علىٰ إبراهيم وآل إبراهيم، وبارك علىٰ محمد وآل محمد، كما باركْت علىٰ إبراهيم وآل إبراهيم، إنك حميد مجيد.

اللَّهم إنا نستمدُّ بك المِنْحة، كما نستدفِعُ بك المحنة، ونسألك العِصمة، كما نستوهبُ منك الرحمة.

ربَّنا لا تُزِغ قلوبنا بعد إذ هديتنا، ويسِّرْ لنا العمل كما علَّمتنا، وأوْزِعْنا شكرَ ما آتيتَنا، وانهجْ لنا سبيلًا يهدي إليك، وافتح بيننا وبينك بابًا نَفِذُ منه عليك، لك مقاليدُ السماوات والأرض، وأنت علىٰ كل شيء قدير.



(١) هو ابن العربي ـ معرفًا ـ، غير (ابن عربي) ـ النكرة ـ المنسوب إلى التصوف ومخالفة الشريعة.

(٢) في مطبوعة الجزائر (ص ٩٨ ـ ١٩٣) تحقيق د. عمّار طالبي افتتح ابن العربي الجزء الأول من كتاب (العواصم من القواصم) بهذه الافتتاحية، وَرَضِيَها الشيخ/ محب الدين الخطيب في مطبوعته.

قاصمة الظهر(١)

بعد أن استأثر اللَّه بنبيِّه ﷺ، وقد أكمل له ولنا دينه، وأتمَّ عليه وعلينا نعمتَه، كما قال ـ تَعَالَىٰ ـ: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَٰمَ دِينًا﴾ [المائدة: ٣]، وما من شيء في الدنيا يَكْمُلُ إلا وجاءَه النقصان؛ ليكون الكمال الذي يراد به وجهُ اللَّه خاصة، وذلك: العمل الصالح، والدار الآخرة، فهي دار اللَّه الكاملة.

قال أنس: (مَا نَفَضْنَا أَيْدِيَنَا مِنْ تُرَابِ قَبْرِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ حَتَّى أَنْكَرْنَا قُلُوبَنَا)(٢).

واضطربت الحال، ثم تدارك اللَّه الإسلام ببيعة أبي بكر، فكان موتُ النبي ﷺ، (قاصمةَ الظهر)، ومصيبة العمر.

فأمَّا عليٌّ فاستخفىٰ في بيته مع فاطمة(٣).

---

(١) معنى: (قاصمة الظهر) أي: أم المصائب، وقد كان، فبعد وفاته ﷺ ظهرت كل المصائب وبدت الاختلافات وظهرت، فأما اختلاف الصحابة، فيقول عنه الشهرستاني (١/ ١١) في الملل والنحل: [وأما الاختلافات الواقعة في حال مرضه ﷺ بين الصحابة ﵃ فهي اختلافات اجتهادية كما قيل؛ كان غرضهم منها إقامة مراسم الشرع وإدامة مناهج الدين] ا.هـ؛ أمَّا عن الحالة العامة فتقول أم المؤمنين عائشة ﵂: (لما قُبض رسول اللَّه ﷺ ارتدت العرب قاطبة، واشرأَبَّ النفاق، واللَّه لقد نزل بي ما لو نزل بالجبال الراسيات لهاضها، وصار أصحاب محمد ﷺ كأنهم معزى مُطَيَّرة في حُش في ليلة مطيرة بأرض مُسْبِعة) [رواه ابن سعد في الطبقات وابن كثير (٥/ ٦٩٧) في البداية والنهاية وسنده صحيح].

(٢) صحيح الإسناد: الترمذي (٨/ ٣٦) في المناقب، ابن ماجة (١٦٣١) في الجنائز وصححه الألباني ولفظه (لما كان اليوم الذي دخل فيه رسول اللَّه ﷺ المدينة أضاء منها كل شيء، فلما كان اليوم الذي مات فيه أظلم منها كل شيء، وما نفضنا عن النبي ﷺ الأيدي حتى أنكرنا قلوبنا).

(٣) لأن فاطمة وجدت على أبي بكر لما أصر على العمل بقول رسول اللَّه ﷺ: **«لا نورث ما تركناه صدقة»** وسيأتي تفصيل ذلك في (ص ٤٨ ـ ٥٠)، فعاشت فاطمة بعد موت النبي ﷺ ستة أشهر معتزلة في بيتها ومعها علي ـ كرم اللَّه وجهه ـ قال الحافظ ابن كثير في البداية والنهاية (٦/ ٣٣٣): فلما مرضت جاءها الصديق فدخل عليها فجعل يترضاها =

وأما عثمان فسكت(١).

وأما عمر فأهجر وقال: (مَا مَاتَ رَسُولُ اللَّه ﷺ، وَإِنَّمَا وَاعَدهُ اللَّه كما واعد مُوسَى(٢)، وَلَيَرْجِعَنَّ رَسُولَ اللَّه ﷺ فَلَيَقْطَعَنَّ أَيْدِيَ نَاسٍ وَأَرْجُلَهُمْ)(٣).

وتعلق بال العباس وعليٌّ بأمر أنفسهما في مَرضِ النبي ﷺ، فقال العبَّاسُ لعليٍّ:

= فرضيت. [رواه البيهقي من طريق إسماعيل بن أبي خالد عن الشعبي ثم قال: وهذا مرسل حسن بإسناد صحيح]. وقال البخاري (ك ٦٤ ب٣٨ ج ٥ ص ٨٢ - ٨٣) من حديث عروة عن عائشة: «فلما توفيت دفنها زوجها علي ليلًا ولم يؤذن بها أبا بكر وصلى عليها، وكان لعلي من الناس وجه من حياة فاطمة، فلما توفيت استنكر عليّ وجوه الناس، فالتمس مصالحة أبي بكر ومبايعته.. إلخ». وبيعة عليٍّ هذه هي الثانية بعد بيعته الأولى في سقيفة بني ساعدة. وأضاف الحافظ ابن كثير في البداية والنهاية (٥: ٢٤٩) أن عليًا لم ينقطع عن صلاة من الصلوات خلف الصديق، وخرج معه إلى ذي القصة لما خرج الصديق شاهرًا سيفه يريد قتال أهل الردَّة.

ويحتمل أن يكون مراد المؤلف باستخفاء علي ما كان منه ومن الزبير قبيل الاجتماع في سقيفة بني ساعدة، وقد أشار عمر بن الخطاب إلى ذلك في خطبته الكبرى التي خطبها في المدينة في عقب ذي الحجة بعد آخر حجة حجها عمر، وهذه الخطبة في مسند الإمام أحمد (١: ٥٥ الطبعة الأولى - ج١ رقم ٣٩١ الطبعة الثانية) من حديث ابن عباس. من تعليقات الشيخ الخطيب، وقال الشهرستاني (١/ ١٣) في الملل والنِّحل: (... وأمير المؤمنين علي - كرم اللَّه وجهه - كان مشغولًا بما أمره النبي ﷺ من تجهيزه ودفنه وملازمة قبره من غير منازعة ولا مدافعة) ا.هـ.

(١) وقيل: أن عثمان ﷺ أخرس فيمن أُخْرِس، وفي لطائف المعارف (ص ١١٤) قال الحافظ ابن رجب - رحمه اللَّه -: (لما توفي ﷺ؛ اضطرب المسلمون فمنهم مَنْ دُهش فخُولِط ومنهم مَنْ أُقْعِد فلم يُطِقِ القيام، ومنهم مَنِ اعْتُقِل لسانه فلم يُطِقِ الكلام، ومنهم مَنْ أنكر موته بالكلية، وقال: إنما بُعث إليه) ا.هـ.

(٢) يقصد قوله - تعالى -: ﴿وَإِذْ وَٰعَدْنَا مُوسَىٰٓ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً﴾ [البقرة: ٥١]، وقوله - تعالى -: ﴿وَوَٰعَدْنَا مُوسَىٰ ثَلَٰثِينَ لَيْلَةً وَأَتْمَمْنَٰهَا بِعَشْرٍ فَتَمَّ مِيقَٰتُ رَبِّهِۦٓ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً﴾ [الأعراف: ١٤٢].

(٣) في صحيح البخاري (٣٦٦٧) في فضائل الصحابة عن عائشة ﷺ أن عمر ﷺ قام يقول: (واللَّه ما مات رسول اللَّه ﷺ قالت عائشة ﷺ: وقال عمر: واللَّه ما كان يقع في نفسي إلا ذاك، وليبعثنه اللَّه فَلَيَقْطَعَنَّ أيدي رجال وأرجلهم) الحديث.

وعند أحمد بنحوه (٣/ ١٩٦)، و(٦/ ٢١٩، ٢٢٠) في المسند عن عائشة ﷺ.

(إِنِّي أَرَى الْمَوْتَ فِي وَجْه بَنِي عَبْدِالمُطَّلِبِ، فَتَعَالَ حَتَّى نَسْأَلَ رَسُولَ اللَّه ﷺ فَإِنْ كَانَ هَذَا الأَمْرُ فِينَا عَلِمْنَاهُ)(١).

وتعلق بال العباس وعليّ بميراثهما، فيما تركه النبي ﷺ من فَدَك، وبني النضير، وخيبر(٢).

واضطرب أمرُ الأنصار يطلبون الأمر لأنفسهم، أو الشركة فيه مع المهاجرين(٣)، وانقطعتْ قلوبُ الجيش الذي كان قد برز مع أسامة بن زيد بالجرف(٤).

---

(١) ونص الحديث عن ابن عباس - رضي اللَّه عنهما -: (أن علي بن أبي طالب ﷺ خرج من عند رسول اللَّه ﷺ في وجعه الذي تُوفي فيه، فقال الناس: يا أبا حسن، كيف أصبح رسول اللَّه ﷺ؟ فقال: أصبح بحمد اللَّه بارئًا، فأخذ بيده عباس بن عبد المطلب فقال له: أنت واللَّه بعد ثلاثٍ عَبْدُ العصا، وإني لأرى رسول اللَّه ﷺ سوف يُتَوَفَّى من وجعه هذا، إني لأعرف وجوه بني عبدالمطلب عند الموت. اذهب بنا إلى رسول اللَّه ﷺ فلنسأله: فيمن هذا الأمر؟ إن كان فينا علمنا ذلك، وإن كان في غيرنا علمناه فأوْصَىٰ بنا. فقال عليٌّ: إنَّا واللَّه لئن سألناها رسول اللَّه ﷺ، فَمَنَعْنَاهَا لا يُعطيناها الناسُ بعده، وإني واللَّه لا أسألها رسول اللَّه ﷺ). [رواه البخاري (٤٤٤٧) في المغازي].

(٢) هذا ما سيأتي عند الكلام على حديث «**لا نورث ما تركناه صدقة**».

وفَدَك: بالتحريك: قريةٌ بالحجاز بينها وبين المدينة يومان أو ثلاثة، أفاءَها اللَّه على رسوله ﷺ في سنة سَبْعٍ صُلْحًا، فهي مما لم يوجف عليه بخيل ولا ركاب، فكانت خالصة لرسول اللَّه، وفيها عين فوارة، ونخيل كثير. [معجم البلدان (٦/ ٣٤٢) لياقوت الحموي].

(٣) حسب روايات [سقيفة بني ساعدة] فالأنصار كانوا على النحو التالي:

(أ) فريق بايع لسعد بن عبادة ﷺ على أساس أنهم كتيبة الإسلام والمدينة أرضهم.

(ب) وآخرون ارتضوا أن يكون منهم أمير ومن المهاجرين أمير وهو قول الحبَّاب بن المنذر ﷺ.

(ج) وكان بشير بن سعد وهو (ابن الخصاصية) والد النعمان بن بشير ﷺ يريد بيعة عمر ﷺ.

(د) ثم كان رأي عويم بن ساعدة، ومعن بن عدي - رضي اللَّه عنهما - أن الأمر للمهاجرين دون منازعة، ثم استقر الرأي أخيرًا بأن بايع زيد بن ثابت ﷺ وهو أنصاري - فتمت البيعة. والقصة مفرقة عند البخاري (٣٦٦٨) في فضائل الصحابة، والمصنف (٥/ ٤٣٧، ٤٣٨) لعبد الرزّاق، والحاكم (٣/ ٧٦) في المستدرك بسند صحيح.

(٤) كان الجيش سبعمائة رجل والأمير أسامة بن زيد ﷺ، والوجهة: تُخُوم البلقاء، وهي حدود شرق الأردن انتقامًا لشهداء مؤتة، وكان الأمر بعد وفاة النبي ﷺ أن الصحابة قالوا: =

عاصمة

فتدارك اللَّه الإسلام والأنام، وانجابت الغمة انجياب الغمام، ونفذ وعدُ اللَّه، باستئثار رسول اللَّه[١]، وإقامة دينه علىٰ التمام - وإن كان قد أصاب ما أصاب من الرزيَّة الإسلام - بأبي بكر الصدِّيق رضي الله عنه[٢].

وكان[٣] إذ مات النبيُّ ﷺ غائبًا في ماله بالسُّنُح[٤]، فجاء إلى منزل ابنته عائشة - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا -، وفيه مات النبي ﷺ، فكشف عن وجهه، وأكبَّ عليه يُقبِّله، وقال: (بِأَبِي أَنْتَ وَأُمِّي يَا رَسُولَ اللَّهِ طِبْتَ حَيًا وَمَيتًا، واللَّهِ لَا يَجْمَعُ اللَّهُ عَلَيْكَ الْمَوتَتَيْنِ، أَمَّا الْمَوْتَةُ التِّي كَتَبَ اللَّه عَلَيْكَ فَقَدْ مِتَّها)، ثمَّ خرج إلى المسجد والناس فيه، وعمر يأتي بِهُجْرٍ مِنْ القول كما قدَّمنا، فَرَقِي المنبر فحمد اللَّه وأثنى عليه ثم قال: (أَمَّا بَعْدُ، أَيُّهَا النَّاسُ مَنْ كَانَ يَعْبُدُ مُحَمَّدًا فَإِنَّ مُحَمَّدًا قَدْ مَاتَ، وَمَنْ

= - يجب الامتثال لأمر النبي ﷺ، خاصة أن أسامة رضي الله عنه كان على مشارف المدينة، بـ(الجرف)، وهو على موضع ثلاثة أميال من المدينة نحو الشام. [معجم البلدان (٢/ ١٢٨)].
- وآخرون قالوا: لا تتسع قلوبنا لمفارقة النبي ﷺ حتى نرى إن مات أم لا؟ قلت: وهذا خلاف غير مؤثر في أمر الدين، فالغرض منه إقامة مراسم الشرع في حالة تزلزل القلوب، وتسكين ثائرة الفتنة المؤثرة عند تقلب الأمور.
وقد كان رأي الصديق حقًّا؛ فلما أنفذ جيش أسامة رضي الله عنه كانت المصلحة، فيقول ابن كثير - رحمه اللَّه -:
(فكان خروجه - أي: أسامة - من أكبر المصالح والحالة تلك، فساروا لا يمرون بحيٍّ من أحياء العرب إلا أرعبوا منهم، وقالوا: ما خرج هؤلاء من قوم إلا وبهم منعة شديدة، فقاموا أربعين يومًا - ويقال: سبعين يومًا -، ثم أتوا سالمين غانمين) [البداية والنهاية (٦/ ٦٩٧)].

(١) في الصحاح (١/ ٢) قال: استأثر اللَّه بفلان: إذا مات ورُجِيَ له الغفران.
(٢) أي: كان الصديق رضي الله عنه رحمة ونعمة أنعم إليه بها على الإسلام والمسلمين فتدارك الناس قبل تفرق الكلمة.
(٣) قصد أبا بكر رضي الله عنه.
(٤) السُّنُح: بضم السين، والنون: منازل بني الحارث بن الخزرج بالمدينة بينها وبين رسول اللَّه ﷺ (ميل). [معجم ما استعجم (٣/ ٧٦)].

كَانَ يَعْبُدُ اللَّه فَإِنَّ اللَّه حَيٌّ لَا يَمُوتُ)، ثُمَّ قرأ: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِهِ ٱلرُّسُلُ ۚ أَفَإِيْن مَّاتَ أَوْ قُتِلَ ٱنقَلَبْتُمْ عَلَىٰٓ أَعْقَـٰبِكُمْ ۚ وَمَن يَنقَلِبْ عَلَىٰ عَقِبَيْهِ فَلَن يَضُرَّ ٱللَّهَ شَيْـًٔا ۗ وَسَيَجْزِى ٱللَّهُ ٱلشَّـٰكِرِينَ ﴿١٤٤﴾﴾ [آل عمران: ١٤٤]، فخرج النَّاس يتلونها في سكك المدينة، كأنها لم تنزل إلا ذلك اليوم[(١)]، واجتمعت الأنصار في سقيفة بني ساعدة، يتشاورون، ولا يدرون ما يفعلون، وبلغ ذلك المهاجرين، فقالوا: نرسل إليهم يأتوننا، فقال أبو بكر: بل نمضي إليهم، فسار إليهم المهاجرون، منهم أبو بكر، وعمر، وأبو عبيدة، فتراجعوا الكلام، فقال بعض الأنصار: منا أمير ومنكم أمير[(٢)]، فقال أبو بكر كلامًا كثيرًا مُصيبًا، يُكثِر ويُصيب.

منه: نحن الأمراءُ وأنتم الوزراء، إنَّ رسول اللَّه ﷺ قال: **«الأَئِمَّةُ مِنْ قُرَيْشٍ»**[(٣)]، وقال: **«أُوصِيكُمْ بالأَنْصَارِ خَيْرًا أَنْ تَقْبَلُوا مِنْ مُحْسِنِهِمْ، وَتَتَجَاوَزُوا عَنْ مُسِيئِهِم»**[(٤)]

---

(١) رواه البخاري (٣٦٦٧) في فضائل الصحابة.

(٢) وكان القائل هو: الحُباب بن المُنْذر ﷺ، كما في صحيح البخاري (٣٦٦٨) في فضائل الصحابة.

(٣) حديث: (الأئمة من قريش: أبرارها أمراء أبرارها، وفُجَّارها أمراء فُجارها) ولكلٍّ حق، فآتوا كل ذي حقٍّ حقَّه، وإن أمّرت قريشٌ فيكم عبدًا حبشيًّا، فاسمعوا له وأطيعوا). [الحاكم (٦٩٦٢) في المستدرك وصححه ووافقه الذهبي، وصححه الألباني (٢٧٥٧) في صحيح الجامع عن علي ﷺ].

* ومن رواية ابن عمر ـ رضي اللَّه عنهما ـ مرفوعًا: (لا يزال هذا الأمر في قريش ما بقي منهم اثنان). [رواه البخاري (٣٥٠١) في المناقب، مسلم (١٨٢٠/ ٤) في الإمارة].

* ومن رواية معاوية ﷺ مرفوعًا: (إن هذا الأمر في قريش لا يعاديهم أحدٌ إلا كبَّه اللَّه على وجهه، ما أقاموا الدين). [رواه البخاري (٣٥٠٠) في المناقب].

والحديث متواتر كما قال العلماء وانظر نخبة الفكر.

(٤) رواه البخاري (٣٧٩٩) في مناقب الأنصار، ومسلم (٢٥١٠/ ١٧٦) في فضائل الصحابة أن النبي ﷺ قال: «..أوصيكم بالأنصار، فإنهم كَرِشي وعَيْبتي، وقد قضوا الذي عليهم، وبقي الذي لهم، فاقبلوا من مُحْسنهم، وتجاوزوا عن مسيئهم».

* وفي صحيح البخاري (٣٨٠٠) في مناقب الأنصار عن ابن عباس ـ رضي اللَّه عنهما ـ مرفوعًا «...أما بعد أيها الناس، فإن الناس يكثرون، وتقل الأنصار حتى يكونوا كالملح في الطعام، فمن ولي منكم أمرًا يضرُّ فيه أحدًا أو ينفعه فليقبل من محسنهم، وليتجاوز عن =

وإن الله سمّانا الصادقين(١)، وسمّاكم المفلحين(٢)، وقد أمركم أن تكونوا معنا حيث ما كنّا فقال: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَكُونُواْ مَعَ ٱلصَّٰدِقِينَ ۝١١٩﴾، [التوبة: ١١٩] إلى غير ذلك من الأقوال المصيبة، والأدلة القوية، فتذكرت الأنصار ذلك، وانقادت إليه، وبايعوا أبا بكر الصديق رضي الله عنه(٣).

= مسيئهم».

* وفي صحيح البخاري (٣٨١٠) في مناقب الأنصار عن أنس رضي الله عنه مرفوعًا: «الأنصار كَرِشي وعَيْبتي، سيكثرون ويقلون، فاقبلوا من محسنهم، وتجاوزوا عن مسيئهم».

(١)، (٢) هذا مأخوذ من قوله ـ تعالى ـ: ﴿لِلْفُقَرَآءِ ٱلْمُهَٰجِرِينَ ٱلَّذِينَ أُخْرِجُواْ مِن دِيَٰرِهِمْ وَأَمْوَٰلِهِمْ يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِّنَ ٱللَّهِ وَرِضْوَٰنًا وَيَنصُرُونَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥٓ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلصَّٰدِقُونَ ۝٨ وَٱلَّذِينَ تَبَوَّءُو ٱلدَّارَ وَٱلْإِيمَٰنَ مِن قَبْلِهِمْ يُحِبُّونَ مَنْ هَاجَرَ إِلَيْهِمْ وَلَا يَجِدُونَ فِى صُدُورِهِمْ حَاجَةً مِّمَّآ أُوتُواْ وَيُؤْثِرُونَ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ وَمَن يُوقَ شُحَّ نَفْسِهِۦ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ ۝٩ وَٱلَّذِينَ جَآءُو مِنۢ بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا ٱغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَٰنِنَا ٱلَّذِينَ سَبَقُونَا بِٱلْإِيمَٰنِ وَلَا تَجْعَلْ فِى قُلُوبِنَا غِلًّا لِّلَّذِينَ ءَامَنُواْ رَبَّنَآ إِنَّكَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ ۝١٠﴾ [الحشر: ٨: ٩].

فنسمّي المهاجرين: صادقين، والأنصار: مفلحين.

وهو ما جعل سعد بن عبادة رضي الله عنه يقول لأبي بكر: (صدقت نحن الوزراء وأنتم الأمراء) قلت: ولكن هذا الحديث ضعيف؛ لانقطاعه كما في المسند (١/ ٥). فإن حُمَيْد بن عبدالرحمن الحِمْيري تابعي ثقة يروي عن أبي هريرة رضي الله عنه، وأبي بَكْرة، وابن عمر، وابن عباس، وذكر ابن سعد: أنه روى عن علي بن أبي طالب ولم يصرح هنا بمن حدَّثه هذا الحديث، وظاهرٌ أنه لم يدرك وفاة النبي ﷺ وحديث السقيفة وبيعة أبي بكر. [من كلام العلّامة: شاكر. حديث (١٨) في المسند].

قلت: وللحديث شواهد، كما في الضعيفة (١١٥٦) للألباني ـ رحمه الله ـ.

(٣) ولا يذكر الموقف الرائع الذي قام به زيد بن ثابت رضي الله عنه للمبايعة لأبي بكر رضي الله عنه، فقد قام زيد بن ثابت رضي الله عنه فقال: (إنَّ رسول الله ﷺ كان من المهاجرين، وإن الإمام يكون من المهاجرين، ونحن أنصاره كما كُنَّا أنصار رسول الله ﷺ) فقام أبو بكر رضي الله عنه فقال: جزاكُم الله خيرًا يا معشر الأنصار، وثبَّت قائلكم، ثم قال: أما لو فعلتم غير ذلك لما صالحناكم، ثم أخذ زيد بن ثابت بيد أبي بكر رضي الله عنه فقال: (هذا صاحبكم فبايعوه) ثم انطلقوا؛ أي: بايعوا ـ [والحديث صحيح: رواه الحاكم (٣/ ٧٦) في المستدرك وصححه ووافقه الذهبي].

*ولكن لماذا رضي أبو بكر رضي الله عنه؟

يقول عبدالملك بن عمير اللخمي عن رافع الطائي رفيق أبي بكر الصديق في غزوة ذي =

وقال أبو بكر لأسامة: أنفذ لأمر رسول اللَّه ﷺ، فقال له عمر: كيف ترسل هذا الجيش، والعرب قد اضطربت عليك!؟ فقال: لو لعبت الكلاب بخلاخيل نساء أهل المدينة ما رددت جيشًا أنفذه رسول اللَّه ﷺ(١).

وقال له عمر وغيره: إذا منعَتك العربُ الزكاة، فاصبر عليهم. فقال: واللَّه لو منعوني عقالًا كانوا يؤدُّونه إلى رسول اللَّه ﷺ لقاتلتهم عليه، واللَّه لأقاتلنَّ من فرق بين الزكاة والصلاة(٢).

= السلاسل. قال: وسألته عما قيل في بيعتهم. فقال: (يعني: أبو بكر) وهو يحدثه عمَّا تقاولت به الأنصار، وما كلمهم به، وما كلَّم به عمر بن الخطاب الأنصار وما ذكَّرهم به، من إمامتي بأمر رسول اله ﷺ في مرضه، فبايعوني لذلك، وقبلتها منهم، وتخوفت أن تكون فتنة بعدها رِدَّة). [رواه أحمد (١/ ٨) برقم (٤٢) بسند صحيح، وقال ابن كثير (٥/ ٢٦٩) في البداية]. وهذا إسناد جيدٌ قويٌّ.

(١) انظر ما قبل أحد عشر تخريجًا من الآن حول ما قيل عن جيش أسامة ﷺ.
نقل الحافظ ابن كثير في البداية والنهاية (٦: ٣٠٥) عن الحافظ أبي بكر البيهقي حديث محمد بن يوسف الفريابي الحافظ (قال البخاري: كان أفضل أهل زمانه)، عن عياد بن كثير الرملي أحد شيوخه (قال ابن المديني: كان ثقة لا بأس به) عن عبدالرحمن ابن هرمز الأعرج (أحد التابعين، تُوفي بالإسكندرية) عن أبي هريرة قال: «واللَّه الذي لا إله إلا هو، لولا أبو بكر استخلف ما عُبِدَ اللَّه،» ثم قال الثانية، ثم قال الثالثة، فقيل له: مه يا أبا هريرة. فقال: إن رسول اللَّه ﷺ وجه أسامة بنزيد في سبعمائة إلى الشام، فلما نزل بذي خشب قبض رسول اللَّه ﷺ، وارتدت العرب حول المدينة. فاجتمع إليه أصحاب رسول اللَّه ﷺ فقالوا: يا أبا بكر، رد هؤلاء، توجه هؤلاء إلى الروم وقد ارتدت العرب حول المدينة؟! فقال: «والذي لا إله غيره، لو جرَّت الكلاب بأرجل أزواج رسول اللَّه ﷺ ما رددت جيشًا وجهه رسول اللَّه، ولا حللت لواء عقده رسول اللَّه». فوجه أسامة، فجعل لا يمر بقبيل يريدون الارتداد إلا قالوا: لولا أن لهؤلاء قوة ما خرج مثل هؤلاء من عندهم، ولكن ندعهم حتى يلقوا الروم. فلقوا الروم، فهزموهم وقتلوهم ورجعوا سالمين، فثبتوا على الإسلام.
[من تعليقات الشيخ الخطيب. وانظر الاعتقاد (١/ ٣٤٥) للبيهقي - ط. بيروت].

(٢) هذا ما رواه البخاري (١٣٩٩ - ١٤٠٠) في الزكاة، ومسلم (٢٠/ ٣٢) في الإيمان وكانت حجة المانع للزكاة كالآتي كما ذكرها ابن كثير (٦/ ٧٠٣) في البداية: (وجعلت وفود العرب تَقْدُم المدينة يقرُّون بالصلاة، ويمتنعون من أداء الزكاة، ومنهم من امتنع من =

قيل له: ومع من تقاتلهم؟ قال: وحدي، حتى تنفرد سالِفَتي(١)، وقدم الأمراء علىٰ الأجناد والعمال في البلاد، مختارًا لهم، مرتئيًا فيهم، فكان ذلك من أسدِّ عمله، وأفضل ما قدمه للإسلام، وقال لفاطمـــة وعليٍّ والعباس: إن رسولَ اللَّه ﷺ قال: «**لَا نُورَثُ، مَا تَرَكْنَاهُ صَدَقَةٌ**»، فَذَكَر الصحابةُ ذلك(٢)، وقال:

= دفعها إلى الصِدِّيق، وذُكر أن منهم من احتج بقوله ـ تعالى ـ: ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَٰلِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِم بِهَا وَصَلِّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلَوٰتَكَ سَكَنٌ لَّهُمْ﴾ [التوبة: ١٠٣] فقالوا: فلسنا ندفع زكاتنا إلّا إلى مَنْ صلاته سكن لنا، وأنشد بعضهم:

أطعنا رسول اللَّه إذا كان بيننا فواعجبًا ما بال أبي بكر؟ (ا.هـ).

قلت: ومعارضة عمر وبعض الصحابة لأبي بكر ﷺ إنما هي خوف الفتنة، أو إقرار المرتد بالصلاة والوحدانية فقالوا: لا نقاتلهم قتال الكفار إلا أن أبا بكر ـ كما في حديث البخاري ومسلم المخرج أعلاه ـ قال: (...إن الزكاة حق المال، واللَّه لأقتلن مَنْ فرّق بين الصلاة والزّكاة) قال عمر: فما هو إلا أن رأيت اللَّه قد شرح صدر أبي بكر للقتال، فعرفت أنه الحق) فاتفقت الكلمة على الحرب.

والعقال: هو الحبل الذي يُعقل به البعير الذي كان يؤخذ في الصدقة.

وقيل: ما يساوى عقالًا من الصدقة.

وفي بعض الروايات: عناقًا، وهي الأنثى من أولاد الماعز.

(١) تنفرد سالفتي: السالفة: صفحة العنق وكني عن انفرادها بالموت؛ لأنها لا تنفرد عمّا يليها إلا به ـ يعني الموت ـ فالمعنى: حتى أموت.

النهاية (٣/ ٤٢٦) لابن الأثير.

(٢) في كتاب فضائل الصحابة من صحيح البخاري برقم (٣٧١١ ـ ٣٧١٢) وعند مسلم (١٧٥٩) في الجهاد حديث الزهري عن عروة بن الزبير عن عائشة، أن فاطمة أرسلت إلى أبي بكـر تسأله ميراثها من النبي ﷺ فيما أفاء اللَّه على رسوله ﷺ تطلب صدقة النبي ﷺ التي بالمدينة وفدك وما بقي من خمس خيبر، فقال أبو بكر: إن رسول اللَّه ﷺ قال «لا نورث، ما تركناه فهو صدقة. إنما يأكل آل محمد من هذا المال ـ يعني مال اللَّه ـ ليس لهم أن يزيدوا على المأكل»، وإني واللَّه لا أغير شيئًا من صدقات النبي ﷺ التي كانت عليها في عهد النبي ﷺ، ولأعملن فيها بما عمل فيها رسول اللَّه ﷺ.

فتشهد عليٌ ثم قال: إنا عرفنا يا أبا بكر فضيلتك (وذكر قرابتهم من رسول اللَّه ﷺ وحقهم) فتكلم أبو بكر فقال: والذي نفسي بيده، لقرابة رسول اللَّه ﷺ أحبُّ إليَّ أن أصل من قرابتي. وأوسع منه في كتاب المغازي بباب غزوة خيبر من صحيح البخاري برقم (٤٢٤٠ ـ =

. . . .

= ٤٢٤١) ومسلم (١٧٥٩/ ٥٢) في الجهاد.
وعند البخاري في فرض الخمس برقم (٣٠٩٦) حديث أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: «لا يقتسم ورثتي دينارًا، ما تركت بعد نفقة نسائي ومؤونة عاملي فهو صدقة». قال شيخ الإسلام ابن تيمية في منهاج السنة (٢: ١٥٨): قول النبي ﷺ «لا نورث، ما تركنا صدقة» رواه عنه أبو بكر، وعمر، وعثمان، وعلي، وطلحة، والزبير، وسعد، وعبدالرحمن بن عوف، والعباس بن عبدالمطلب، وأزواج النبي ﷺ، وأبو هريرة، والرواية عن هؤلاء ثابتة في الصحاح والمسانيد. وقال قبل ذلك (٢: ١٦٧): إن الله تعالى صان الأنبياء أن يورثوا دنيا؛ لئلا يكون ذلك شبهة لمن يقدح في نبوتهم بأنهم طلبوا الدنيا وورثوها لورثتهم. ثم إن من ورثة النبي ﷺ أزواجه ومنهم عائشة بنت أبي بكر وقد حرمت نصيبها بهذا الحديث النبوي، ولو جرى أبو بكر مع ميله الفطري لأحب أن ترث ابنته.
وفي كتاب فرض الخمس من صحيح البخاري برقم (٣٠٩٢)، ومسلم (١٧٥٩/ ١ - ٢) في الجهاد من حديث ابن شهاب عن عروة بن الزبير أن عائشة أم المؤمنين أخبرت أن فاطمة ابنة رسول الله ﷺ سألت أبا بكر الصديق بعد وفاة رسول الله ﷺ أن يقسم لها ميراثها ما ترك رسول الله ﷺ مما أفاء الله عليه، فقال لها أبو بكر: إن رسول الله ﷺ قال «لانورث، وما تركنا صدقة».. فأبىٰ أبو بكر عليها ذلك وقال: «لست تاركا شيئا كان رسول الله ﷺ يعمل به إلا عملت به؛ فإني أخشىٰ إن تركت شيئا من أمره أن أزيغ».
وفي الباب نفسه من صحيح البخاري برقم (٣٠٩٤) من حديث الإمام مالك ابن أنس عن ابن شهاب عن مالك بن أوس عن الحدثان النصري أنه قال: بينا أنا جالس في أهلي حين متع النهار، إذا رسول عمر بن الخطاب، فقال: أجب أمير المؤمنين، فانطلقت معه. فبينا أنا جالس عنده أتاه حاجبه يرفأ فقال: هل لك في عثمان وعبدالرحمن بن عوف والزبير وسعد بن أبي وقاص يستأذنون؟ قال: نعم. فأذن لهم.. ثم جلس يرفأ يسيرًا، ثم قال: هل لك في علي وعباس؟ قال: نعم. فأذن لهما، فدخلا فسلما فجلسا، فقال عباس: يا أمير المؤمنين: اقض بيني وبين هذا ـ وهما يختصمان فيما أفاء الله على رسوله ﷺ من بني النضير؛ فقال الرهط ـ عثمان وأصحابه ـ: يا أمير المؤمنين اقض بينهما وأرح أحدهما من الآخر. قال عمر: تَيدَكم. أنشدكم بالله الذي بإذنه تقوم السماء والأرض، هل تعلمون أن رسول الله ﷺ قال: «لا نورث، ما تركنا صدقة» يريد رسول الله ﷺ نفسه؟ قال الرهط: قد قال ذلك، فأقبل عمر على عليّ وعباس فقال: أنشدكما الله، أتعلمان أن رسول الله ﷺ كان قد قال ذلك؟ قالا: قد قال ذلك. (وبعد أن ذكر أنه ﷺ كان ينفق على أهل سنتهم من هذا المال

سمعتُه يقول: «لَا يُدْفَنُ نَبِيٌّ إِلَّا حَيْثُ يَمُوتُ»(١)، وهو في ذلك كله رابط

ثم يجعل ما بقي مال الله، واستشهد على ذلك فشهدا)، قال: ثم توفّى الله نبيه ﷺ، فقال أبو بكر: أنا ولي رسول الله ﷺ، فقبضها، فعمل فيها بما عمل رسول الله ﷺ، والله يعلم أنه فيها لصادق بار راشد تابع للحق. ثم توفّى الله أبا بكر، فكنت أنا ولي أبي بكر، فقبضتها سنتين من إمارتي، أعمل فيها بما عمل رسول الله ﷺ، وما عمل فيها أبو بكر، والله يعلم أني فيها لصادق بار راشد تابع للحق. ثم جئتماني تكلماني وكلمتكما واحدة وأمركما واحد، جئتني يا عباس تسألني نصيبك من ابن أخيك، وجاءني هذا ـ يريد عليًّا ـ يريد نصيب امرأته من أبيها، فقلت لكما: إن رسول الله ﷺ قال: «لا نورث، ما تركنا صدقة»؛ فلما بدا لي أن أدفعه إليكما قلت: إن شئتما دفعتها إليكما على أن عليكما عهد الله وميثاقه لتعملان فيها بما عمل فيها رسول الله ﷺ، وبما عمل فيها أبو بكر، وبما عملتُ فيها منذ وليتها. فقلتما: ادفعها إلينا. فبذلك دفعتها إليكما. فأنشدكم بالله هل دفعتها إليهما بذلك؟ قال الرهط: نعم: ثم أقبل على عليّ وعباس، فقال: أنشدكما بالله، هل دفعتها إليكما بذلك؟ قال: نعم. قال: أفتلتمسان مني قضاء غير ذلك! فوالله الذي بإذنه تقوم السماء والأرض، لا أقضي فيها غير ذلك، فإن عجزتما عنها فادفعاها إليَّ فإني أكفيكماها.

وقد نبه شيخ الإسلام ابن تيمية في منهاج السنة (٣: ٢٣٠) إلى أن أبا بكر وعمر أعطيا من مال الله أضعاف هذا الميراث للذين كانوا سيرثونه قال: وإنما أخذ منهم قرية ليست كبيرة، لم يأخذ منهم مدينة ولا قرية عظيمة. ثم قال (٣ ـ ٢٣١) وقد تولى عليّ بعد ذلك، وصارت فدك وغيرها تحت حكمه، ولم يعط لأولاد فاطمة ولا زوجات النبي ﷺ ولا ولد العباس شيئًا من ميراثه ا.هـ.

(١) هو حديث صحيح: الترمذي (١٠١٨) في الجنائز، وابن ماجه (١٦٢٨) في الجنائز عن عائشة عن أبي بكر، وروي عن ابن عباس عن أبي بكر عن النبي ﷺ وصححه الألباني (٣٢٦) في مختصر الشمائل.

قلت: وأقل أحواله أنه حسن بشواهده.

ونصه مرفوعًا: (ما قبض الله نبيًّا إلا في الموضع الذي يحب أن يُدْفن فيه). فقال أبو بكر رضي الله عنه: (ادفنوه في موضع فراشه).

* وعن سالم بن عُبَيْد رضي الله عنه قالوا: يا صاحب رسول الله ﷺ؛ أَيُدْفن رسول الله ﷺ؟ قال: نعم. قالوا: أين؟ قال: في المكان الذي قُبِض فيه روحه، فإن الله لم يقبض روحه إلّا في مكان طيب..) وهو حسن بالسابق رواه البيهقي (٤/ ٣٠) في سننه.

الجأش[(١)]، ثابت العلم والقَدم في الدين، ثم استخلف عمرَ، فظهرت بركةُ الإسلام، ونفذ الوعدُ الصادق في الخليفتين[(٢)]، ثم جعلها عمر شُورى، فأخرج عبدالرحمن بن عوف نفسه من الأمر؛ حتى ينظر ويتحرَّى فيمن يقدِّم[(٣)]، فقدَّم عثمانَ، فكان عند الظن به، ما خالف له عهدًا، ولا نكث عقدًا، ولا اقتحم

(١) رابط الجأش: الجأش: القلب أو الرواع، وقيل: النفس.
ويقال: رابط الجأش؛ أي: يمسك نفسه وقلبه عن الرواع إذا اضطرب عند الفزع، ويكف نفسه عن الفرار في الحرب؛ لجرأته وشجاعته. اللسان (٦/ ٢٦٩).

(٢) أما وعد ربنا الصادق فهو قوله ـ تعالى ـ: ﴿وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مِنكُمْ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِى ٱلْأَرْضِ كَمَا ٱسْتَخْلَفَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ وَلَيُمَكِّنَنَّ لَهُمْ دِينَهُمُ ٱلَّذِى ٱرْتَضَىٰ لَهُمْ وَلَيُبَدِّلَنَّهُم مِّنۢ بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْنًا ۚ يَعْبُدُونَنِى لَا يُشْرِكُونَ بِى شَيْـًٔا ۚ وَمَن كَفَرَ بَعْدَ ذَٰلِكَ فَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْفَٰسِقُونَ ﴿٥٥﴾﴾ [النور: ٥٥].

(٣) هذا ما رواه البخاري (٣٧٠٠) في فضائل الصحابة من رواية عمرو بن ميمون وهو الأزدي الذي عاصر عمر ﷺ وروى هذه الرواية وهي مشتملة على الآتي:
(أ) خبر مقتل عمر ﷺ، واغتيال المجوسي له.
(ب) حال عمر ﷺ أثناء احتضاره.
(جـ) اختيار عمر للنفر الستة (عثمان، علي، عبدالرحمن بن عوف، الزبير، طلحة، سعد بن أبي وقاص ﷺ)، وإمهالهم أيامًا ثلاثة للاختيار.
(د) تولية صهيب الإمامة في الصلاة، وولده عبدالله بن عمر ليكون مرجحًا إن تعادلت الآراء.
(هـ) إخراج عبدالرحمن بن عوف نفسه من الاختيار، وتحمله مسئولية الاختيار بتفويض من بقية السِّتة، ثم اختيار عثمان ﷺ.
وعلق شيخ الإسلام ابن تيمية على هذه الرواية فقال:
(وفيه إرشاد دقيق إلى ما كان عليه بنو هاشم، وبنو أمية من الاتفاق والمحبة والتعاون في أيام النبي ﷺ وأبي بكر، وعمر، وأن عثمان وعليًّا كان أحدهما أقرب إلى صاحبه من سائر الأربعة إليهما. (منهاج السُّنة (٣/ ١٦٨ ـ ١٧٢) وقال: (٣٠/ ٢٣٣ ـ ٢٣٤) في نفس المصدر: أن الإمام أحمد ـ رحمه الله ـ قال: لم يتفق الناس على بيعة كما اتفقوا على بيعة عثمان، ولّاه المسلمون بعد تشاورهم ثلاثة أيام، وهم متفقون متحابون متوادون معتصمون بحبل الله جميعًا.

مكروهًا، ولا خالف سُنة(١). وقد كان النبي ﷺ أخبر بأن عمر شهيد، وبأن عثمان

(١) كذلك الظن بأمير المؤمنين الشيخ المظلوم عثمان ﷺ ذي النورين، مُذل الكفر والكفار، الرفيق الرقيق، الذي ما بدّل ولا غيّر. وفضائل عثمان ﷺ عدة كما ستأتي، إلا أن الصحابة ﷺ قالوا فيه خيرًا.

* قال ابن عمر ـ رضي الله عنهما ـ: كنا في زمن النبي ﷺ لا نعدل بأبي بكر أحدًا، ثم عمر، ثم عثمان، ثم نترك أصحاب النبي ﷺ لا نفاضل بينهم) انفرد به البخاري (٣٦٩٧) في فضائل الصحابة.

* وقال عبدالله بن مسعود ﷺ: (بايعنا خيرنا، ولم نأل).

* وقال علي ﷺ عن عثمان ﷺ: كان أوصلنا للرحم، وأتقانا للرب ـ تعالى ـ، وكان التابعون قد أثنوا عليه خيرًا ومنهم:

* ما قاله عبدالرحمن بن مهدي: خصلتان لعثمان ليستا لأبي بكر ولا لعمر ـ رضي الله عنهما ـ: صبره على نفسه حتى قُتل، وجمعه الناس على المصحف.

* وسُئل المهلب بن أبي صُفْرة: لِمَ قيل لعثمان: ذو النورين؟ قال: لأنه لم يعلم أن أحدًا أُرسل سترًا على ابنتي نبيٍّ غيره.

تاريخ الخلفاء ص (١٢٩ ـ ١٣٠). صفة الصفوة (١/ ١١٦ ـ ١١٨). البداية والنهاية (٥/ ١٩٠ ـ ١٩٢).

وأجمل ابن حجر ـ رحمه الله ـ في الإصابة فقال: (وجاء من أوجهٍ متواترة أن رسول الله ﷺ بشّره بالجنة، وعدّه من أهل الجنة، وشهد له بالشهادة) الإصابة: (٤/ ٤٥٦) ترجمة رقم (٥٤٥٢).

وقد كان الرخاء في عهد عثمان ﷺ، فيما يرويه ابن عبدالبر (٣/ ١٠٤١) في الاستيعاب فيقول: ... وأخبرنا مبارك بن فضالة قال: سمعت الحسن يقول: سمعت عثمان يخطب وهو يقول: (يا أيها الناس ما تنقمون عليّ وما من يوم إلا وأنتم تقسمون فيه خيرًا) وقال الحسن البصري: شهدت منادي عثمان وهو ينادي: يا أيها الناس اغدوا على أُعطياتكم، فيغدون ويأخذونها وافيةً. يأيها الناس اغدوا على أرزاقكم فيغدون ويأخذونها وافية ـ حتى والله سمعته أذناي يقول: اغدوا على كسوتكم فيأخذون الحلل ـ واغدوا على السمن والعسل. قال الحسن: أرزاقٌ دارّة، وخير كثير، وذات بيْن حسنٍ.، ما على الأرض مؤمنٌ يخاف مؤمنًا إلا يَوَدُّه وينصره ويألفه، فلو صبر الأنصار على الأَثْرة لوسعهم ما كانوا فيه من العطاء والرزق، ولكنهم لم يصبروا وسلُّوا السيف مَعَ مَنْ سلَّ. فصار عن الكفار مغمدًا، وعلى المسلمين مسلولًا.

شهيد، وبأن له الجنَّة علىٰ بلوى تصيبه[(١)]، هو وزوجه رقية ابنة رسول اللَّه ﷺ أول مهاجر بعد إبراهيم الخليل ﷺ[(٢)]. دخل به في باب: «**أول من...**»[(٣)]، وهو علمٌ كبير جمعه الناس. ولمَّا صحَّت إمامته قُتل مظلومًا[(٤)]، ليقضي اللَّه أمرًا

وقال ابن سيرين: كثر المال في زمن عثمان حتى بيعت جارية بوزنها، وفرسٌ بمائة ألف درهم، ونخلة بألف درهم). ا.هـ.

وغاية الأمر لين عثمان، ولذلك قال ابن عمر ـ بالسند الصحيح ـ كما في المصدر السابق: (لقد عتبوا على عثمان أشياء ولو فعلها عمر ما عتبوا عليه).

وعقيدة المسلم السلفي في عثمان ﷺ: أنه الأفضل بعد الشيخين: أبي بكر، وعمر، وأنه مات مظلومًا، وقال الأوزاعي ﷺ: (لا يجتمع حبُ علي وعثمان إلا في قلب مؤمن) البداية (٧/ ٤٧٦).

(١) رواه البخاري (٣٦٩٥) في فضائل الصحابة، ومسلم (٢٤٠٣/ ٢٨) في فضائل الصحابة عن أبي موسى الأشعري ﷺ واللفظ للبخاري ـ قال: (أن النبي ﷺ دخل حائطًا ـ بستانًا ـ وأمرني بحفظ باب الحائط، فجاء رجل يستأذن فقال (ائذن له وبشره بالجنة) فإذا أبو بكر. ثم جاء آخر يستأذن فقال: (ائذن له وبشِّره بالجنة) فإذا عُمر، ثم جاء آخر يستأذن، فسكت هُنيْهة ثم قال: (ائذن له وبشِّره بالجنة على بلوى تصيبه) فإذا عثمان بن عفان).

(٢) وقد جاء في الحديث عن زيد بن ثابت ﷺ مرفوعًا: «ما كان بين عثمان ورقية، ولوط مِنْ مهاجر» ـ يعني أنهما أول من هاجر إلى الحبشة. رواه الهيثمي (٩/ ٨١) في المجمع وعزاه للطبراني، وفيه: عثمان بن خالد العثماني، وهو: متروك.

(٣) يقصد بـ(الأوائل)، وهو عنوان لكتاب كثر من صنّف فيه، العسكري، والسيوطي وغيرهما، فيقال: فلانٌ (أول من فعل) كذا.

(٤) وفي صحيح البخاري (٣٦٩٧) في المناقب عن أنس ﷺ: صعد النبي ﷺ أُحدًا ومعه أبو بكر وعمر وعثمان، فرجف فقال: «اسكن أُحد ـ أظنه ضربه برجله ـ فليس عليك إلا نبيٌّ وصِدِّيق وشهيدان» فالشهادة إذن ثابتة بوحي اللَّه لرسول اللَّه ﷺ، أما كونه مظلومًا ففي حديث ابن عمر ـ رضي اللَّه عنهما ـ قال: ذكر رسول اللَّه ﷺ فتنةٌ فقال: «يُقْتل فيها هذا المُقنع يومئذٍ مظلومًا» فنظرت فإذا هو عثمان بن عفان. حسن الإسناد: أحمد (٢/ ١١٥)، والترمذي (٣٧٠٨) في المناقب.

وفي حديث ابن حوالة ﷺ قال رسول اللَّه ﷺ: «ثلاثٌ مَنْ نجا منهن فقد نجا: موتي، وخروج الدّجال، وقتل خليفة مُصْطبر قوام بالحق يعطيه» حسن الإسناد أحمد: (٤/ ١٠٥، ١١٠).

كان مفعولًا، ما نصب حربًا(١)، ولا جيَّش عسكرًا(٢)، ولا سعى إلى فتنة(٣)، ولا دعا إلى بيعة(٤)، ولا حاربه ولا نازعه مَنْ هو مِنْ أضرابه، ولا أشكاله(٥)، ولا كان يرجوها لنفسه. ولا خِلافَ أنه ليس لأحد أن يفعل ذلك في غير عثمان، فكيف في عثمان رضي الله عنه؟ وقد سَمُّوا من قام عليه فوجدناهم أهل أغراض سوء، حيل بينهم وبينها(٦). فوُعِظُوا، وزُجِروا، وأقاموا بحمْص عند عبدالرحمن بن خالد بن

(١)، (٢) قصد: أنه لم يسعر نار الحرب، ولا قاد الجيش ضد الثوار الذين حاربوه، إنما كانت حربه ضد الكفار، ونشر الإسلام.

(٣) وإنما كان كارهًا لها، داعيًا إلى إخمادها، وبإشارة من يده كانت الجيوش في لحظة واحدة قادرة على إبادة الثوار القتلة لكنه صبر رضي الله عنه وسال دمه ليحقن دماء المسلمين.

(٤) وإنما انعقدت بيعته بإجماع المسلمين باختيار عمر له ثم رضي الصحابة جميعًا.

(٥) وإنما سعّر الفتنة ابن سبأ اليهودي والرعاع، لا الصحابة الأجلاء.

(٦) قال ابن تيمية رحمه الله: (٢/ ١٨٦) في منهاج السُّنة:

(إن خيار المسلمين لم يدخل واحدٌ منهم في دم عثمان: لا قتل، ولا أمر بقتله، وإنما قتله طائفة من المفسدين في الأرض من أوباش القبائل وأهل الفتن، وكان علي رضي الله عنه يقول: اللَّهم العن قتلة عثمان في البر والبحر والسهل والجبل) ا.هـ.

لكن: من هم قتلة عثمان رضي الله عنه: ولماذا فعلوها؟ فنقول بعون اللَّه:

قتلة أمير المؤمنين عثمان رضي الله عنه كانوا على هذه الأصناف.

(أ) منهـــم - خاصـــة أهـــل العراق (الكوفة) - موتورون؛ لإقامة الحدود عليهم، فقد كان عثمان رضي الله عنه شديدًا في إقامة الحدود، ومحاربة اللَّهو، خاصة تطيير الحمام، والرمي على الجلاهقاه، حتى هدد بنفي صاحب هذه البدعة من المدينة، وكذا كان ولاته، ولم يكن يقبل شفاعة في ذلك.

(ب) وبعضهم قُتِل أولاده في إقامة هذه الحدود.

(جـ) وصنفٌ طامع في الدُّنيا، طامعٌ في السلطة وما في يد عثمان رضي الله عنه، وما في يد بني أمية.

(د) حسد السابقين من قريش خاصة، وقريش بعامة؛ لكون الولاية فيهم ولكون السابقين منهم يخصون بالعطاء من بيت المال.

(هـ) وآخرون حمقى انساقوا مع تيار ابن سبأ المغرض الكافر لعنه اللَّه، إما بإطماعه في الدنيا، ووعده بالرياسة، وإما بملء نفسه حقدًا على عثمان وبني أمية، وإما بالتلاعب بعقله.

فاجتمع هؤلاء جميعًا على عثمان رضي الله عنه فقتلوه.

الوليد[١] يؤنبهم ويؤدبهم، وتوعدهم[٢] حتى تابوا، وأرسل بهم إلى عثمان فتابوا[٣]، وخيرهم، فاختاروا التفرُّقَ في البلاد فأرسلهم، فلما سار كل إلى ما اختار، أنشأوا الفتنة وألَّبوا الجماعة، وجاءوا إليه[٤] في جملتهم، فاطلع عليهم من حائط داره، ووعظهم وذكَّرهم، وورَّعهم عن دمه[٥]، وخرج طلحة يبكي، ويُورِّع الناس، وأرسل عليّ ولديه[٦]، وقال الناس لهم[٧]: إنكم أرسلتم إلينا: (أَقْبِلُوا إلى مَنْ غيَّر سنة اللَّه)[٨]، فلمَّا جئنا، قعد هذا في بيته، يعنون عليًّا، وخرجت أنت[٩] تفيض عيناك، واللَّه لا برحنا حتى نريق دمه[١٠]. وهذا قهرٌ عظيم وافتيات علىٰ الصحابة، وكَذِبٌ في وجوههم، وبُهْتٌ لهم، ولو أراد عثمان لكان مستنصرًا بالصحابة، ولنصروه في لحظة، وإنما جاء القومُ مستجيرين متظلمين[١١]، فوعظهم فاستشاطوا، فأراد الصحابة ألَّهُم[١٢]، فأوعز إليهم عثمان ألَّا يقاتِل أحدٌ بسببه أبدًا، فاستسلم وأسلموه برضاه، وهي مسألة من الفقه كبيرة، هل يجوز للرجل أن يستسلم أم يجب عليه أن يدافع عن نفسه؟ وإذا استسلم، وحرَّم علىٰ أحدٍ أن يدافع

---

(١) هو ابن سيف اللَّه: خالد بن الوليد، وكان والي حمص إبان ذلك ـ وسيأتي.
(٢) توعدهم: من الإيعاد والوعيد وهو: الوعد في الشَّر أو التهديد، الصحاح (١/ ٣٠٣).
(٣) إنما تظاهروا بالتوبة ولم يتوبوا، كما سيأتي.
(٤) أي إلى عثمان رضي الله عنه.
(٥) ورّعه: أي كفّه كما في الصحاح (١/ ٢٩٨).
(٦) وقد جرح الحسن رضي الله عنه في هذه المناوشات.
(٧) أي: ردّ الثوار على سيدنا علي، وسيدنا طلحة، وسيدنا الزّبير رضي الله عنهم.
(٨) وكان كل فريق قد زعم أن واحدًا من الثلاثة (علي، وطلحة، والزبير) قد دعاه إلى الخروج على عثمان رضي الله عنهم جميعًا وتلك رسائل مزورة كما سيأتي.
(٩) كانوا يوجهون الكلام لطلحة بن عبيد اللَّه رضي الله عنه.
(١٠) وقد عرض معاوية رضي الله عنه على عثمان أن يحضر جنود الشام، وذهب عبداللَّه بن الزبير والحسن، والحسين من أبناء الصحابة للقتال عن عثمان رضي الله عنه، وكذا عرض أُبي بن كعب على عثمان النصرة، فأبى عثمان رضي الله عنه ذلك كله.
(١١) أي: جاء الثوار شاكين متظلمين من عسف ولاة عثمان رضي الله عنه.
(١٢) ألّه: طعن بـ(الألّه) وهي: الحربة عريضة النصل. [من مطبوعة الشيخ الخطيب].

عنه بالقتل هل يجوز لغيره أن يدافع عنه، ولا يلتفت إلى رضاه؟ اختلف العلماء فيها. فلم يأت عثمانُ منكرًا، لا في أوَّلِ الأمر، ولا في آخره، ولا جاء الصحابة بمنكر. وكل ما سمعت من خبر باطل، إياك أن تلتفت إليه[١].

قاصمة

قالوا معتدين متعلقين برواية كذابين: جاء عثمان في ولايته، بِمَظالم ومناكير، منها: ١ـ ضربُه لعمار حتىَّ فتقَ أمعاءه، ٢ـ ولابن مسعود حتى كَسَر أضلاعه، ومنعه عطاءه، ٣ـ وابتدع في جمع القرآن وتأليفه، وفي حرق المصاحف، ٤ـ وحمي الحمى، وأجلى أبا ذر إلى الربذَة، ٦ـ وأخرج من الشام أبا الدرداء، ٧ـ وردَّ الحَكَم بعد أن نفاه رسول الله ﷺ، ٨ـ وأبطلَ سُنَّة القصْر في الصلوات في السفر، وولىَّ معاوية [وعبدالله بن عامر بن كريز][٢]، ومروان ممن لم يكن من أهل الولاية، وأعطى مروان خُمْسَ أفريقية، وكان عمر يضرب بالدِّرة، وضرب هو بالعصا[٣]، وكتب مع عبده علىٰ جهله كتابًا إلى ابن أبي سرح في قتل من ذكر فيه[٤]، وعلا علىٰ درجة رسول الله ﷺ، وقد انحط عنها أبو بكر وعمر، ولم يحضر بدرًا، وانهزم يوم حنين، وفرَّ يوم أحد، وغاب عن بيعة الرضوان، وولى الوليد بن عُقبة وهو فاسق ليس من أهل الولاية، ولم يقتل عبيدالله بن عمر بالهرمزان الذي أعطى السكين لأبي لؤلؤة وحرضه علىٰ عمر حتى قتله.

---

(١) من نافلة القول أن نذكر أن دخول الشيعة طرفًا في تسطير التاريخ برواياتهم وفيها الحقد الظاهر على عثمان ﷺ، فكان لأبي مخنف، والأشقر كلامٌ طويل في الكذب الذي يستبيحه الروافض على الصحابة، كما دخل الماجنون كالأصفهاني، وابن عبد ربه طرفًا في هذه المسألة، إلى أن زادت التعقيدات بدخول المستشرقين هذا المعترك ليحيوا هذه العداوات، حتى شُوِّه التاريخ فصار قُصاصة منقولة من كعبٍ مُحرِّف، فلا تنظر في سِفر من أسفار التاريخ إلا محققًا كان أو موثوقًا به.

(٢) هذه الزيادة من مطبوعة الشيخ الخطيب رَحِمَهُ اللَّهُ.

(٣) الدِّرة: بالكسر عصا صغيرة يُضرب بها، الصحاح: (١/ ٨٥).

(٤) هذه اتهامات عجيبة يبدو ظاهرها التكلف الشديد، فقد خلطوا فيها إنجازات أمير المؤمنين

عاصمة

هذا كله باطل سندًا ومتنًا؛ أما قولهم« **جاء عثمان بمظالم ومَنَاكير**» فباطل(١)؛ وأما ضربه لعمَّار وابنِ مسعود، ومنعه عطاءه فزُور(٢)، وضربُه لعمار إفك مثله، ولو فتق أمعاءه ما عاش أبدًا(٣). وقد اعتذر عن ذلك العلماءُ بوجوه، لا ينبغي أن يُشتَغل

عثمان ببعض الكذب، ولله در القائل:

فَإِذَا مَحَاسِنِي اللَّاتِي أَتَيْتُ بِهَا عُدَّت ذُنُوبًا فَقُلْ لِي: كَيفَ أَعْتَذِرُ؟

(١) والرجل يوضح بطلانها كما في الصفحات التالية.

(٢) تَقَدَّم قول عبدالله بن مسعود لما بويع عثمان: «بايعنا خيرنا ولم نأل» ويروى «ولينا أعلانا ذا فوقنا ولم نأل». وعند ولاية عثمان كان ابن مسعود واليًا لعمر على أموال الكوفة، وسعد بن أبي وقاص واليًا على صلاتها وحربها، فاختلف سعد وابن مسعود على قرض استقرضه سعد ـ كما سيأتي ـ فعزل عثمان سعدًا وأبقى ابن مسعود. وإلى هنا لا يوجد بين ابن مسعود وخليفته إلا الصفو. فلما عزم عثمان على تعميم مصحف واحد في العالم الإسلامي يجمع أصحاب رسول الله ﷺ على أنه هو المصحف الكامل الموافق لآخر عرضة عرض بها كتاب الله ﷻ على رسوله ﷺ قبل وفاته، كان ابن مسعود يود لو أن كتابة المصحف نيطت به، وكان يود أيضًا لو يبقى مصحفه الذي كان يكتبه لنفسه فيما مضى. فجاء عمل عثمان على خلاف ما كان يوده ابن مسعود في الحالتين، أما في اختيار عثمان زيد بن ثابت لكتابة المصحف الموحد؛ فلأن أبا بكر وعمر اختاراه قبل ذلك لهذا العمل في خلافة أبي بكر، بل إن أبا بكر وعمر اختارا زيد بن ثابت في البداية؛ لأنه هو الذي حفظ العرضة الأخيرة لكتاب الله على الرسول ـ صلوات الله عليه ـ قبيل وفاته، فكان عثمان على حق في هذا، وهو يعلم ـ كما يعلم سائر الصحابة ـ مكانة ابن مسعود وعلمه وصدق إيمانه. ثم إن عثمان كان على حق أيضًا في غسل المصاحف الأخرى كلها ومنها مصحف ابن مسعود؛ لأن توحيد كتابة المصحف على أكمل ما كان في استطاعة البشر هو من أعظم أعمال عثمان بإجماع الصحابة، وكان جمهور الصحابة في كل ذلك مع عثمان على ابن مسعود (انظر منهاج السنة لشيخ الإسلام ابن تيمية ٣: ١٩١ ـ ١٩٢). وعلى كل حال فإن عثمان لم يضرب ابن مسعود ولم يمنعه عطاءه، وبقي يعرف له قدره كما بقي ابن مسعود على طاعته لإمامه الذي بايع له وهو يعتقد أنه خير المسلمين وقت البيعة.
من مطبوعات الشيخ الخطيب.

(٣) روى الطبري (٥: ٩٩) عن سعيد بن المسيب أنه: كان بين عمار وعباس بن عتبة بن أبي لهب خلاف حمل عثمان على أن يؤدبهما عليه بالضرب، قلت: وهذا مما يفعله ولي الأمر

. . . .

في مثل هذه الأحوال قبل عثمان وبعده، وكم فعل عمر مثل ذلك بأمثال عمار، ومن هم خير من عمار بما له من حق الولاية على المسلمين، ولما نظم السبئيون حركة الإشاعات، وصاروا يرسلون الكتب من كل مصر إلى الأمصار الأخرى بالأخبار الكاذبة فأشار الصحابة على عثمان بأن يبعث رجالا ممن يثق بهم إلى الأمصار حتى يرجعوا إليه بحقيقة الحال، تناسى عثمان ما كان من عمار، وأرسله إلى مصر ليكون موضع ثقته في كشف حالها. فأبطأ عمار في مصر، والتف به السبئيون ليستميلوه إليهم، فتدارك عثمان وعامله على مصر هذا الأمر، وجيء بعمار إلى المدينة مكرمًا. وعاتبه لما قدم عليه فقال له ـ على ما رواه الحافظ ابن عساكر في تاريخ دمشق (٧: ٤٢٩): «يا أبا اليقظان قذفت ابن أبي لهب أن قذفك.. وغضبت عليَّ أن أخذت لك بحقك وله بحقه. اللَّهم قد وهبت ما بيني وبين أمتي من مظلمة، اللَّهم إني متقرب إليك بإقامة حدودك في كل أحد ولا أبالي. اخرج عني يا عمار» فخرج، فكان إذا لقي العوام نضح عن نفسه وانتفى من ذلك، وإذا لقي من يأمنه بذلك وأظهر الندم، فلامه الناس وهجروه وكرهوه. قال شيخ الإسلام ابن تيمية في منهاج السنة (٣: ١٩٢ ـ ١٩٣): وعثمان أفضل من كل من تكلم فيه، هو أفضل من ابن مسعود، وعمار، وأبي ذر، ومن غيرهم من وجوه كثيرة كما ثبت ذلك بالدلائل، فليس جعل كلام المفضول قادحًا في الفاضل بأولى من العكس. وكذلك ما نُقِل من تَكَلُّم عمار في عثمان، وقول الحسن فيه (أي في عمار)، نقل أن عمارًا قال: لقد كفر عثمان كفرة صلعاء، فأنكر الحسن بن علي ذلك عليه، وكذلك علي وقال له: يا عمار، أتكفر برب آمن به عثمان؟ قال ابن تيمية: وقد تبين من ذلك أن الرجل المؤمن الذي هو ولي للَّه قد يعتقد كفر الرجل المؤمن الذي هو ولي للَّه، ويكون مخطئًا في هذا الاعتقاد، ولا يقدح هذا في إيمان واحد منهما وولايته، كما ثبت في الصحيح أن أسيد بن حضير قال لسعد بن عبادة بحضرة النبي ﷺ: إنك منافق تجادل المنافقين، كما قال عمر بن الخطاب لحاطب بن أبي بلتعة: دعني يا رسول اللَّه أضرب عنق هذا المنافق. فقال ﷺ: «إنه قد شهد بدرًا، وما يدريك لعل اللَّه اطلع على أهل بدر فقال: اعملوا ما شئتم فقد غفرت لكم» فعمر أفضل من عمار، وعثمان أفضل من حاطب بن أبي بلتعة بدرجات كثيرة، وحجة عمر فيما قال لحاطب أظهر من حجة عمار، ومع هذا فكلاهما من أهل الجنة، فكيف لا يكون عثمان وعمار من أهل الجنة، وإن قال أحدهما للآخر ما قال؟ مع أن طائفة من العلماء أنكروا أن يكون عمار قال ذلك. ثم قال شيخ الإسلام: وفي الجملة، فإذا قيل إن عثمان ضرب ابن مسعود أو عمار فهذا لا يقدح في أحد منهم. فإنا نشهد أن الثلاثة في الجنة، وأنهم من أكابر أولياء اللَّه المتقين.

وإن ولي اللَّه قد يصدر عنه ما يستحق عليه العقوبة الشرعية، فكيف بالتعزير. وقد ضرب عمر بن الخطاب أبيّ بن كعب بالدِّرة لما رأى الناس يمشون خلفه وقال: «هذا ذلة للتابع

بها؛ لأنها مبنيَّة علىٰ باطل[١]، ولا يُبني حقٌ علىٰ باطل، ولا يذهب الزمان في مماشاة الجهال؛ فإن ذلك لا آخر له.

وأَما جمع القرآن فتلك حسنتُه العظمى، وخصْلَتُه الكبرى، وإن كان وجَدها كاملة، ولكنه أَظهرها، وردَّ الناس إليها، وحسم مادة الخلاف فيها، وكان نفوذُ وعد اللَّه بحفظ القرآن علىٰ يديه، حسبما بيَّناه في «**كتب القرآن**» وغيرها[٢].

وروى الأئمةُ بأجمعهم: أن زيد بن ثابت قال: (أَرسلَ إليَّ أبو بكر مقْتلَ أهل اليمامة[٣]، فإذا عمرُ بن الخطاب عنده، فقال أبو بكر: إن عمرَ أتاني فقال: إن القتلَ قد استحرَّ[٤] يوم اليمامة بِقُرَّاءِ القرآن، وإني أخشى أن يستحرَّ القتلُ بالقُرَّاء بالمواطن فيذهب كثير من القرآن، وإني أرى أن تأمر بجمع القرآن، قلتُ لعمر: كيف نفعل شيئًا لم يفعله رسول اللَّه ﷺ؟ قال عمر: هذا واللَّه خيرٌ، فلم يزل يراجعني حتى شرح اللَّه صدري لذلك، ورأيت في ذلك الذي رَأَى عمر). قال زيد: قال لي أبو بكر: إنك رجل شابٌ عاقل لا نتَّهمُك وقد كنتَ تكتب الوحي لرسول اللَّه ﷺ فتتبَّعْ القرآن فاجمعْه. فواللَّه لو كلَّفوني نقل جبل من الجبال، ما

وفتنة للمتبوع» فإن كان عثمان أدب هؤلاء فإما أن يكون عثمان مصيبًا في تعزيرهم لاستحقاقهم ذلك، ويكون ذلك الذي عزروا عليه تابوا منه، وكُفِّر عنهم بالتعزير وغيره من المصائب أو بحسناتهم العظيمة أو بغير ذلك، وإما أن يقال كانوا مظلومين مطلقًا، فالقول في عثمان كالقول فيهم وزيادة، فإنه أفضل منهم، وأحق بالمغفرة والرحمة.
من مطبوعة الشيخ الخطيب.

(١) إنه ادعاءٌ كاذب، فما حدث أن أمير المؤمنين عثمان ضرب عمّارًا رضي الله عنه ولا ابن مسعود.

(٢) ولابن عربي مؤلفات في القراءات والتفسير كـ(أحكام القرآن) أو (الناسخ والمنسوخ) وغيرها من الكتب التي عُنيَ فيها بالتفسير والقراءات وعلوم القرآن الكريم.

(٣) ويوم (اليمامة) هو نفسه يوم (حديقة الموت) التي وقف فيها المسلمون ضد المرتدين من بني حنيفة، والذين التفوا حول الكذاب مُسَيْلمة، وفيها كان لأهل القرآن العظيم من المواقف المشهودة، فبرز سالم مولى أبي حذيفة، وزيد بن الخطاب، وثابت بن قيس، وحزن بن أبي وهب المخزومي، ومن شدة شجاعة أهل القرآن يومها كان أبو حذيفة بن عتبة رضي الله عنه يقول: (يا أهل القرآن زينوا القرآن بالفعال) حتى قَضَوْا نحبهم. البداية (٦/ ٦٩٠ - ٧٠١).

(٤) **اسْتَحَرَّ**: اشتد وكَثُر. النهاية في غريب الحديث والأثر (١/ ٣٦٤) لابن الأثير.

كان أثقل عليَّ مما أمروني به من جمع القرآن. قلتُ: كيف تفعلون شيئًا لم يفعله رسول اللَّه ﷺ؟ قال عمر: (هذا واللَّه خير)، فلم يزل أبو بكر يراجعني حتى شرح اللَّه صدري للذي شرح له صدر أبي بكر وعمر، فتتبعتُ القرآنَ أجمعُه من العُسُب واللِّخاف، وصُدورِ الرجال[1]، حتى وجدتُ آخر سورة التوبة مع أبي خزيمة الأنصاري لم أجدُها مع أحدٍ غيره ﴿لَقَدْ جَآءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنفُسِكُمْ﴾ [التوبة: ١٢] حتى خاتمة براءة[2]، فكانت الصُّحُف عند أبي بكر حتى توفَّاه اللَّه، ثم عند عمر حياته، ثم عند حفصة بنت عمر، حتى قدم حُذيفةُ بن اليمان على عثمان، وكان يُغازي أهل الشَّام في فتح أرمينيَّةِ وأَذْرِبيجان مع أهلِ العراق، فَأَفْزَعَ حذيفةَ اختلافُهم في القراءة، فقال حذيفة لعثمان: يا أمير المؤمنين أدرِكْ هذه الأمةَ قبلِ أن يختلفوا في الكتاب اختلافَ اليهود والنصارى، فأرسَلَ عثمانُ إلى حفصة أنْ أرسلي إلينا بالصحف ننسخها في المصاحف ثم نردُّها إليكِ، فأَرسلتْ بها حفصةُ إلى عثمان، فأمر زيدَ بن ثابت، وعبدَاللَّه بن الزُّبيْر، وسعيد بن العاص، وعبدالرحمن بن الحارث بن هشام، فنسخوها في المصاحف[3]. وقال

---

(١) **العُسُب**: جمع (عسيب) وهو جريد النخل، يكشطون الخوص ويكتبون في الطرف العريض.
واللِّخاف: جمع (لَخْفة): وهي الحجارة الرقاق، وفيها عرض ودِقَّة.
وصدور الرِّجال: أي: حيث لا يجد مكتوبًا، فينقله مما هو محفوظ، فتح الباري (٩/ ١٥).

(٢) رواه البخاري (٤٩٨٦) في فضائل القرآن.
وجُعل عند حفصة رضي الله عنها؛ لأنها كانت كاتبة قارئة.

(٣) العناية التي بذلها عظيما الإسلام أبو بكر وعمر، وأتمها أخوهما وصنوهما ذو النورين عثمان في جمع القرآن وتثبيته وتوحيد رسمه، كان لهم بها أعظم المنة على المسلمين، وبها حقق اللَّه وعده في قوله ـ سبحانه ـ: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ ۝٩﴾. وقد تولى الخلافة بعد هؤلاء الشيوخ الثلاثة أمير المؤمنين علي، فأمضى عملهم وأقر مصحف عثمان برسمه وتلاوته في جميع أمصار ولايته، وبذلك انعقد إجماع المسلمين في الصدر الأول على أن ما قام به أبو بكر وعمر وعثمان هو أعظم حسناتهم.
بل نقل بعض علماء الشيعة هذا الإجماع على لسان أمير المؤمنين علي بن أبي طالب.
جاء في كتاب تاريخ القرآن لأبي عبداللَّه الزنجاني (ص ٤٦) من شيعة عصرنا أن علي بن=

عثمان: للرَّهط القُرشيين الثلاثة: (إذا اختلفتم أَنتم وزيد بن ثابت في شيء من القرآن، فاكتبوه بلسان قريش، فإنما نزل بلسانهم)، ففعلوا؛ حتى إذا نسخوا

= موسى المعروف بابن طاوس (٥٨٩ - ٦٦٤) وهو من علمائهم نقل في كتابه (سعد السعود) عن الشهرستاني في مقدمة تفسيره عن سويد بن غفلة قال: سمعت علي بن أبي طالب عليه السلام يقول: «أيها الناس، اللَّه، اللَّه، إياكم والغلو في أمر عثمان وقولكم حرَّاق المصاحف، فواللَّه ما حرقها إلا عن ملأ من أصحاب رسول اللَّه ﷺ، جمعنا وقال: ماتقولون في هذه القراءة التي اختلف الناس فيها. يلقى الرجل فيقول قراءتي خير من قراءتك: وهذا يجر إلى الكفر؟ فقلنا: ما الرأي؟ قال: أريد أن أجمع الناس على مصحف واحد، فإنكم إن اختلفتم اليوم كان من بعدكم أشد اختلافًا. فقلنا: نعم ما رأيت». ومما لا ريب فيه أن البغاة أنفسهم كانوا في خلافة علي رضي الله عنه يقرأون في مصاحف عثمان التي أجمع عليها الصحابة وعليٌّ فيهم. ولكن نَجَم لهم أذناب في العصور التالية فَضَحُوا أنفسهم بسخفهم وكفرهم، كشيطان الطاق محمد بن جعفر الرافضي فيما رواه الإمام ابن حزم في (الفصَل) (٤: ١٨١) عن الجاحظ قال: أخبرني أبو إسحاق إبراهيم النظام وبشر بن خَالد أنهما قالا لمحمد بن جعفر الرافضي المعروف بشيطان الطاق: ويحك، أما استحييت من اللَّه أن تقول في كتابك في الإمامة: أن اللَّه تعالى لم يقل قط في القرآن ﴿ثَانِيَ ٱثْنَيْنِ إِذْ هُمَا فِى ٱلْغَارِ إِذْ يَقُولُ لِصَٰحِبِهِۦ لَا تَحْزَنْ إِنَّ ٱللَّهَ مَعَنَا﴾؟ قالا: فضحك واللَّه شيطان الطاق ضحكًا طويلًا حتى كأنا نحن الذين أذنبنا، وشيطان الطاق هذا أكبر دعاة الشيعة في زمن الإمامين زيد وابن أخيه جعفر الصادق، وهو الذي ابتدع أكذوبة أن الإمامة معهود بها إلى أشخاص بأعيانهم، ولم يكن أحد يقول بذلك قبل شيطان الطاق هذا. وأنكرها عليه الإمام زيد في مجلس جعفر.

ودعوى الرافضة بتبديل القرآن، مع تصريح علي بإجماع الصحابة على ما قام به عثمان، صارت مادة دسمة لدعاة النصارى يحتجون بها، فقال لهم الإمام ابن حزم في الفصل (٢: ٧٨): «إن الروافض ليسوا من المسلمين.. وهي طائفة تجري مجرى اليهود والنصارى في الكذب والكفر»، قلت: وآخر من افتضح منهم بهذا الأمر وفضح به الشيعة جميعًا، حسين بن محمد تقي النوري الطبرسي، بكتابه الذي اقترفه في المشهد المنسوب لأمير المؤمنين عليّ في النجف سنة ١٢٩٢، وطبع في إيران سنة، ١٢٩٨ وعندي نسخة منه. وإن من طبيعة التحزب والتعصب والتشيع أن يذهب بعقول أصحابه وأخلاقهم، ثم يذهب بحيائهم ودينهم، كما برهن على ذلك علماء علم النفس الاجتماعي وفي مقدمتهم الدكتور غوستاف لبون.[من مطبوعة الشيخ الخطيب].

الصُّحُف في المصاحف، ردَّ عثمان الصحف إلى حفصة، وأرسل إلى كل أُفقٍ بمصحف مما نسخوا، وأمر بما سواه من القرآن في كل صحيفة أو مصحف أن يُحرق[(١)]. قال ابن شهاب: (وأخبرني خارجةُ بن زيد بن ثابت أنه سمع زيد بن ثابت، قال: فقدتُ آيةً من الأحزاب حين نَسَخْنَا الصحف، قد كنتُ أسمع رسول اللَّه ﷺ يقرأُ بها فالتمسناها فوجدناها مع خزيمة بن ثابت الأنصاري: ﴿مِّنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ رِجَالٌ صَدَقُواْ مَا عَـٰهَدُواْ ٱللَّهَ عَلَيْـهِ﴾ [الأحزاب: ٢٣] فألحقناها في سورتها في المصحف)[(٢)].

وأما ما رويَ أنه حرَّقها أو خرَّقها ـ بالحاء المهملة أو الخاء المعجمة ـ وكلاهما جائز ـ إذا كان في بقائها فساد، أو كان فيها ما ليس من القرآن، أو ما نُسِخَ منه، أو علىٰ غيرِ نظمه، وقد سلَّم في ذلك الصحابةُ كلهُّم. إلا أنه روى عن ابن مسعود أنه خطب بالكوفة، فقال: (أما بعد فإن اللَّه قال: ﴿وَمَن يَغْلُلْ يَأْتِ بِمَا غَلَّ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ﴾ [آل عمران: ١٦١]، وإني غالٌّ مصحفي، فمن استطاع منكم أن يغُلَّ مصحفه فليفعل)، وأراد ابن مسعود أن يؤخذ بمصحفه، وأن يثبت ما يعلم فيه، فلما لم يُفعل ذلك له، قال ما قال، فأكرهه عثمان علىٰ دفع مصحفه، ومحا رسومه، فلم تثبت له قراءة أبدًا، ونصر اللَّه عثمان، والحقّ، بمحوها من الأرض[(٣)].

---

(١) رواه البخاري (٤٩٨٧) في فضائل القرآن.

(٢) رواه البخاري (٤٧٨٤) في التفسير.

(٣) كان عبداللَّه بن مسعود رضي الله عنه من خير الصحابة حفظًا وتلاوة للقرآن، إلا أن مصحفه رضي الله عنه على شرف ابن مسعود وعلو مكانته وفقهه ـ لم يكن يخلو من هذه الأمور:
(أ) مخالفته لبعض الآيات فمثلًا يقرأ قوله ـ تعالى ـ: ﴿كَلِمَةٍ سَوَآءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ﴾ [آل عمران: ٦٤] بـ(كلمة عدلٍ بيننا وبينكم).
وقوله ـ تعالى ـ: ﴿أَوْ يَكُونَ لَكَ بَيْتٌ مِّن زُخْرُفٍ﴾ [الإسراء: ٩٣] (أو يكون لك بيت من ذهب) وهي قراءات شاذة عن بقية الصحابة، أو هي قراءات تفسيرية امتلأ بها مصحف معلم من أوائل معلمي هذه الأمة.
(ب) تأثير لهجته (الهذيلية) عليه. كما في تاريخ القرآن ص (١٤٧ ـ ١٤٨)، مذاهب التفسير الإسلامي ص (٢٦).
=

وأمَّا الحمى(١)، فكان قديمًا، فيقال إن عثمان زاد فيه لما زادت الرعية، وإذا جاز أصله للحاجة إليه جازت الزيادة؛ لزيادة الحاجة.

= (جـ) أن ترتيب مصحفه كان ترتيب نزول الوحي على النبي ﷺ لا الترتيب النهائي الذي تم بمقتضى عرضة النبي ﷺ القرآن على جبريل عليه السلام في عامه الذي توفي فيه ـ كما في صحيح البخاري ـ وكما أجمع الصحابة على ذلك.

(د) ولهجة القرآن قرشية، ثم لهجة ابن مسعود لا يمكنه رضي الله عنه حمل الأمة عليها، ولذا قد نزل على رأي عثمان وحرّق مصحفه بنفسه بعدُ، وخلاف ابن مسعود لم يكن الأول، فقد كان بينه وبين عمر خلافٌ، وهم صحابة رسول الله مهما كان الخلاف بينهم فقد تأدبوا بأدبه، وابن مسعود مجتهد رضي الله عنه ثُمَّ نَبِيُّه فلا حجة لأحدٍ في هذه المسألة.

(١) **الحِمَى**: قال ابن حجر (٥/ ٤٤) في الفتح، وابن الأثير (١/ ٤٧٧) في النهاية: المراد بالحمى: (منع الرَّعي في أرض مخصوصة من المباحات فيجعلها مخصوصة برعي بهائم الصدقة). وقالا: أصل الحمى عند العرب أن الرئيس ـ أو الشريف ـ منهم كان إذا نزل منزلًا خصبًا استعوى كلبًا على مكانٍ عالٍ، فإلى حيث انتهى صوته حماه من كل جانب فلا يرعى فيه غيره، وهو يشارك القوم في سائر ما يرعون فيه) ا.هـ.

قال ابن الأثير: فلما جاء الإسلام نهى النبي ﷺ عن ذلك، وأضاف الحمى إلى الله ورسوله، فجاء في الحديث: «لا حِمَى إلا لله ولرسوله» رواه البخاري (٢٣٧٠) في الشرب والمساقاة عن الصَّعب بن جَثَّامة، وزاد: وبلغنا أن رسول الله ﷺ حَمَى النقيع، وأن عمي حَمَى الشَّرف والرَّبَذة)؛ أي: إلا ما يُحْمَى، الخيل التي ترصد للجهاد، والإبل التي يُحمل عليها في سبيل الله، وإبل الزكاة وغيرها.

ثم إن عمر رضي الله عنه حمى (الشرف) و(الربذة) بعد اتساع الجهاد وكثرة الغنائم، وزيادة الصدقات، ثم إن عمر رضي الله عنه كما جاء عند (البخاري (٣٠٥٩) في الجهاد والسِّير) عن زيد بن أسلم عن أبيه، استعمل مولى له يُدْعى هُنَيًّا على الحِمَى وقال: (يا هُنَيُّ اُضمُمْ جناحك عن المسلمين، واتق دعوة المظلوم فإن دعوة المظلوم مستجابة، وأدخل ربَّ الصُّريمة ورب الغُنيْمَة ـ قصد الإبل قليلة العدد، إياي ونَعَم ـ يعني غنم وماشية ـ ابن عوف ونَعْم ابن عفّان، فإنها إن تهلك ماشيتهما يرجعا إلى نخل وزرع،...» الحديث.

إذن فمسألة الحمى ثابتة، وعمر مأمور باتباعه (عليكم باللَّذيْن من بعدي أبي بكر وعمر) فطالما لم يخالف سنة ولم يبتدع بدعة، وذلك في محضر الصحابة الذين لم يراجعوه، فالأمر مباحٌ وعليه جرى عثمان رضي الله عنه بعد اتساع الفتوحات وزيادة الغنائم والصدقات، فاتسع الحمى للحاجة، ولو لم يكن لما اتسع، فهذا دليل على أمانة عثمان رضي الله عنه لا على مخالفته ـ والله أعلم. =

وأَما نفيُه أبا ذَرٍّ إلى الرَّبذَة فلم يفعل(١). كان أبو ذر زاهدًا، وكان يُقرِّع عُمَّال عثمان، ويتلو عليهم: ﴿وَٱلَّذِينَ يَكۡنِزُونَ ٱلذَّهَبَ وَٱلۡفِضَّةَ وَلَا يُنفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ فَبَشِّرۡهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٖ﴾ [التوبة: ٣٤] الآية، ويراهم يتسعون في المرَاكب، والملَابس حين وجدوا، فينكر ذلك عليهم، ويريد تفريق جميع ذلك مِنْ بين أيديهم، (وهو غير لازم). قال ابن عمر وغيره من الصحابة ـ وهو الحق ـ: إنَّ ما أُدِيَّتْ زكاته فليس بكنز(٢)، فوقع بين أبي ذر، ومعاوية كلامٌ بالشام(٣)، فخرج إلى

(١) الرَّبذة: مكان سُمي باسم جبل وهي قرية من قُرى المدينة على ثلاثة أيام من ذات عريق على طريق الحجاز. معجم البلدان (٦/ ٢٤) وقد اختار أبو ذر رضي الله عنه الاعتزال بها، والحديث عند ابن حبان (١٥٤٩) في صحيحه (موارد) فأكرمه أمير المؤمنين عثمان وجهزّه بلا أدنى اجترَاح؛ لحُرمة هذا الصحابي الجليل رضي الله عنه وكذا روى البخاري (١٤٠٦) في الزكاة عن زيد بن وهب عن أبي ذر رضي الله عنه:

*قلت: وفي المذاهب الإسلامية (١/ ٤٢) للعلَّامة أبي زهرة ـ رحمه اللَّه ـ قال: (فشكا مُعاويةُ أبا ذر إلى عثمان، فأحضره إلى المدينة، ثم نفاه إلى الرَّبذة!! وهذا خلاف الحقيقة تمامًا كما ظهر لنا من خلال النصوص الصحيحة.

(٢) هذا قد ورد موقوفًا على ابن عمر ـ رضي اللَّه عنهما ـ، ورواه عنه البيهقي، والطبراني، ومالك وصححه ابن حجر (٣/ ٢٧٢) في الفتح وغيره.

وعند الترمذي (٦١٨) في الزكاة ـ باب (٢) عن أبي هريرة مرفوعًا: (إذا أديت زكاة مالك، فقد قضيت ما عليك) وقال الترمذي: حسن غريب، وأشار الحافظ ابن حجر (٣/ ٢٧٢ ـ ٢٧٣) في الفتح إلى قول العراقي: أن هذا الحديث إسناده جيد، وعند أبي داود عن أم سلمة رضي الله عنها أنها كانت تلبس أوضاحًا من ذهب فقال: يا رسول اللَّه أكنزٌ هو؟ فقال: «ما بلغ أن تؤدي زكاته فزُكِّيَ فليس بكنز» رواه أبو داود (١٥٦٤) في الزكاة، وجوّد العراقي إسناده، وحسّنه الألباني كذلك.

وقال ابن عبدالبر: والجمهور على أن الكنز المذموم ما لم تُؤد زكاته، ثم استشهد بحديث أبي هريرة مرفوعًا: «إذا أديت زكاة مالك فقد قضيت ما عليك» ثم قال: ولم يخالف في ذلك إلا طائفة من أهل الزهد كأبي ذر رضي الله عنه.

وبذلك قال الزرقاني في شرحه على الموطأ (٢/ ١٥٠).

(٣) أما الكلام الذي دار بين أبي ذر ومعاوية ـ رضي اللَّه عنهما ـ كما جاء عند البخاري (١٤٠٦) في الزكاة عن زيد بن وهب قال: مررت بالرَّبذة فإذا أنا بأبي ذر رضي الله عنه، فقلت له: =

المدينة فاجتمع إليه الناس، فجعل يسلك تلك الطرق فقال له عثمان: «**لو اعتزلت**»، معناه: أنك علىٰ مذهب لا يصلح لمخالطة الناس، فإن للخلطة شروطًا، وللعزلة مثلها[١]. ومن كان علىٰ طريق أبي ذر، فحاله يقتضي أن ينفرد بنفسه، أو يخالط ويُسلِّم لكل أحدٍ حالَه مما ليس بحرام في الشريعة. فخرج إلى الربذة زاهدًا فاضلًا، وترك جِلَّةً فضلاء. وكلٌّ علىٰ خير، وبركة، وفضل. وحالُ أبي ذر أفضل ولا تُمكَّنُ لجميع الخلق. فلو كانوا عليها لهلكوا[٢]، فسبحان مُرتِّب المنازل. ومن العَجَبِ أن

=ما أنزلك منزلك هذا؟ قال: كنت بالشام فاختلفت أنا ومعاوية في: ﴿وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يُنفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ [التوبة: ٣٤]، قال معاوية: نزلت في أهل الكتاب. فقلت: نزلت فينا وفيهم. فكان بيني وبينه في ذاك.

وكتب إلى عثمان ﷺ يشكوني، فكتب إليَّ عثمان أن اقْدم المدينة فقدمتها، فكثر عليَّ الناس حتى كأنهم لم يروني قبل ذلك، فذكرت ذلك لعثمان، فقال لي: إن شئت تنحيت قريبًا. فذاك الذي أنزلني هذا المنزل، ولو أمَّرُوا عليَّ حبشيًّا لسمعت وأطعت.

هذه رواية، والثانية ما ذكره الطبري (٥/ ٦٦) في تاريخه وأكثر المصادر الإسلامية أنه لما ورد ابن السوداء (عبدالله بن سبأ) الشام لقي أبا ذر فقال: يا أبا ذر ألا تعجب إلى معاوية يقول «المال مال الله، ألا إن كل شيء لله» كأنه يريد أن يحتجنه دون المسلمين، ويمحو اسم المسلمين، فأتاه أبو ذر فقال: ما يدعوك إلى أن تسمى مال المسلمين «مال الله»؟ قال معاوية: يرحمك الله يا أبا ذر، ألسنا عباد الله، والمال ماله والخلق والأمر أمره؟ قال أبو ذر: فلا تقله. قال معاوية: فإني لا أقول إنه ليس لله، ولكن سأقول «مال المسلمين»: وأتى بن السوداء (عبدالله بن سبأ) أبا الدرداء، فقال له (أبو الدرداء): من أنت أظنك والله يهوديًّا، فأتى (ابن سبأ) عبادة بن الصامت، فتعلق به (ابن الصامت) فأتى به معاوية فقال: هذا والله الذي بعث عليك أبا ذر. [من مطبوعة الشيخ الخطيب].

(١) انظر كتاب العزلة للخطابي.

(٢) ونستطيع تلخيص فكر أبي ذر ﷺ وموقفه كالآتي:

(أ) أنه كان يذهب إلى أن كل مالٍ مجموع يفضل عن القوت وسداد العيش، فهو كنز يُذَم صاحبه، وأن الآية نزلت في ذلك. وهذا مخالف لإجماع الصحابة، الذين رأوا أن ما أديت زكاته فليس بكنز. (فتح الباري (٣/ ٢٧٣) وفيض القدير (٢/ ٤٧٢) والكلام لابن عبدالبر.

(ب) أنه ﷺ كانت له طبيعة الزّاهد الذي يتورع عن كل ما يحجز نصيبه من الآخرة، وهو ﷺ =

يُؤخذَ عليه في أمرٍ فعله عمر! فقد روي أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه سجن ابن مسعود في نفرٍ من الصحابة سنةً بالمدينة حتى استشهد، فأطلقهم عثمان، وكان سجنُهم؛ لأن القوم أكثروا الحديث عن رسول الله ﷺ(١)، ووقع بين أبي ذر ومعاوية كلام،

= المعروف عنه والمشهور تعلقه بالأمر الشديد، كما جاء في مسند أحمد (٤/ ١٢٥) عن شداد بن أوس رضي الله عنه قال: (كان أبو ذرٍ يسمع الحديث من رسول الله ﷺ فيه الشِّدة ثم يخرج إلى قومه، ثم يرخص فيه النبي ﷺ فلا يسمع الرخصة ويتعلق بالأمر الأول) وهو إسناد حسن.

فمنهجه رضي الله عنه منهج الفرد الواحد الذي لا يصلح لمجموع الخلق، خاصة أنه ليس بمعصوم، ثم إنه مخالف للإجماع.

(جـ) أن عثمان رضي الله عنه فهم ذلك من أبي ذر، ورأى الناس يجتمعون عليه ـ بنص كلام أبي ذر نفسه، فخشى الفتنة، فأشار عليه بالخروج، فقبل أبو ذر طواعية لأميره ولو كان عبدًا حبشيًا فسكنت الفتنة شيئًا ما.

(١) ونص الحديث: أن عمر رضي الله عنه، كما روى شعبة عن سعد بن إبراهيم بن عبدالرحمن بن عوف عن أبيه (إبراهيم): (أن عمر قال لابن مسعود ولأبي الدرداء، ولأبي ذر: ما هذا الحديث عن رسول الله ﷺ وأحسبه لم يدعهم أن يخرجوا من المدينة حتى مات).

هذا مرسل: كما نبّه ابن حزم (٢/ ٢٥٦) في الإحكام في أصول الأحكام: ط. دار الحديث. فقال: وهذا مرسل ومشكوك فيه من شعبة فلا يصح، ولا يجوز الاحتجاج به، ثم هو في نفسه ظاهر الكذب والتوليد؛ لأنه لا يخلو عمر من أن يكون قد اتهم الصحابة، وفي هذا ما فيه ـ يعني من الظلم ـ أو يكون نهى عن نفس الحديث، وعن تبليغ سنة رسول الله ﷺ إلى المسلمين، وألزم كتمانها وجحدها، وفي هذا خروج على الإسلام وقد أعاذ الله أمير المؤمنين من كل ذلك) ا.هـ. وقد وافق البيهقي على كلام ابن حزم كما قال العلَّامة شاكر.

قلت: إلا أن عمر رضي الله عنه من خلال تتبع سيرته أثناء ولايته الخلافة نرى أنه كان متشددًا مع كبار الصحابة ـ خاصة المهاجرين ـ فأمسكهم إلى جنبه في المدينة دون أن يسند إليهم أعمالاً ـ إلا قليلًا منهم ـ فإذا أراد أحدهم الخروج من المدينة لا يخرج إلا بإذنٍ وبأجلٍ محدود، وكان سبب ذلك عند عمر:

(أ) أنه لا يريد فتنتهم بالدنيا، وأن يفتتن الناس بهم.

(ب) ثم كان عمر يرى هذا التشدد ضرورة لحفظ الدين الذي ظهر ظهورًا قويًا، والدولة التي اتسعت اتساعًا كبيرًا في أحسن صورة حتى لا يصيبها النقصان.

وكان هذا مثار شكوى من القرشيين. إلا أن عمر مضى فيها والحقُّ معه. =

وكان أبو ذر يطلق من الكلام بما لم يكن يقوله في زمان عمر، فأعلم معاوية بذلك عثمان، وخشي من العامة أن تثور منهم فتنة. فإن أبا ذر كان يحملهم على التزهد، وأمور لا يحتملها الناس كلهم، وإنما هي مخصوصة ببعضهم، فكتب إليه عثمان ـ كما قدمنا ـ: أن يقدم المدينة، فلما قدم اجتمع إليه الناس، فقال لعثمان: أريد الربذة فقال له: افعل، فاعتزلَ، ولم يكن يصلح له إلا ذلك؛ لطريقته[1]. ووقع بين أبي الدرداء ومعاوية كلام، وكان أبو الدرداء زاهدًا فاضلًا قاضيًا لهم[2]، فلما اشتدَّ في الحق، وأخرج طريقة عمر في قومٍ لم يحتملوها عزلوه[3]، فخرج إلى

(١) سبق أن وضحنا قبل أربعة تخريجات أن أبا ذر ﷺ خرج بكامل إرادته إلى الرَّبذة، إما باستئذان عثمان ﷺ، كما عند ابن حبان (١٥٤٩) موارد، أو باستشارة عثمان له، فوافق كما روينا في صحيح البخاري برقم (١٤٠٦) في الزكاة، وقال ابن حجر (٣/٢٧٤) في فتح الباري: إن مبغضي عثمان كانوا يشنعون عليه أنه نفى أبا ذر، وقد بيّن أبو ذر أن نزوله في هذا المكان كان باختياره، وأن أمر عثمان له بالتنحي لدفع المفسدة التي خافها على غيره... فاختار أبو ذر الرَّبذة؛ لأنه كان يغدو إليها في زمن النبي ﷺ كما روى أصحاب السنن وفيه له قصة في التيمم.

قلت: وقد ذكر الذهبي (٢/ ٧٢) في السِّير أن بعض أهل الكوفة ـ الحاقدين على عثمان ـ قالوا لأبي ذر: فعل بك هذا الرجل، وفعل، فهل أنت ناصبٌ راية فنكملك برجال ما شئت ـ قصدوا الخروج على عثمان ﷺ بقيادة أبي ذر.

فقال أبو ذر: يا أهل الإسلام لا تعرضوا عليّ ذاكم، ولا تذلوا السلطان فإنه من أذلّ السلطان فلا توبة له.

وذكر أن أبا ذر قال عن النبي ﷺ (إذا بلغ البناء سلعًا فاخرج منها).

وقيل للحسن البصري: يا أبا سعيد أكان عثمان أخرج أبا ذر؟ قال: معاذ اللَّه.

وحاصل الروايات إذن أن عثمان أشار على أبي ذر بالخروج إلى الرَّبذة، فقبل أبو ذر ﷺ، ولو لم يكن قبل لما أكرمه عثمان وأعطاه إبلًا وعبيدًا وأجرى عليه رزقًا كما ذكر ابن خلدون (٢/ ١٣٩) في تاريخه.

(٢) أي: قاضيًا بالشام وفي (دمشق).

(٣) ومن ذا الذي يطيق ما أطاق عمر ﷺ كما كان الصحابة يقولون، وقد عمل معاوية ﷺ بعمل عمر ﷺ في خلافته سنتين ثم لم يستطع الناس التحمل فابتعد، كما في البداية (٨/ ١٤٥).

المدينة. وهذه كلها مصالح لا تقدح في الدين، ولا تؤثر في منزلة أحدٍ من المسلمين بحال. وأبو الدرداء، وأبو ذر براءة من عاب وعثمان بريء وأعظم براءة، وأكثر نزاهة، فمن روى أنه نفي، وروى سببًا فهو كلُّه باطل.

وأما رد الحكَم فلم يصح، وقال علماؤنا في جوابه: قد كان أذن له فيه رسول الله ﷺ، وقال لأبي بكر وعمر، فقالا له: إن كان معك شهيد رددناه، فلما وُلِّي قضى بعلمه في ردِّه. وما كان عثمان ليَصِل مهجورَ رسولِ الله ﷺ، ولو كان أباه، ولا لينقض حكمه(١).

---

(١) قال شيخ الإسلام ابن تيمية في منهاج السنة (٣: ١٩٦): وقد طعن كثير من أهل العلم في نفيه (أي في نفي النبي ﷺ الحكم)، وقالوا: «ذهب باختياره. وقصة نفي الحكم ليست في الصحاح، وليس لها إسناد يعرف به أمرها» ثم قال: «لم تكن الطلقاء تسكن بالمدينة، فإذا كان طرده فإنما طرده من مكة لا من المدينة، ولو طرده من المدينة لكان يرسله إلى مكة. وقد طعن كثير من أهل العلم في نفيه كما تقدم، وقالوا: هو ذهب باختياره.. وإذا كان النبي ﷺ، قد عزر رجلا بالنفي لم يلزم أن يبقى منفيًا طول الزمان، فإن هذا لا يعرف في شيء من الذنوب، ولم تأت الشريعة بذنب يبقى صاحبه منفيًا دائمًا... وقد كان عثمان شفع في عبدالله بن سعد بن أبي سرح فقبل ﷺ شفاعته فيه وبايعه، فكيف لا يقبل شفاعته في الحكم، وقد رووا أن عثمان سأله أن يرده فأذن له في ذلك. ونحن نعلم أن ذنبه دون ذنب عبدالله بن سعد بن أبي سرح، وقصة عبدالله ثابتة معروفة بالإسناد، وأما قصة الحكم فإنما ذكرت مرسلة، وقد ذكرها المؤرخون الذين يكثر الكذب فيما يروونه، فلم يك هناك نقل ثابت يوجب القدح فيمن هو دون عثمان، والمعلوم من فضائل عثمان ومحبة النبي ﷺ له وثنائه عليه وتخصيصه بابنتيه وشهادته له بالجنة وإرساله إلى مكة، ومبايعته له عنه، وتقديم الصحابة له في الخلافة، وشهادة عمر وغيره له بأن رسول الله ﷺ مات وهو عنه راض، وأمثال ذلك مما يوجب العلم القطعي بأنه من كبار أولياء الله المتقين الذين رضي الله عنهم ورضوا عنه، فلا يدفع هذا بنقل لا يثبت إسناده ولا يعرف كيف وقع، ويُجْعَلُ لعثمان ذنبٌ بأمر لا تعرف حقيقته.. إلخ»، وانظر أيضًا (٣: ٢٣٥ - ٢٣٦) من منهاج السنة.

ونقل الإمام أبو محمد بن حزم في كتاب (الإمامة والمفاضلة) المدرج في الجزء الرابع من كتابه «الفصل» ص (١٥٤) قول من احتج لعثمان على من أنكروا ذلك عليه: «ونفي رسول الله ﷺ لم يكن حدًّا واجبًا، ولا شريعة على التأبيد، وإنما كان عقوبة على ذنب استحق به النفي، والتوبة مبسوطة، فإذا تاب سقطت عنه تلك العقوبة بلا خلاف من أحد من أهل الإسلام، وصارت الأرض كلها مباحة»، ونقل مجتهد الزيدية السيد محمد بن إبراهيم =

وأما ترك القصر فاجتهادٌ، إذ سمع أن الناس افتتنوا بالقَصْر، وفعلوا ذلك في منازلهم، فرأى أن السُنَّة ربما أدَّت إلى إسقاط الفريضة فتركها مصلحةً خوفَ الذريعة(١)، مع أن جماعة العلماء قالوا: إن المسافر مخيَّر بين القصر والإتمام، واختلف في ذلك الصحابة.

وأما معاوية فعمر ولَّاه، وجمع له الشامات كلها وأقره عثمان(٢)، بل إنما ولَّاه

= الوزير اليمني (المتوفى سنة ٨٤٠) في كتابه الروض الباسم في الذب عن سنة أبي القاسم (١: ١٤١ - ١٤٢) قول الحاكم المحسن ابن كرامة المعتزلي المتشيع في كتابه (سرح العيون) أن رسول الله ﷺ أذن في ذلك لعثمان. قال ابن الوزير: إن المعتزلة والشيعة من الزيدية يلزمهم قبول هذا الحديث وترك الاعتراض على عثمان بذلك؛ لأن راوي الحديث عندهم من المشاهير بالثقة والعلم وصحة العقيدة، ثم بسط ابن الوزير الكلام على هذا الموضوع بحجج واستدلالات - استغرقت ثلاث صفحات - دفاعًا عن أمير المؤمنين عثمان في رده الحكم، وهذه الحجج من أحد أئمة الزيدية ومجتهديهم - بعد روايته ذلك الحديث عن الإمام المعتزلي المتشيع - لها دلالتها الخاصة، مع الذي سمعته من إمامي أهل السنة شيخ الإسلام ابن تيمية والقاضي ابن العربي، ومن إمام أهل الظاهر أبي محمد بن حزم. [من مطبوعة الشيخ الخطيب].

(١) هذا كان مرجعه إلى أمرين:

الأول: أن بعض أهل اليمن جعل الصلاة للمقيم اثنين، فمشى عثمان فأتم الصلاة هو وابن مسعود كما عند الطبري (٥/ ٥٦ - ٥٧).

والثاني: أن بعض الصحابة كعائشة رضي الله عنها صلَّت في السفر فأتمت كما في صحيح البخاري (٢/ ٣٦) في أبواب تقصير الصلاة.

(٢) استطاع محترفوا التزوير في كثير من العصور المتلاحقة أن يزخرفوا الاتهامات ويزينوها ويحسنوها لبني أمية، وكان سندهم الأكبر أن كثيرًا من بين أمية لم يكن من السابقين إلى الإسلام، بل انتظم معظمهم في سلك العداء للمسلمين على أنهم أغفلوا عدة حقائق:

(أ) أن عثمان رضي الله عنه أمويّ سابق، مبشر بالجنة، - رضي له النبي ﷺ الزواج بابنتيه.

(ب) ومنهم رملة أم المؤمنين وهي (أم حبيبة) زوج رسول الله ﷺ.

(جـ) وخالد بن سعيد بن العاص الذي كان من أوائل المسلمين وكبار المجاهدين.

(د) ورملة بنت شيبة بن عتبة بن ربيعة المهاجرة إلى المدينة.

(هـ) ثم أسلم منهم الجميع ممن بقي يوم الفتح فكانوا يدركون إخوانهم السابقين بالجهاد =

أبو بكر الصديق رضي الله عنه لأنه ولّى أخاه يزيد، واستخلفه يزيد فأقرّه عمر؛ لتعلُّقه بولاية

= وكما كان في معارك الإسلام.
والعجيب أن يُلمَزَ بنو أمية ويترك عدد من الصحابة ممن كان لهم آباء موغلون في الكفر والعداء للإسلام؛ كعكرمة بن أبي جهل، وخالد بن الوليد بن المغيرة، كما أن بني هاشم أنفسهم منهم مَن كان معاديًا للنبي ﷺ.
(و) واستعمال بني أمية في الحكم كان بأمر رسول الله ﷺ.
* فمعاوية كاتب للوحي بأمر اللّه ورسوله، فكيف يستأمن على وحي السماء ولا يستأمن على الأمة؟!
* وخالد، وأبان، وعمرو أبناء سعيد بن العاص استعملهم الرسول ﷺ على صنعاء، والبحرين، وتيماء، وفدك، وخيبر، وتبوك بالتوالي، ثم تركوا الولاية بعد وفاة النبي ﷺ وقالوا: (لا نعمل لأحد بعد رسول اللّه ﷺ أبدًا).
* ثم جاء أبو بكر رضي الله عنه فرضي الأمويون أن يكونوا جندًا تحت إمرته وكذلك في عهد عمر رضي الله عنه.
* فقد خرجت أسرة أبي سفيان كلها - بمن فيهم امرأته هند - يوم اليرموك، ومن قبل كانوا في حرب الردة كما يقول ابن خلدون: (أحسنوا الغناء عن الإسلام، وقوّموا الأعراب عن الحيف والميل) تاريخ ابن خلدون (٣/ ٣).
* وولّى أبو بكر يزيد بن أبي سفيان أحد الفيالق الأربعة يوم اليرموك كما عند الطبري (٣/ ٣٩٧) والبلاذري (١٣٣، ١٣٤) في فتوح البلدان.
* ثم استمر يزيد ومعاوية في مواصلة الفتوحات، وملاحقة الروم وتصفية جيوبهم كما عند البلاذري (١٣٣، ١٣٤) وذلك بأمر عمر رضي الله عنه.
* ثم ولَّى عُمر يزيد بن أبي سفيان فلسطين، ثم أضاف إليه إمرة دمشق، وكان يُدعى يزيد الخير، كما قال ابن حجر، وكان في خدمته معاوية حتى توفي يزيد في طاعون عامواس (١٨هـ).
* فكانت ولاية معاوية مكان أخيه بأمر عمر، وكان عند عمر من الصحابة من العشرة المبشرين بالجنة، أو القواد والأبطال، أو الفقهاء مَنْ هو أفضل من معاوية، ومع ذلك رضي معاوية أميرًا، في حين عزل خالد بن الوليد.
(ح) أمّا معاوية رضي الله عنه ذاته، فقد كان اختيار رسول اللّه له ككاتب للوحي تعديلًا ما بعده تعديل، ثم كان اختيار عمر له للولاية إضافة، وحسبك من رجل يختاره عمر ويوليه ولا يعزله على ما هو معلوم من تشدد عمر رضي الله عنه في ولاياته، فمعاوية صحابي جليل، خال المؤمنين، وكاتب للوحي فلا مجال للخوض فيه أو الطعن فيه رضي الله عنه، وإنا لندين للّه بالترضي عنه وعن آله المسلمين من صحابة رسول اللّه ﷺ. =

أبي بكر، لأجل استخلاف واليه له، فتعلق عثمان بعمر وأقرّه. فانظروا إلى هذه السلسلة ما أوثق عراها[١]، وأقدر سردها، ولن يأتي مثلها بعدها أبدًا.

وأما عبداللَّه بن كريز فولّاه ـ كما قال ـ؛ لأنه كريم العمّات والخالات[٢].

(١) هذا من مطبوعة الشيخ الخطيب الذي قال: هنا في الأصل كلمة (وأقدر) وبياض لكلمة أخرى، ولا يختل المعنى بسقوطهما.

(٢) هو عبشمي الآباء، هاشمي الخئولة؛ فإن أم أبيه أروى بنت كريز أمها البيضاء بنت عبدالمطلب بن هاشم عمة النبي ﷺ. ولما ولد أتي به إلى رسول اللَّه ﷺ، فقال لبني عبد شمس: «هذا أشبه بنا منه بكم» ثم تفل في فيه فازدره، فقال ﷺ: «أرجو أن يكون مسقيًّا»؟ فكان لا يعالج أرضًا إلا ظهر منها الماء، ونشأ سخيًّا كريمًا شجاعًا ميمون النقيبة كثير المناقب. افتتح خراسان كلها، وأطراف فارس، وسجستان، وكرمان حتى بلغ أعمال غزنة، وقضى على يزدجرد ابن شهريار آخر ملوك الفرس. ويعتقد الإيرانيون أن سلسلة ملوكهم بدأت بآدمهم الذي يسمونه (جيومرت» فلم يزل ملك أولاده منتظمًا على سياق إلى أن كان القضاء الأخير عليه بسلطان الإسلام في خلافة أمير المؤمنين عثمان بجهاد هذا العبشمي الآباء الهاشمي الخئولة عبداللَّه بن عامر بن كريز. وهي حرقة في قلوب أهل النزعة المجوسية على الإسلام، وعلى عثمان، وابن كريز، فهم يحقدون على هؤلاء ويحاربونهم إلى اليوم بسلاح الكذب، والبغض والدسائس، وسيستمر ذلك إلى يوم القيامة. أما صادقو الإسلام ممن أنجبت إيران أيام كانت شافعية المذهب، ولما كان ينبغ منها علماء السنة المحمدية قبل ذلك، وفيهم كبار الأئمة والمحدثون والفقهاء، فقد نزهوا قلوبهم عن أن يكون فيها غل للذين آمنوا وجاهدوا بأموالهم وأنفسهم حتى فتح اللَّه الأقطار على أيديهم، وهدى الأمم بسببهم، فهم يحبونهم ويجلونهم على أقدارهم. ونحن لا ندعي العصمة لأحد بعد رسول اللَّه ﷺ، ونتوقع الخطأ من كل إنسان، صحابيًّا كان أو من التابعين أو الذين يتبعونهم بإحسان. ولكن الذين ملأوا الدنيا بالحسنات كأنها الجبال، فإن الذي يعمى عنها، ويدس أنفه في مرمى القاذورات؛ ليستخرج منها ما يذم العظماء به، وإن لم يجد يختلق ويكذب. فإن من كرامة المسلم على نفسه أن يترفع عن الإصغاء لأمثال هؤلاء والانخداع لهم. ودع عنك فتوح عبداللَّه بن عامر بن كريز التي وصلت إلى أقصى المشارق، وتقويضه آخر أمل للإمبراطورية المجوسية. فإن حسناته الإنسانية أيضًا جديرة بالتسجيل، قال ابن كثير في البداية والنهاية (٨: ٨٨): إنه «أول من اتخذ الحياض بعرفة لحجاج بيت اللَّه الحرام وأجرى إليها الماء المعين»: وقال عنه شيخ الإسلام ابن تيمية في منهاج السنة (٣: ١٨٩ ـ ١٩٠): «إن له من الحسنات والمحبة في قلوب الناس ما لا ينكر». ومثل هؤلاء الرجال لو كانوا من سلف الإنجليز أو الفرنسيين لخلدوا عظمتهم في كتب الدراسة والثقافة والتهذيب، فتهافتت وزارات معارفنا على نقل ذلك من كتبهم إلى كتبنا المدرسية، ليؤمن جيلنا بعظمة أسلاف =

وأما تولية الوليد بن عقبة ـ فلأن الناس علىٰ فساد في النيات أسرعوا إلى السيئات قبل الحسنات ـ فذكر الافترائيون أنه إنما ولَّاه للمعنى الذي تُكُلِّم به. قال عثمان: ما ولَّيت الوليد لأنه أخي(١)، وإنما وليته؛ لأنه ابن أم حكيم البيضاء عمة رسول الله ﷺ، وتوأمة أبيه، وسيأتي بيانه إن شاء اللَّه(٢). . . . .

= المستعمرين. أما عظمة أسلافنا نحن فقد سلط الشيطان عليها قلوبًا فاسدة تفيض بالسوء، وصدَّق أكاذيبها الأكثرون منا، فأمسينا كالأمة التي لا مجد لها، بينما هي نائمة على تراث من المجد لا تحلم الإنسانية بمثله.

من مطبوعة الشيخ الخطيب.

(١) هو أخو عثمان لأمه، فأمه أروى بنت كريز، وأمها عمة النبي ﷺ وهي البيضاء بنت عبدالمطلب.

(٢) قد يظن من لا يعرف صدر هذه الأمة أن أمير المؤمنين عثمان جاء بالوليد بن عقبة من عرض الطريق فولاه الكوفة. أما الذين أنعم اللَّه عليهم بنعمة الأنس بأحوال ذلك العصر وأهله فيعلمون أن دولة الإسلام الأولى في خلافة أبي بكر تلقفت هذا الشاب الماضي العزيمة الرضيَّ الخلق الصادق الإيمان، فاستعملت مواهبه في سبيل اللَّه إلى أن توفي أبو بكر، وأول عمل له في خلافة أبي بكر أنه كان موضع السر في الرسائل الحربية التي دارت بين الخليفة وقائده خالد بن الوليد في وقعة المذار مع الفرس سنة ١٢ (الطبري ٤: ٧)، ثم وجهه مددًا إلى قائده عياض بن غنم الفهري (الطبري ٤: ٢٢). وفي سنة ١٣ كان الوليد يلي لأبي بكر صدقات قضاعة، ثم لما عزم الصديق على فتح الشام كان الوليد عنده بمنزلة عمرو بن العاص في الحرمة والثقة والكرامة، فكتب إلى عمرو بن العاص وإلى الوليد بن عقبة يدعوهما لقيادة فيالق الجهاد، فسار ابن العاص بلواء الإسلام نحو فلسطين، وسار الوليد بن عقبة قائدًا إلى شرق الأردن (الطبري ٤: ٢٩ ـ ٣٠)، ثم رأينا الوليد في سنة ١٥ أميرًا على بلاد بني تغلب وعرب الجزيرة (الطبري ٤: ١٥٥) يحمي ظهور المجاهدين في شمال الشام؛ لئلا يؤتوا من خلفهم، فكانت تحت قيادته ربيعة وتنوخ مسلمهم وكافرهم. وانتهز الوليد بن عقبة فرصة ولايته وقيادته على هذه الجهة التي كانت لا تزال مليئة بنصارى القبائل العربية فكان ـ مع جهاده الحربي وعمله الإداري ـ داعيًا إلى اللَّه يستعمل جميع أساليب الحكمة والموعظة الحسنة لحمل نصارى إياد وتغلب على أن يكونوا مسلمين كسائر العرب، وهربت منه إياد إلى الأناضول وهو تحت حكم البيزنطيين، فحمل الوليدُ خليفته عمر على كتابة كتاب تهديد إلى قيصر القسطنطينية بأن يردهم إلى حدود الدولة الإسلامية، وحاولت تغلب أن تتمرد على الوليد في نشره الدعوة الإسلامية بين شبابها وأطفالها، فغضب غضبته المضرية المؤيدة بالإيمان الإسلامي وقال فيهم كلمته المشهورة: =

والولاية اجتهاد(١) . . . .

= إذا ما شَدَدتُ الراسَ مني بمَشوَذٍ فَغَيّكَ مِنيّ تَغلبَ ابنَةَ وائِلِ

وبلغت هذه الكلمة عمر، فخاف أن يبطش قائده الشاب بنصارى تغلب فيفلت من يده زمامهم، في الوقت الذي يحاربون فيه مع المسلمين حمية للعروبة، فكف عنهم يد الوليد ونحاه عن منطقتهم، وبهذا الماضي المجيد جاء الوليد في خلافة عثمان فتولى الكوفة له، وكان من خير ولاتها عدلًا ورفقًا وإحسانًا، وكانت جيوشه مدة ولايته على الكوفة تسير في آفاق الشرق فاتحة ظافرة موفقة على ما سنذكره فيما بعد. [من مطبوعة الخطيب].

(١) للمؤلف في أواخر هذا الكتاب فصل عنوانه (نكتة) أشار فيه إلى المعاني والحقائق التي يلاحظها ولي الأمر عند «اجتهاده» في تولية الولاة وعزلهم، وذلك لفقه عظيم ومعارف بديعة بينها أئمة الإسلام وعلماؤه في الفصول التي عقدوها للإمامة وسياسة الدولة وفي كتبهم المصنفة في أصول الدين. وقد زعم طاغية الشيعة ومدلسهم الحسن بن المطهر الحلي في كتابه (منهاج الكرامة)، أن عثمان ولى أمور المسلمين من لا يصلح للولاية، فأجابه شيخ الإسلام ابن تيمية في (منهاج السنة ٣: ١٧٣ - ١٧٦ والمنتقى منه للذهبي ٣٨٢ - ٣٨٣) أن عليًا ﷺ ولى زياد بن أبي سفيان، وولى الأشتر النخعي، وولى محمد بن أبي بكر وأمثال هؤلاء، ولا يشك عاقل أن معاوية بن أبي سفيان كان خيرًا من هؤلاء كلهم. قال: ومن العجب أن الشيعة ينكرون على عثمان أنه ولى أقاربه من بني أمية، ومعلوم أن عليًا ولى أقاربه من قبل أبيه وأمه، فولى عبيدالله بن عباس على اليمن، وولى على مكة والطائف قثم بن العباس، وأما المدينة فقيل إنه ولى عليها سهل بن حنيف، وقيل ثمامة بن العباس، وأما البصرة فولى عليها عبدالله بن عباس، وولى على مصر ربيبه محمد بن أبي بكر، الذي رباه في حجره؛ (لأنه تزوج أمه بعد وفاة أبي بكر وكان محمد صغيرًا). ثم إن الإمامية تدعي أن عليًا نص على أولاده في الخلافة - أو على ولده، وولده على ولده الآخر وهلم جرا - ومن المعلوم إن كان تولية الأقربين منكرًا، فتولية الخلافة العظمى أعظم من إمارة بعض الأعمال.. وإذا قال القائل: لعليّ حجة فيما فعله، قيل له: وحجة عثمان فيما فعله أعظم. وإذا ادعى لعلي العصمة ونحوها مما يقطع عنه ألسنة الطاعنين، كان ما يدعى لعثمان من «الاجتهاد» الذي يقطع ألسنة الطاعنين أقرب إلى المعقول والمنقول... ثم قال: إن بني أمية كان رسول الله ﷺ يستعملهم في حياته، واستعملهم بعده من لا يتهم بقرابة فيهم: أبو بكر وعمر، ولا تعرف قبيلة من قبائل قريش فيها عمال الرسول ﷺ أكثر من بني عبد شمس؛ لأنهم كانوا كثيرين، وكان فيهم شرف وسؤدد، فاستعمل النبي ﷺ في عزة الإسلام على أفضل الأرض مكة، عتاب بن أسيد بن أبي العاص بن أمية، واستعمل على نجران أبا سفيان بن حرب بن أمية، واستعمل خالد بن سعيد بن العاص على صدقات بني مذحج وعلى صنعاء واليمن حتى مات رسول الله ﷺ، واستعمل عثمان بن سعيد بن العاص على تيماء وخيبر وقرى =

قد عزل عمر، سعد بن أبي وقاص، وقدَّم أقل منه درجة(١).

وأما قول القائل في مروان، والوليد، فشديدٌ عليهم، وحكمهم عليهم بالفسق، فِسْقٌ مِنْهم. مَرْوانُ رجلٌ عدلٌ من كبار الأمة عند الصحابة، والتابعين، وفقهاء المسلمين. أما الصحابة فإن سهل بن سعد الساعدي رَوَى عنه(٢). وأما التابعون فأصحابه في السِّنِ وإن كان جازهم باسم الصحبة في أحد القولين(٣). وأما فقهاء

= عرينة، واستعمل أبان بن سعيد بن العاص على بعض السرايا ثم استعمله على البحرين فلم يزل عليها بعد العلاء بن الحضرمي (حليف بني أمية) حتى توفي النبي ﷺ، فيقول عثمان: أنا لم أستعمل إلا من استعمله النبي ﷺ ومن جنسهم ومن قبيلتهم، وكذلك أبو بكر وعمر بعده.. فكان الاحتجاج على جواز الاستعمال من بني أمية بالنص الثابت عن النبي ﷺ أظهر عند كل عاقل من دعوى كون الخلافة في واحد معين من بني هاشم بالنص؛ لأن هذا كذب باتفاق أهل العلم بالنقل، وذلك صدق باتفاق أهل العلم بالنقل (وانظر أيضًا منهاج السنة ٣: ٢٣٦ ـ ٢٣٧).

والذي يستعرض حياة عمال عثمان وجهادهم وفضائلهم يراهم في الذروة العليا من رجال الدولة، ولا يتردد في أنهم من بناة الأساس الأقوم في مجد الإسلام الإداري والعسكري، ولهم ثواب نتائجه في الفتوح وانتشار دعوة الإسلام بما يعده التاريخ من معجزاته الخارقة للعادات. من مطبوعة الشيخ الخطيب.

(١) هذا كان عام (٢١هـ) وولّى بعده عبداللَّه بن عبداللَّه بن عتبان الذي كان في عهده وقعة (نهاوند) ثم زياد بن حنظلة، ثم عمار ﵁.

(٢) كانت الرواية في البخاري، ومعلوم رواية حديث صلح الحديبية في البخاري عنه هو و(المِسْوَر بن مخرمة) رضي اللَّه عنهما.

(٣) وفي طليعة من روى عنه من كبار التابعين زين العابدين علي بن الحسين السبط، نص على ذلك شيخ الإسلام ابن تيمية في منهاج السنة (٢: ١٢٣)، والحافظ ابن حجر في الإصابة، وترى تفصيله في طبقات الشافعية الكبرى للتاج السبكي في ترجمة اللغوي الشهير، أبي منصور محمد بن أحمد بن الأزهر صاحب تهذيب اللغة (٢٨٢ ـ ٣٧٠). وممن نص الحافظ ابن حجر على روايتهم عن مروان: سعيد بن المسيب رأس علماء التابعين، وإخوانه من الفقهاء السبعة أبو بكر بن عبدالرحمن بن الحارث بن هشام المخزومي، وعبيد اللَّه بن عبداللَّه بن عتبة بن مسعود، وعروة بن الزبير، وأضرابهم كعراك بن مالك الغفاري المدني فقيه أهل دهلك وكان يصوم الدهر، وكعبداللَّه بن شداد بن الهاد أحد الرواة عن عمر وعلي ومعاذ. وأن رواية عروة بن الزبير عن مروان في كتاب الوكالة من صحيح البخاري (ك ٤٠ ب٧ ـ ج٣ ص ٦٢) وفي مسند الإمام أحمد (الطبعة الأولى ٤: ٣٢١ و٣٢٣ و ٣٢٦ =

الأمصار فكلُّهم علىٰ تعظيمه، واعتبار خلافه، والتلفُّتِ إلى فتواه، والانقيادِ إلى روايته. وأما السفهاء من المؤرخين، والأدباء، فيقولون علىٰ أقدارهم.

وأما الوليد فقد روى بعض المفسرين أن اللَّه سماه فاسقًا في قوله: ﴿إِن جَآءَكُمْ فَاسِقٌۢ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوٓاْ أَن تُصِيبُواْ قَوْمًۢا بِجَهَٰلَةٍ﴾ [الحجرات: ٦] فإنها - في قولهم - نزلت فيه، أرسله النبي ﷺ مُصدِّقًا إلى بني المصطلق فأخبر عنهم أنهم ارتدوا، فأرسل رسول اللَّه ﷺ إليهم خالد بن الوليد، فتثبَّت في أمرهم، فبيَّنَّ بطلان قوله، وقد اختلف فيها، فقيل نزلت في ذلك[1]، وقيل: في عليٍّ، والوليد في قصة أخرى،

= و٣٢٨ و٥: ١٨٩).

ورواية عراك عن مروان نقلها إمام أهل مصر الليث بن سعد عن يزيد بن أبي حبيب في مسند أحمد (٤: ٣٢٨) ورواية عبداللَّه بن شداد بن الهاد عن مروان في مسند أحمد (٧: ٣١٧ و٣٢٣). والذي يتأمل الأحاديث المروية عن مروان يجد جملتها من الأئمة الثقات تتسلسل روايتهم عنه مدة جيلين وأكثر، وكلهم أعلى مرتبة في الإسلام من الذين يبردون الغل الذي في قلوبهم بالطعن في مروان ومن هو خير من مروان، بل في رواة أحاديث مروان عبدالرزاق: إمام أهل اليمن، وكانت فيه نزعة تشيع. وفي مسند أحمد (٦: ٢١٢) حديث عبدالرحمن بن الحارث بن هشام: أنه كان رسول مروان إلى أم المؤمنين أم سلمة في تحقيق بعض الأحكام الشرعية، وفي (٦: ٢٩٩) من مسند أحمد نموذج لعظيم عناية مروان بسنة رسول اللَّه ﷺ بأقصى ما يمكن أن يصدر عن أئمة المسلمين وأمرائهم. [من مطبوعة الشيخ الخطيب]

(١) هذا الخبر روي بهذه الطرق:

(أ) عند الإمام أحمد في مسنده (٤/ ٢٧٩) من طريق عيسى بن دينار عن أبيه عن الحارث بن ضرار الخُزَاعي.

قلت: وعيسى إن كان ثقة، إلا أن أبان هذا غير منسوب فالحديث به ضعف.

(ب) ثم رواه الطبراني من طريق موسى بن عبيدة الربذي عن ثابت مولى أم سلمة عن أم سلمة ﵂ كما في تفسير الطبري، ونقله عنه ابن كثير (٧/ ٢٨٦) وفيه بعث (رجلًا) وأما موسى بن عُبَيْدة الربذي فهو ضعيف.

- قال الإمام أحمد عنه: لا تحل الرواية عندي عن موسى بن عُبَيْدة.

- وقال يحيى بن معين: موسى بن عبيدة لا يُحْتج بحديثه، وإما ضعف حديثه؛ لأنه روى عن عبداللَّه بن دينار أحاديث مناكير. =

وقيل: إن الوليد سبق يوم الفتح في جملة الصبيان إلى رسول الله ﷺ فمسح رؤوسهم، وبرَّك عليهم إلَّا هو، فقال: إنه كان علىٰ رأسي خلوق، فامتنع من مسِّه، فَمنْ يكون في هذا السِّن يُرسَل مُصدِّقًا؟[١] وبهذا الاختلاف يُسقط العلماءُ

= ـ وقال أبو زرعة: ليس بقوي في حديثه.

ـ وفي الضعفاء: نسبه علي، وأحمد إلى إنكار الحديث، الضعفاء والمتروكين (٤/ ٩٥). وميزان الاعتدال (٦/ ٥٥١)، ولسان الميزان (٧/ ٤٠٤).

وأما ثابت مولى أم سلمة فقال صاحب الجرح والتعديل عنه (روى عنه موسى بن عبيدة) دون أن يذكر حاله (٢/ ٤٦١)، وقال صاحب الثقات (٤/ ٩٥) يروي عن أهل المدينة ولم يظهر حاله في أي كتاب من الكتب، إضافة إلى أن الرواية هنا ليست متضمنة لاسم الرجل: إن كان الوليد أو غيره، فهي ضعيفة غير ثابتة.

(جـ) ثم رواها الطبري من طريق العوفي عن آله عن ابن عباس، وهو طريق ضعيف أيضًا.

(د) ورواه مجاهد، وقتادة مرسلًا، على أن يؤخذ في الاعتبار مرور قرنٍ، أو ما يقاربه من الزمان على حدوث هذه القصة التي يبدو أن المفسر تلقاها دون أن يعيد الرواية إلى أصولها في زمن امتلأ العالم الإسلامي بالكذابين والوضاعين.

(هـ) ثم أن (الفاسق) كما قال القرطبي هو (الكذّاب ـ أو المعلن بالذنب) تفسير القرطبي (١٦/ ٢٩٧) وهي أوصاف تتنافى مع قاعدة (الصحابة كلهم عدول) فينفى عدالة الصحابي؛ لنفي ما نقله عن رسول الله ﷺ من شرع، فتتهدم أركان الدين.

(١) وهذا الخبر رواه أحمد (٤/ ٣٢) في المُسْند برقم (١٦٣٣١) وفيه: عبدالله الهمداني أبو موسى، وهو مجهول وخبره منكر هكذا كما في التقريب كلام ابن عبدالبر رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

إلا أن الشيخ محب الدين الخطيب رَحِمَهُ ٱللَّهُ ذكر أن عبدالله الهمداني هذا هو: عبدالله ـ مالك بن الحارث وهو ثقة غير أبي موسى، ووثقه وصحح رواية ابن العربي هنا، وأضاف رَحِمَهُ ٱللَّهُ مدافعًا عن الخبر فقال: (ومن عجب أمر الذين كان لهم هوى في تشويه سمعة هذا الصحابي الشاب المجاهد الطيب النفس الحسن السيرة في الناس أنهم حاولوا إدحاض حجة صغر سنه في ذلك الوقت بخبر آخر روي عن قدومه مع أخيه عمارة إلى المدينة في السنة السابعة للهجرة ليطلبا من النبي ﷺ رد أختهما أم كلثوم إلى مكة. وأصل هذا الخبر ـ إن صح ـ مقدَّم فيه اسم عمارة على اسم الوليد، وهذا مما يستأنس به في أن عمارة هو الأصل في هذه الرحلة وأن الوليد جاء في صحبته، وأي مانع يمنع قدوم الوليد صبيًّا بصحبة أخيه الكبير كما يقع مثل ذلك في كل زمان ومكان؟ فقول الوليد: إنه كان في سنة الفتح صبيًّا، ليس في خبر قدومه مع أخيه الكبير إلى المدينة في السنة السابعة ما يمنعه أو يناقضه. فإذا تقرر =

الأَحاديثَ القويَّة. فكيف يفسُق رجلٌ بمثل هذا الكلام؟ فكيف رجلٌ من أصحابِ محمد ﷺ؟

وأما حَدُّه في الخمر(١)، فقد حدَّ عمر، قدامةَ بن مظعون على الخمر - وهو أميرٌ - وعَزَله، ثم قيل إنه صالحه(٢)، وليست الذنوب مُسقطةً للعدالة إذا وقعت منها

= عندك أن جميع الأخبار الواردة بشأن الوليد بن عقبة في سبب نزول آية ﴿إِن جَآءَكُمْ فَاسِقُۢ بِنَبَإٍ﴾ لا يجوز علميًا أن يبنى عليها حكم شرعي أو تاريخي، وإذا أضفت إلى ذلك حديث مسند الإمام أحمد عن سن الوليد في سنة الفتح، يتبين لك بعد ذلك حكمة استعمال أبي بكر وعمر للوليد وثقتهما به واعتمادهما عليه مع أنه كان لا يزال في صدر شبابه).
إذن القصة داحضة باطلة والله أعلم.

(١) قصة حده في الخمر مروية في الصحيح كما عند البخاري برقم (٣٦٩٦) وفيها أن عثمان ﷺ حدّ الوليد، وكان القائم بالحد علي ﷺ فجلده ثمانين.
وعند مسلم أن حُمران مولى عثمان ورجلًا آخر شهدا على الوليد بشربه الخمر.
وعن ابن شيبة في أخبار المدينة بسند حسن أن أبا زينب، وأبا مورع، وجندب بن زهير الأزدي، وسعد بن مالك الأشعري شهدوا على الوليد بذلك كما في الفتح (٧/ ٥٧) لابن حجر، وفي رواية أن أهل الكوفة اتهموا أميرهم الوليد بن عقبة بمعاقرة الخمر، وإنما كان اتهامهم له بادعاء أنه تقيأها، ولم يره أحدهم يشربها وذلك لأن الوليد كان قد قتل بعض أبنائهم أو جلده في الحد، فلما شكوه إلى عثمان حلف الوليد ما شربها، فقال عثمان: (نقيم الحدود ويبوء شاهد الزور بالنار) فجلده ثم عزله وولّى مكانه سعيد بن العاص (تاريخ الطبري ٢/ ٦١١)، فالقصة إذن فيها ثبوت الحد دون ثبوت شرب الوليد للخمر، فما هي إلا مكيدة أراد أهل العراق بها عزل هذا الوالي التقي، أو التخلص منه انتقامًا لأبنائهم، أو مكيدة كادوها؛ ليمتنع عثمان عن إقامة الحد، فيثورون لكن كلها محاولات ذهبت هباءً.

(٢) قدامة بن مظعون الجمحي أحد السابقين الأولين، هاجر الهجرتين وشهد بدرًا، وكان صهر أمير المؤمنين عمر على أخته، وقيل بل هو خال أم المؤمنين حفصة بنت عمر وأخيها عبدالله.
وفي إمارة قدامة على البحرين في خلافة عمر قدم الجارود سيد بني عبد القيس على عمر من البحرين وادعى أن قدامة شرب فسكر، فقال له عمر: من يشهد معك؟ قال: أبو هريرة. فاستشهد أبا هريرة فقال: لم أره شرب. ولكني رأيته سكران يقيء. فقال له عمر: لقد تنطعتَ في الشهادة. واستقدم قدامة من البحرين، فقال الجارود لعمر: أقم على هذا كتاب الله، فقال له عمر: أخصم أنت أم شهيد؟ فقال: شهيد. فقال عمر: قد أديت شهادتك.=

التوبة(١). وقد قيل لعثمان: إنك وَلَّيت الوليدَ؛ لأنه أخوك لأُمِّك أرْوَى بنت كريز

= فصمت الجارود. ثم غدا على عمر فقال: أقم على هذا حد اللَّه. فقال عمر: لتمسكن لسانك أو لأسوأنك. فقال: يا عمر، ما ذلك بالحق أن يشرب ابن عمك الخمر وتسوؤني. ثم جيء بزوجة لقدامة فأقامت الشهادة على زوجها، وأراد عمر أن يقيم عليه الحد، فقال له الصحابة: لا نرى أن تحده ما دام مريضًا، ثم عاوده فقالوا له كما قالوا من قبل، فقال عمر: لأن يلقى اللَّه تحت السياط أحبُّ إليَّ من أن ألقاه وهو في عنقي، وجلده. فغاضبه قدامة. وعند قفولهما من الحج جيء به إلى عمر فكلمه عمر واستغفر له. ومن حسن حظ قدامة بن مظعون أنه قرشي من بني جمح. ولو أنه كان قرشيًا من بني عبد شمس لانطلقت ألسنة السوء بالبذاءة عليه واختراع الأكاذيب فيه ما دام في الدنيا كذب. [من مطبوعة الشيخ الخطيب].

(١) وللشيخ الخطيب كلامٌ في هذا حيث قال:
هذا حق، ولكن في مثل ما تقدم عن قدامة بن مظعون، وفي مثل ما هو مشهور عند الناس عن أبي محجن الثقفي الشاعر الفارس الذي كان له يوم أغر في حرب القادسية. أما الوليد بن عقبة المجاهد الفاتح العادل المظلوم (الذي كان منه لأمته كل ما استطاعه من عمل طيب، ثم رأى بعينه كيف يبغي المبطلون على الصالحين وينفذ باطلهم فيهم، فاعتزل الناس بعد مقتل عثمان في ضيعة له منقطعة عن صخب المجتمع، وهي تبعد خمسة عشر ميلًا عن بلدة الرقة من أرض الجزيرة التي كان يجاهد فيها ويدعو نصاراها إلى الإسلام في خلافة عمر، فقد آن لدسائس الكذابين فيه أن ينكشف عنها عوارها. ولا يضير هذا الرجل أن يتأخر انكشاف الحق فيه ثلاثة عشر قرنًا، فإن الحق قديم ولا يؤثر في قدمه احتجابه.
أراد الوليد بن عقبة ـ منذ ولي الكوفة ـ لأمير المؤمنين عثمان أن يكون الحاكم المثالي في العدل والنبل والسيرة الطيبة مع الناس، كما كان المحارب المثالي في جهاده وقيامه للإسلام بما يليق بالذائدين عن دعوته، الحاملين لرايته، الناشرين لرسالته، وقد لبث في إمارته على الكوفة خمس سنوات وداره ـ إلى اليوم الذي زايل فيه الكوفة ـ ليس لها باب يحول بينه وبين الناس ممن يعرف أو لا يعرف، فكان يغشاها كل من شاء، متى شاء، من ليل أو نهار، ولم يكن بالوليد حاجة لأن يستتر عن الناس.

فالستر دون الفاحشات ولا ... يلقاك دون الخير من ستر

وكان ينبغي أن يكون الناس كلهم محبين لأميرهم الطيب؛ لأنه أقام لغربائهم دور الضيافة، وأدخل على الناس خيرًا حتى جعل يقسم المال للولائد والعبيد، ورد على كل مملوك من فضول الأموال في كل شهر ما يتسعون به من غير أن ينقص مواليهم من أرزاقهم. وبالفعل =

ابن ربيعة بن حبيب بن عبدشمس فقال: بل لأنه ابن عمة رسول الله ﷺ أم

= كانت جماهير الشعب متعلقة بحب هذا الأمير المثالي طول مدة حكمه. إلا أن فريقًا من الأشرار وأهل الفساد أصاب بنيهم سوطُ الشريعة بالعقاب على يد الوليد، فوقفوا حياتهم على تَرَصد الأذى له. ومن هؤلاء رجال يسمى أحدهم أبا زينب بن عوف الأزدي، وآخر يسمى أبا مورع، وثالث اسمه جندب أبو زهير، قبضت السلطات على أبنائهم في ليلة نقبوا بها على ابن الحيسمان داره وقتلوه، وكان نازلًا بجواره رجل من أصحاب رسول الله ﷺ من أهل السابقة في الإسلام وهو أبو شريح الخزاعي حامل راية رسول الله ﷺ على جيش خزاعة يوم فتح مكة فجاء هو وابنه من المدينة إلى الكوفة؛ ليسيرا مع أحد جيوش الوليد بن عقبة التي كان يواصل توجيهها نحو الشرق للفتوح ونشر دعوة الإسلام، فشهد هذا الصحابي وابنه في تلك الليلة سطو هؤلاء الأشرار على منزل ابن الحيسمان، وأدى شهادته هو وابنه على هؤلاء القتلة السفاحين، فأنفذ الوليد فيهم حكم الشريعة على باب القصر في الرحبة، فكتب آباؤهم العهد على أنفسهم للشيطان بأن يكيدوا لهذا الأمير الطيب الرحيم، وبثوا عليه العيون والجواسيس ليترقبوا حركاته، وكان بيته مفتوحًا دائمًا. وبينما كان عنده ذات يوم ضيف له من شعراء الشمال كان نصرانيًا في أخواله من تغلب بأرض الجزيرة وأسلم على يد الوليد، فظن جواسيس الموتورين أن هذا الشاعر الذي كان نصرانيًا لا بد أن يكون ممن يشرب الخمر، ولعل الوليد أن يكرمه بذلك فنادوا أبا زينب وأبا المورع وأصحابهما، فاقتحموا الدار على الوليد من ناحية المسجد، ولم يكن لداره باب، فلما فوجئ بهم نحى شيئًا أدخله تحت السرير، فأدخل بعضهم يده فأخرجه بلا إذن من صاحب الدار، فلما أخرج ذلك الشيء من تحت السرير، إذا هو طبق عليه تفاريق عنب، وإنما نحاه الوليد استحياء أن يروا طبقه ليس عليه إلا تفاريق عنب، فأقبل بعضهم على بعض يتلاومون من الخجل، وسمع الناس بالحكاية فأقبلوا يسبونهم ويلعنونهم. وقد ستر الوليد عليهم ذلك وطواه عن عثمان وسكت عن ذلك وصبر. ثم تكررت مكايد جندب وأبي زينب وأبي المورع، وكانوا يغتنمون كل حادث فيسيئون تأويله ويفترون الكذب. وذهب بعض الذين كانوا عمالًا في الحكومة ونحاهم الوليد عن أعمالهم لسوء سيرتهم فقصدوا المدينة وجعلوا يشكون الوليد لأمير المؤمنين عثمان ويطلبون منه عزله عن الكوفة. وفيما كان هؤلاء في المدينة دخل أبو زينب وأبو المورع دار الإمارة بالكوفة مع من يدخلها من غمار الناس وبقيا فيها إلى أن تنحى الوليد ليستريح، فخرج بقية القوم، وثبت أبو زينب وأبو المروع إلى أن تمكنا من سرقة خاتم الوليد من داره وخرجا. فلما استيقظ الوليد لم يجد خاتمه، فسأل عنه =

حكيم البيضاء جدة عثمان، وجدة الوليد لأُمِّهما، أَرْوَى المذكورة، وكانت أم

= زوجتيه ـ وكانتا في مخدع تريان منه زوار الوليد من وراء ستر ـ فقالتا: إن آخر من بقي في الدار رجلان، وذكرتا صفتهما وحُلْيَتَيهما للوليد، فعرف أنهما أبو زينب وأبو المورع، وأدرك أنهما لم يسرقا الخاتم إلا لمكيدة بيَّتاها، فأرسل في طلبهما فلم يوجدا في الكوفة، وكانا قد سافرا توًّا إلى المدينة، وتقدما شاهدين على الوليد بشرب الخمر (وأكبر ظني أنهما استلهما شهادتهما المزورة من تفاصيل الحادث الذي سبق وقوعه لقدامة بن مظعون في خلافة عمر (فقال كنا من غاشيته، فدخلنا عليه وهو يقيء الخمر. فقال عثمان: ما يقيء الخمر إلا شاربها، فجيء بالوليد من الكوفة فحلف لعثمان وأخبره خبرهم، فقال عثمان: «نقيم الحدود: ويبوء شاهد الزور بالنار».

هذه قصة اتهام الوليد بالخمر كما في حوادث سنة ٣٠ من تاريخ الطبري، وليس فيها ـ على تعدد مصادرها القديمة ـ شيء غير ذلك. وعناصر الخبر عند الطبري، أن الشهود على الوليد اثنان من الموتورين الذين تعددت شواهد غلهم عليه، ولم يرد في الشهادة ذكر الصلاة من أصلها فضلًا عن أن تكون اثنتين أو أربعًا. وزيادة ذكر الصلاة هي الأخرى أمرها عجيب، فقد نقل خبرها عن الحضين بن المنذر (أحد أتباع علي) أنه كان مع علي عند عثمان ساعة أقيم الحد على الوليد، وتناقل الناس عنه هذا الخبر فسجله مسلم في صحيحه (كتاب الحدود ب٨ ح٣٨ ـ ج٥ ص ١٢٦) بلفظ «شهدتُ عثمان بن عفان وأتي بالوليد قد صلى الصبح (ركعتين) ثم قال: أزيدكم؟ فشهد عليه رجلان أحدهما حمران أنه شرب الخمر، وشهد آخر أنه رآه يتقيأ». فالشاهدان لم يشهدا بأن الوليد صلى الصبح ركعتين وقال أزيدكم، بل شهد أحدهما بأنه شرب الخمر وشهد الآخر بأنه تقيأ. أما صلاة الصبح ركعتين وكلمة أزيدكم فهي من كلام حضين ولم يكن حضين من الشهود، ولا كان في الكوفة في وقت الحادث المزعوم، ثم إنه لم يسند هذا العنصر من عناصر الاتهام إلى إنسان معروف. ومن العجيب أن نفس الخبر الذي في صحيح مسلم وارد في ثلاثة مواضع من مسند أحمد مرويًّا عن حضين، والذي سمعه من حضين في صحيح مسلم هو الذي سمعه منه في مسند أحمد بمواضعه الثلاثة، فالموضعان الأول والثاني (ج١ ص٨٢ و١٤٠ الطبعة الأولى ـ ج٢ رقم ٦٢٤ و١٨٤ الطبعة الثانية) ليس فيهما ذكر للصلاة عن لسان حضين فضلًا عن غيره، فلعل أحد الرواة من بعده أدرك أن الكلام ليس من كلام الشهود فاقتصر على ذكر الحد. وأما في الموضع الثالث من مسند أحمد (ج١ ص ١٤٤ ـ ١٤٥ الطبعة الأولى ج٢ رقم ١٢٢٩) فقد جاء على لسان حضين «أن الوليد صلى بالناس الصبح أربعًا» وهو يعارض ما جاء على لسان حضين نفسه في صحيح مسلم، ففي إحدى الروايتين تحريف الله أعلم بسببه. =

حكيم توأمة عبدالله أبي رسول الله ﷺ. وأيُّ حَرَجٍ علىٰ المرء أن يُولِّي أخاه أو

= وفي الحالتين لا يخرج ذكر الصلاة عن أنه من كلام حضين وحضين ليس بشاهد، ولم يرو عن شاهد، فلا عبرة بهذا الجزء من كلامه، وبعد أن علمت بأمر الموتورين فيما نقله الطبري عن شيوخه، أزيدك علمًا بأمر حمران، وهو عبد من عبيد عثمان كان قد عصى الله قبل شهادته على الوليد، فتزوج في مدينة الرسول امرأة مطلقة، ودخل بها وهي في عدتها من زوجها الأول، فغضب عليه عثمان لهذا ولأمور أخرى قبله، فطرده من رحابه وأخرجه من المدينة. فجاء الكوفة يعيث فيها فسادًا، ودخل على العابد الصالح عامر بن عبد القيس فافترى عليه الكذب عند رجال الدولة، وكان سبب تسييره إلى الشام. وأنا أترك أمر هذا الشاهد والشاهدين الآخرين قبله إلى ضمير القارئ يحكم به عليهم بما يشاء، وفي اجتهادي أن مثل هؤلاء الشهود لا يقام بهم حد الله على ظنين من السوقة والرعاع، فكيف بصحابي مجاهد وضع الخليفة في يده أمانة قطر وقيادة جيوش فكان عند الظن به من حسن السيرة في الناس وصدق الرعاية لأمانات الله، وكان موضع الثقة عند ثلاثة من أكمل خلفاء الإسلام أبي بكر وعمر وعثمان. وإن قرابة الوليد من عثمان التي يزعم الكذبة أنها سبب المحاباة منه لهم، إنما كانت سبب التسامح من عثمان في عزلهم والقسوة عليهم لئلا يقول السفهاء: إن له هوى في ذوي قرابته. وقد رأينا الذين يتسلون بأعراض الناس يتفكهون بأبيات ستة منسوبة إلى ماجن خسيس النفس وردت في ص ٨٥ من ديوانه، ولا تحملهم سليقة النقد على الشعور بما في هذه الأبيات من التضارب والتعارض، فأين مدحه فيها للوليد بقوله:

ورأوا شمائل ماجد أنف ... يعطي على الميسور والعسر
فنزعتَ مكذوبًا عليك لم ... تردد إلى عوز ولا فقر

من بقية الأبيات التي فيها:

نادى وقد تمت صلاتهم ... أأزيدكم ثملا وما يدري

فالذي يقول البيت الأخير لا يعقل أن يقول معه البيتين الأولين؛ فيكون مادحًا وذامًّا في قطعة واحدة لا تزيد على ستة أبيات: وقد كانت لي مقالة مطولة عن (التخليط في الشعر) ضربت فيها الأمثلة على دس أبيات غريبة في قصائد من وزنها ورويها لغير ناظمها. وعلى كل حال فالشهود الذين شهدوا بين يدي عثمان لم يدَّعوا حكاية الصلاة، مع أنهم لم يكونوا ممن يخاف الله واليوم الآخر. والآن أقولها لوجه الله صريحة مدوية: إن الوليد لو كان من رجال التاريخ الأوروبي كالقديس لويس الذي أسرناه في دار ابن لقمان بالمنصورة =

قريبه؟[١]

وأما إعطاؤه خُمْسُ إفريقية لواحدٍ، فلم يصح[٢]، علىٰ أنه قد ذهب مالك

= لعدُّوه قديمًا؛ لأن لويس التاسع لم يحسن إلى فرنسا كإحسان الوليد بن عقبة إلى أمته، ولم يفتح للنصرانية كفتح الوليد للإسلام، والعجب لأمة تسيء إلى أبطالها، وتشوه جمال تاريخها، وتهدم أمجادها كما يفعل الأشرار منا، ثم ينتشر كيد هؤلاء الأشرار حتى يظن الأخيار أنه هو الحق.

(١) وقد نقلنا هذا من ذي قبل وقلنا ما فيه النصيحة لبني أمية من البيت السفياني أو المرواني، ونضيف إلى أسباب اختيار عثمان رضي الله عنه بعض أقاربه للولاية هذه النقاط:

(أ) أن عثمان رضي الله عنه تركه الصحابة ـ أو معظمهم ـ فهاجروا من المدينة على عكس الوضع القائم في عهد عمر رضي الله عنه، حيث لم يكن يسمح لأحد بالسفر وترك المدينة، فلم يكن معه إلا أهله من بني أمية.

(ب) وكانت قوة عثمان رضي الله عنه ضعفت؛ وهو ما جعل عمر يدعو ربه فيقول: (...انتشرت رعيتي وضعفت قوتي فاقبضني إليك غير مفتون) فأراد عثمان من يثق فيهم، فوجد من أهله كثيرًا من أهل الثقة الذين ولاهم رسول اللَّه ﷺ، أو استعملهم الشيخان من قبله فثبتهم على ولاياتهم وأضاف لهم، أو أنه أقرهم، وعزل منهم من عزل كما حدث مع الوليد بن عقبة رضي الله عنه.

(جـ) وولاية الأقارب ليست حرامًا ولا عيبًا، فقريش كلها أقارب، ورسول اللَّه ولّى عليًا وهو ابن عمه، واستعمل حمزة وهو عمه على السَّرية، وكان الزبير ابن عمته وأمرّه النبي ﷺ وكان علي رضي الله عنه قد سار نفس السيرة وسلك المسلك ذاته حينما وُلّي الخلافة، فكان أقاربه هم ولاته وأمراؤه، فهل هي حلالٌ لعلي ـ كما يقول الرافضة قبحهم اللَّه ـ حرام على عثمان؟!

(٢) والذي صح هو إعطاؤه خمس الخمس لعبد اللَّه بن أبي سرح جزاء جهاده المشكور، ثم عاد فاسترده منه جاء في حوادث سنة ٢٧ من تاريخ الطبري (٥: ٤٩ مصر، ١: ٢٨١٤ ـ ٢٨١٥ طبعة أوروبا) أن عثمان لما أمر عبداللَّه بن سعد بن أبي سرح بالزحف من مصر على تونس فتحها قال له: «إن فتح اللَّه عليك غدًا إفريقية فلك مما أفاء اللَّه على المسلمين خمس الخمس من الغنيمة نفلًا». فخرج بجيشه حتى قطعوا أرض مصر وأوغلوا في أرض إفريقية وفتحوها سهلها وجبلها وقسم على الجند ما أفاء اللَّه عليهم وأخذ خمس الخمس وبعث بأربعة أخماسه إلى عثمان مع وثيمة النصري. فشكا وفد ممن معه إلى عثمان ما أخذه عبداللَّه بن سعد، فقال لهم عثمان: أنا أمرت له بذلك، فإن سخطتم فهو رد. قالوا: إنا نسخطه. فأمر عثمان عبداللَّه بن سعد بأن يرده فرده. ورجع عبداللَّه بن سعد إلى مصر وقد فتح إفريقية. وقد ثبت في السنة تنفيل أهل العناء والبأس في الجهاد، كما فعل النبي ﷺ في مكافأة سلمة بن الأكوع في إغارة عبدالرحمن الفزاري على سرح النبي ﷺ (انظر المنتقى=

وجماعة إلى أن الإمام يرى رأيه في الخمس، وينفذ فيه ما أداه إليه اجتهاده، وأن عطاءه لواحد جائز. وقد بينَّا ذلك في مواضعه.

وأما قولهم: إنه ضرب بالعصا، فما سمعته ممن أطاع ولا عصا، وإنما هو باطل يحكى، وزور يُنْثى[(١)]، فيا للّٰه وللنهى.

وأما علوه علىٰ درجة رسول اللّٰه ﷺ فما سمعته ممن فيه تَقِيَّة، وإنما هي إشاعة منكر، ليُروى ويُذْكَر، فيتغيَّرُ بها قلب من يتغير. قال علماؤنا: ولو صحَّ ذلك فما في هذا ما يُحِلُّ دمه، ولا يخلو أن يكون ذلك حقًا، فلم ينكره الصحابة عليه، إذ رأت جوازه ابتداءً، أو لسبب اقتضى ذلك، وإن كان لم يكن؛ فقد انقطع الكلام[(٢)].

وأما انهزامه يوم حنين، وفراره يوم أُحد، ومغيبه عن بدر، وبيعة الرضوان، فقد بيَّنَّ عبداللّٰه بن عمر، وجه الحُكْم في شأن البيعة، وبدر، وأُحد. وأما يوم حنين فلم يَبْقَ إلا نفرٌ يسير مع رسول اللّٰه ﷺ، ولكن لم يجر في الأمر تفسير من بقي ممن مضى في الصحيح، وإنما هي أقوال، منها أنه ما بقي معه إلا العباس وابناه عبداللّٰه، وقُثَم، فناهيك بهذا الاختلاف، وهو أمر قد اشترك فيه الصحابة، وقد عفا اللّٰه عنه ورسوله، فلا يحل ذكر ما أسقطه اللّٰه ورسوله، والمؤمنون. خرّج البخاري[(٣)]: (جَاءَ رَجُلٌ إِلَى ابْنِ عُمَرَ فَسَأَلَهُ عَنْ عُثْمَانَ فَذَكَرَ مَحَاسِنَ عَمَلِهِ، فَقَالَ: لَعَلَّ ذَلِكَ يَسُوؤُكَ، قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: فَأَرْغَمَ اللَّهُ أَنْفَكَ، ثُمَّ سَأَلَهُ عَنْ عَلِيٍّ فَذَكَرَ مَحَاسِنَ عَمَلِهِ، قَالَ: هُوَ ذَاكَ، بَيْتُهُ أَوْسَطُ بُيُوتِ النَّبِيِّ. ثُمَّ قَالَ: لَعَلَّ ذَلِكَ يَسُوؤُكَ، قَالَ: أَجَلْ، قَالَ:

= للمجد ابن تيمية ٤٣١٤ وفي غزوات أخرى ٤٣١٩، ٤٣٢٠، ٤٣٢١). [من مطبوعة الشيخ الخطيب].

(١) ينثى: من نثى الخبر أي يظهره ويحدث به النهاية (٥/ ١٥) لابن الأثير.

(٢) هي شبهة سرعان ما تضمحل وتزول، فإذا كان المسجد قد اتسع، فالعدد قد كثر، وفي زمن لا مكبرات صوت فيه، ولا مذياع، يحتاج الخطيب إلى مكان عالٍ ليحدث الناس منه لكي يسمعوه جيدًا، وهو ما حدث في عهد عثمان، فالثابت أن مسجد رسول اللّٰه ﷺ وسع في عهد النبي الكريم عليه السلام، ثم في عهد عمر، ثم في عهد عثمان، فكان رفع المنبر ضرورة، وهذا ما نقرُّ به.

(٣) رواه البخاري (٣٧٠٤) في فضائل الصحابة عن سعد بن عبيدة وانظر الحديث بعد التالي.

فَأَرْغَمَ اللَّه أَنْفَكَ، فَانْطَلِقْ فَاجْهدْ عَلَيَّ جَهْدَكَ)، وقد تقدم في حديث بُني الإسلام علىٰ خمس زيادة فيه للبخاري في علي وعثمان[١]. وقد أخرج البخاري أيضًا[٢] من حديث عثمان بن عبداللَّه بن موهب، قال: جاء رجل من أهل مصر يريد حج البيت، فرأى قومًا جلوسًا فقال: من هؤلاء القوم؟ فقالوا: هؤلاء قريش، قال: فمن الشيخ فيهم؟ قالوا: عبداللَّه بن عمر، قال: يا ابن عمر إني سائلك عن شيء فحدثني عنه هل تعلم أن عثمان فر يوم أُحد؟ قال: نعم، قال: تعلم أنه تغيَّب عن بدر ولم يشهد؟ قال: نعم، قال: تعلم أنه تغيَّب عن بيعة الرضوان فلم يشهدها؟ قال: نعم، قال: اللَّه أكبر. قال ابن عمر: تعال أُبيِّن لك، أما فراره يوم أُحد فأشهد أن اللَّه قد عفا عنه، وأما تغيبه عن بدر فإنه كانت تحته زينب بنت رسول اللَّه ﷺ، وكانت مريضة، فقال له رسول اللَّه ﷺ: إن لك أجر رجل ممن شهد بدرًا، وسهمه. وأما تغيبه عن بيعة الرضوان، فلو كان أحد أعزَّ ببطن مكة من عثمان لبعثه، فبعث رسول اللَّه ﷺ عثمان (وكانت بيعة الرضوان بعد ما ذهب عثمان) إلى مكة فقال رسول اللَّه ﷺ بيده اليمنى: (هذه يد عثمان) فضرب بها علىٰ يده، وقال: (هذه لعثمان) ثم قال ابن عمر: اذهب بها الآن معك.

وأما امتناعه من قتل عبيداللَّه بن عمر بن الخطاب بالهرمزان فإن ذلك باطل[٣].

---

(١) انظر حديث رقم (٣٠) من كتاب التفسير ـ صحيح البخاري.

(٢) رواه البخاري (٣٦٩٨) في فضائل الصحابة من حديث عثمان بن مَوْهب، وهو تابعي بصري من الوسطى، والسائل اسمه حكيم كما في الفتح (٧/ ٥٩) لابن حجر رحمه الله.

(٣) بشهادة ابنه القماذبان. روى الطبري (٥: ٤٣ ـ ٤٤ مصر و ١: ٢٨٠١ طبعة أوروبا) عن سيف بن عمر بسنده إلى أبي منصور قال: سمعت القماذبان يحدث عن قتل أبيه. قال: «فلما ولي عثمان دعاني فأمكنني منه» (أي من عبيداللَّه بن عمر بن الخطاب) ثم قال: «يا بني هذا قاتل أبيك، وأنت أولى به منا، فاذهب، فاقتله». فخرجت به وما في الأرض أحد إلا معي، إلا أنهم يطلبون إليَّ فيه. فقلت لهم: أَلي قتله؟ قالوا: نعم. وسبُّوا عبيداللَّه. فقلت: أفلكم أن تمنعوه؟ قالوا: لا. وسبوه. فتركته للَّه ولهم. فاحتملوني. فواللَّه ما بلغت المنزل إلا على رءوس الرجال وأكفهم». هذا كلام ابن الهرمزان، وإن كل منصف يعتقد (ولعل ابن الهرمزان أيضًا كان يعتقد) أن دم أمير المؤمنين عمر في عنق الهرمزان، وأن أبا لؤلؤة لم يكن إلا آلة في يد هذا السياسي الفارسي. وإن موقف عثمان وإخوته أصحاب رسول اللَّه ﷺ من =

فإن كان لم يفعل فالصحابة متوافرون، والأمر في أوَّله[١]، وقد قيل: إن الهرمزان سعى في قتل عمر، وحمل الخنجر، وظهر تحت ثيابه[٢]، وكان قتل عبيدالله له وعثمان لَم يلِ بَعْدُ. ولعل عثمان كان لا يرى على عبيدالله حقًا. لِما ثَبَتَ عنده من حال الهرمزان وفعله[٣]، وأيضًا فإن أحدًا لَم يُقم بطلبه، فكيف يصح مع هذه

= هذا الحادث لا نظير له في تاريخ العدالة الإنسانية.
من مطبوعة الشيخ الخطيب.

(١) ووقع عند الطبري (٥/ ٤١) في تاريخه أن عثمان ﷺ جلس في جانب المسجد ودعا عُبَيْد اللَّه يعني ابن عمر وكان محبوسًا في دار سعد بن أبي وقّاص، وهو الذي نزع السيف من يده.....فقال عثمان لجماعة من المهاجرين والأنصار أشيروا عليّ هذا الذي فتق في الإسلام ما فتق. فقال علي: أرى أن نقتله فقال بعض المهاجرين: قُتِل عُمر أمس، ويُقْتل ابنه اليوم؟ فقال عمرو بن العاص: يا أمير المؤمنين، إن اللّه أعفاك أن يكون هذا الحدث كان ولك على المسلمين سلطان، إنما كان هذا الحدث ولا سلطان لك. فقال عثمان: أنا وليهم وقد جعلتها دية، واحتملتها إلى مالي. فالأمر إذن في محضر من الصحابة وعن مشاورة منهم، وإجماعهم هذا يعد (إجماعًا سكوتيًا) وإلا أنكروا على عثمان ﷺ، ولا حاجة لأحد منهم أن يسكت عن خطأ رآه.

(٢) وهذا ما كان شاهدًا عليه عبدالرحمن بن أبي بكر الصديق ـ رضي اللّه عنهما ـ فقال غداة طُعِن عمر: (مررت على أبي لؤلؤة عشي أمس، ومعه جُفينة ـ وهو من نصارى الحيرة وكان مقيمًا بالمدينة، والهُرمزان، وهم نجِيٌّ أي؛ يتهامسون ـ فلما رهقتهم ثاروا، وسقط منهم خنجر له رأسان نصابه في وسطه، فانظروا بأي شيء قُتِل ـ يعني عمر ﷺ؟ وخرج في طلبه رجلٌ من بني تميم، فرجع إليهم التميمي، وقد كان ألظّ بأبي لؤلؤة منصرفه عن عمر حتى أخذه. وجاء بالخنجر الذي وصف عبدالرحمن بن أبي بكر. فسمع بذلك عبيداللّه بن عمر حتى مات عمر، ثم اشتمل على السّيف فأتى الهرمزان فقتله. الطبري (٥/ ٤٢) وكان عبيداللّه قد قتل جفينة أيضًا فلم يقتص منه عثمان لقوله ﷺ كما في البخاري (لا يقتل مسلم بكافر).

(٣) وكذلك حبر الأمة عبداللّه بن عباس رأى جواز قتل علوج الفرس الذين في المدينة بلا استثناء. قال شيخ الإسلام ابن تيمية في منهاج السنة (٣: ٢٠٠): وقد قال عبداللّه بن عباس لما طعن عمر ـ وقال له عمر: كنت أنت وأبوك تحبان أن تكثر العلوج بالمدينة ـ فقال (أي: ابن عباس): «إن شئت أن نقتلهم» فقال عمر: «كذبت، أفبعد أن تكلموا بلسانكم، وصلوا إلى قبلتكم؟»». قال ابن تيمية: فهذا ابن عباس ـ وهو أفقه من عبيداللّه بن عمر وأدين وأفضل بكثير ـ يستأذن عمر في قتل علوج الفرس مطلقًا الذين كانوا بالمدينة لما اتهموهم=

الاحتمالات كلها، أن ينظر في أمرٍ لم يصح.

وأما تعلُّقهم بأن الكتاب وُجِد مع راكبٍ، أو مع غلامه ـ ولم يقل أحد قط إنه كان غلامه[١] ـ إلى عبدالله بن سعد بن أبي سرح . . . .

= بالفساد، اعتقد جواز مثل هذا... وإذا كان الهرمزان ممن أعان على قتل عمر كان من المفسدين في الأرض المحاربين فيجب قتله لذلك. ولو قدر أن المتقول معصوم الدم يحرم قتله، لكن كان القاتلِ متأولًا ويعتقد حل قتله لشبهة ظاهرة، صار ذلك شبهة تدرأ عن القاتل (يعني عن عبيدالله بن عمر) قلت: وإلى هذا ذهب عثمان في اكتفائه بالدية واحتملها من ماله الخاص. ولو أن حادث مقتل أمير المؤمنين عمر ابن الخطاب ـ بجميع ظروفه ـ وقع مثله في أي بلد آخر مهما بلغ في ذروة الحضارة لما كان منهم مثل الذي كان من الصحابة في تسامحهم إلى حد المطالبة حتى بقتل ابن أمير المؤمنين المقتول بيد الغدر والنذالة والبغي الذميم. من مطبوعة الشيخ الخطيب.

(١) وإنما قالوا إنه غلام الصدقة؛ أي: أحد رعاة إبل الصدقة. وإبل الصدقة ألوف كثيرة لها مئات من الرعاة. وإن صح أنه من رعاة إبل الصدقة فهؤلاء لكثرتهم وتبدلهم دائمًا بغيرهم لا يكاد يعرفهم رؤساؤهم فضلًا عن أن يعرفهم أمير المؤمنين وكبار عماله وأعوانه. ومع افتراض أنه من رعاة إبل الصدقة فما أيسر أن يستأجره هؤلاء البغاة لغرض من أغراضهم، وقد ثبت أن الأشتر وحُكيم بن جبلة تخلفا في المدينة عند رحيل الثوار عنها مقتنعين بأجوبة عثمان وحججه. وفي مدة تخلف الأشتر وحكيم بن جبلة تم تدبير الكتاب وحامله للتذرع بهما في تجديد الفتنة ورد الثوار، ولم يكن لأحد غير الأشتر وأصحابه مصلحة في تجديد الفتنة. وكم لهم من حيل أكثر التواء من استئجار راعٍ يرعى إبل الصدقة. بل لقد ذكروا عن محمد بن أبي حذيفة ربيب عثمان الآبق من نعمته أنه كان في نفس ذلك الوقت موجودًا في مصر يؤلب الناس على أمير المؤمنين ويزور الكتب على لسان أزواج النبي ﷺ ويأخذ الرواحل فيضمرها ويجعل رجالًا على ظهور البيوت في الفسطاط ووجوههم إلى وجه الشمس لتلوح وجوههم تلويح المسافر ثم يأمرهم أن يخرجوا إلى طريق الحجاز بمصر ثم يرسلوا رسلًا يخبرون عنهم الناس ليستقبلوهم.. فإذا لقوهم قالوا إنهم يحملون كتبًا من أزواج النبي ﷺ في الشكوى من حكم عثمان، وتُتلى هذه الكتب في جامع عمرو بالفسطاط على ملإ الناس وهي مكذوبة مزورة وحملتها كانوا في مصر ولم يذهبوا إلى الحجاز (انظر كتاب الأستاذ المحقق الشيخ صادق عزجون من «عثمان بن عفان» ص ١٢٢ ـ ١٣٣) فتزوير الكتب في مأساة البغي على أمير المؤمنين عثمان كان من أسلحة البغاة استعملوه من كل وجه في كل الأحوال وقد تقدم المثال على ذلك في صفحة ٥٩، وسيأتي طرف منه فيما بعد.

من مطبوعة الشيخ الخطيب.

يأمره بقتل حامليه[١]، فقد قال لهم عثمان: إما أن تُقيموا شاهدَين عليَّ بذلك، وإلَّا فيميني أني ما كتبتُ ولا أمرتُ[٢]، وقد يُكتب علىٰ لسان الرجل، ويُضرب علىٰ خطه، ويُنقَشُ علىٰ خاتمه[٣]. فقالوا: تُسلِّم لنا مروان. فقال: لا أفعل. ولوسلَّمه لكان ظالمًا[٤]، وإنما عليهم أن يطلبوا حقهم عنده علىٰ مروان وسواه، فما ثبت كان هو منفذه، وآخذه إن كان له أخذه والمُمكن لمن يأخذه بالحق. ومع سابقته وفضيلته، ومكانته، لم يثبت عليه ما يُوجِب خَلْعَهُ، فضلًا عن قتله؛ وأمثل ما روى في قصته: أنه ـ بالقضاء السابق ـ، تألَّب عليه قوم، لأحقاد اعتقدوها، ممن طلب أمرًا فلم يصل إليه، وحسد حسادة أظهر داءَها، وحمله علىٰ ذلك، قِلَّةُ دين، وضعفُ يقين، وإيثار للعاجلة علىٰ الآجلة[٥]، وإذا نظرت إليه دلَّك صريحُ ذكرهم، علىٰ دناءة قدرهم،

(١) والعجب كيف يأمر بقتلهم، وكيف يكتب لابن أبي سرح، وقد أمره بالمجيء إلى المدينة كما عند الطبري (جزء سادس ١٢٢) وحاكم الفسطاط يومئذ ـ وهي عاصمة مصر ـ محمد بن حذيفة أحد كبار قادة الثوار؟!

(٢) إن عثمان رضي الله عنه أبى أن يدافع عنه الصحابة، أو أن يأتي إليه معاوية رضي الله عنه بجند الشام وصبر على نفسه حتى قُتل، ولو كان يريد قتلًا لاستجاب للصحابة، أو لمعاوية وإنما أبى ذلك، فلا يستقيم الأمر هكذا، وانظر منهاج السُّنة (٣/ ٨٨) لابن تيمية رحمه الله.

(٣) وأخبر البلاذري (ص ٤٤٨) وابن حجر أن مثل هذا حدث مع عمر ـ رضي الله عنه.

(٤) تسليم (مروان بن الحكم) معناه الاعتراف بشرعية الخروج على الحاكم، هذا إن صحّ إفساده في الأرض، فالحاكم أو الإمام هو المعني بإقامة الحدود، فلا يقام حدٌّ إلا بأمره وبسلطانه، فإذا ما سُلّم مروان فسِلم غيره غدًا وهكذا، ولمن يُسلم؟ أللخوارج والمتمردين؟ بأي صفة؟ لا هم أئمة ولا هم من أهل الشورى، ومع ذلك ترأف بهم عثمان رضي الله عنه وتركهم، فالأمر في مروان وأشباهه إلى الإمام لا إلى الخوارج، وهذا غير أنه شرعٌ فقد توافقت أنظمة الحكم وأعراف الناس أن الحاكم هو المتصرف في المخطئ لا رعيته خاصة الدهماء والغوغاء.

(٥) هذا وصف علي بن أبي طالب رضي الله عنه لهم كما عند الطبري (٥/ ١١٤) فقال عنهم: (...ثم حدث هذا الحدث الذي جرّه على الأمة أقوام طلبوا هذه الدنيا) حسدوا مَنْ أفاء اللَّه عليه على الفضيلة، وأراد ردّ الأشياء على أدبارها..).

وقد نقل الطبري (٤/ ٨٦) أن عمر لما استعرض الجيوش سنة (١٤هـ) مرّت أمامه قبائل السكون اليمنية مع أول كندة.... فاعترضهم عمر، فإذا فيهم فتية دُهم سباط، فأعرض عنهم ثم أعرض، ثم أعرض حتى قيل له: مالك ولهؤلاء؟ فقال: إني عنهم لمتردد، ومامرّ بي قومٌ من العرب أكره إليَّ منهم. فكان منهم سودان بن حمران، وخالد بن ملجم وكلاهما =

وبطلان أمرهم، كان الغافقي المصري أميرَ القوم[1]، وكنانة بن بشر التُّجيبي[2]،

= من البغاة على عثمان رضي الله عنه.

(١) هو الغافقي بن حرب العكي من أبناء وجوه القبائل اليمينية التي نزلت مصر عند الفتح. فلما تظاهر ابن سبأ بالتشيع لعليّ. ولم يجد مرتعًا لفساده في الحجاز ولا في الشام، اكتفى باصطناع بعض الأعوان في البصرة والكوفة، واختار الإقامة في الفسطاط، فكان الغافقي هذا من قنائصه، وقد استمالوه من ناحية تهافته على الرئاسة والجاه. وكان محمد بن أبي حذيفة بن عتبة الأموي ربيب عثمان الآبق من نعمته هو اليد اليمنى لتنفيذ خطط السبئيين في مصر، والغافقي للتصدر والظهور. وفي شوال سنة ٣٥ أعدوا عدتهم للزحف من مصر على المدينة بأربع فرق مجموع رجالها نحو ستمائة، وعلى كل فرقة رئيس ورئيسهم العام الغافقي هذا. وتظاهروا بأنهم يقصدون الحج، وفي المدينة تطورت حركاتهم إلى أن استفحل الأمر ومنعوا عثمان من الصلاة بالناس في المسجد النبوي فصار الغافقي هو الذي يصلي بالناس (الطبري ٥: ١٠٧). ثم لما أقنعهم الشيطان بالجرأة على الجناية الكبرى كان الغافقي أحد المجترئين عليه وضربه بحديدة معه وضرب المصحف برجله فاستدار (الطبري ٥: ١٣٠) وبعد قتل عثمان بقيت المدينة خمسة أيام وأميرها الغافقي بن حرب الطبري (٥: ١٥٥).

(٢) وهذا أيضًا كان من قنائص ابن سبأ في مصر. ولما أرسل عثمان عمارًا إلى مصر ليكتشف له أمر الإشاعات وحقيقة الحال، استماله السبئيون، وكان كنانة بن بشر هذا واحدًا منهم (الطبري ٥ ٩٩). وعندما جمعوا أوشاب القبائل للزحف على المدينة بحيلة الحج في شوال سنة ٣٥ انقسموا في مصر إلى أربع فرق على كل فرقة أمير، وكان كنانة بن بشر أميرًا على إحدى هذه الفرق (الطبري ٥/ ١٠٣) ثم كان في طليعة من اقتحم الدار على عثمان وبيده شعلة من نار تنضح بالنفط، فدخل من دار عمرو بن حزم، ودخلت الشعل على أثره (الطبري ٥: ١٢٣). ووصل كنانة التجيبي إلى عثمان فأشعره مشقصًا (أي نصلا طويلًا عريضًا)، فانتضح الدم على آية ﴿فَسَيَكْفِيكَهُمُ اللَّهُ﴾، (الطبري ٥: ١٢٦) وقطع يد نائلة زوجة عثمان، واتكأ بالسيف على صدر عثمان وقتله (الطبري: ٥: ١٣١)، قال محمد بن عمر الواقدي: حدثني عبدالرحمن بن أبي الزناد المدني، عن عبدالرحمن بن الحارث بن هشام المخزومي المدني المتوفى سنة ٤٣ قال: الذي قتل أمير المؤمنين عثمان هو كنانة بن بشر بن عتاب التجيبي (الطبري ٥: ١٣٢). وفيه يقول الوليد بن عقبة بن أبي معيط:

ألا إن خير الخلق بعد ثلاثة ... قتيل التجيبي الذي جاء من مصر

وكانت عاقبة كنانة هذا وقوعه قتيلا في الحرب التي نشبت سنة ٣٨ في محمد بن أبي بكر الصديق نائب علي وبين عمرو بن العاص ومن معه من جيش معاوية ابن حديج السكوني (الطبري ٦: ٥٨ - ٥٩ و٦٠) وفي سنده سيف بن عمر وهو كذاب؛ كما في الميزان واللسان (ح.ط).

وسُودان بن حمران(١)، وعبدالله بن بُديل بن ورقاء الخزاعي(٢)، . . . .

(١) السكوني، من قبائل مراد اليمنية النازلة في مصر، وقد تقدم في هامش ص ١١٢ أنه كان ـ في سنة ١٤ ـ أحد الذين قدموا في خلافة عمر للجهاد مع جيوش اليمن بقيادة حصين بن نمير ومعاوية بن حديج، فلما استعرضهم أمير المؤمنين عمر وقع نظره على سودان بن حمران هذا وعلى زميله خالد بن ملجم، فتشاءم منهما وكرههما. ولما أرسل أمير المؤمنين عثمان عمارًا إلى مصر ليكتشف له مصدر الإشاعات الكاذبة وحقيقة الحال، التف السبئيون بعمار وكان سودان بن حمران منهم (الطبري ٥: ٩٩). ولما سير السبئيون متطوعة من أوشاب القبائل اليمنية التي في مصر في شوال سنة ٣٥ نحو المدينة وجعلوهم أربع فرق، كان سودان قائد إحدى هذه الفرق (الطبري ٥: ١٠٣)، ولما وصل متطوعة الفتنة إلى المدينة وخرج لهم محمد بن مسلمة؛ ليعظم لهم حق عثمان وما في رقابهم من البيعة له، رآهم ينقادون لأربعة، هذا واحد منهم (الطبري ٥: ١٨).

وفي (٥: ١٣١) من تاريخ الطبري، وصف تسوّر سودان ومعه آخرون من دار عمرو بن حزم إلى دار عثمان. وفي (٥: ١٣٠) بعض تفاصيل ما وقع من سودان عند ارتكابهم الجناية العظمى. ولما انتهوا من قتل أمير المؤمنين خرج سودان من الدار وهو ينادي: قد قتلنا عثمان بن عفان (الطبري ٥: ١٢٣).

(٢) كان أبوه رجلا مسنًّا من مسلمة الفتح. وورد ذكر عبدالله بن بديل في الفتنة العظمى على أمير المؤمنين عثمان، فذكر الطبري (٥: ١٢٤ ـ ١٢٥) أن المغيرة بن الأخنس بن شريق الثقفي حليف بني زهرة خرج هو وعبدالله بن الزبير ومروان وغيرهم يدافعون عن أمير المؤمنين على باب الدار فحمل عبدالله بن بديل على الأخنس بن شريق وقتله. ونقل الحافظ ابن حجر في ترجمته في الإصابة (٢: ٢٨٠) عن ابن الكلبي أن عبدالله بن بديل وأخاه عبدالرحمن شهدا صفين مع علي وقُتلا بها. والظاهر أن أخاه قتل قبله، فقد نقل ابن حجر (في الإصابة ٢: ٢٨١) عن ابن إسحاق في كتاب الفردوس أن عبيدالله بن عمر بن الخطاب لما قدم الكوفة ـ ؛أي: مع جيش أهل الشام ـ لقي عبدالله بن بديل، فنصح له ابن بديل بأن لا يهرق دمه في هذه الفتنة، فاعتذر عبيد الله بن عمر بأنه يطلب بدم أمير المؤمنين عثمان الذي قتل ظلمًا، واعتذر ابن بديل بأنه يطلب بدم أخيه الذي قتل ظلمًا.

وكيف يكون أخوه قتل ظلمًا، وقد قتل في فتنة تطوع للمساهمة فيها مختارًا، بينما عثمان وهو أمير المؤمنين الذي له حق الولاية عليهم كان مبغيًا عليه من ابن بديل وأمثاله ومن هم أقل منه شأنًا، ومع ذلك لم يقاتل أحدًا، ولم يدافع عن نفسه، ونهى الناس عن أن يدافعوا عنه أوباشًا قدموا إلى مدينة الرسول ﷺ من مختلف البلاد ليرتكبوا الشر والإثم. وأين عثمان الذي ملأت حسناته الأرض وتعطرت بأريجها السماء، من عبدالرحمن بن بديل الذي لا يكاد يعرف له التاريخ عملا؟

وحكيم بن جبلة من أهل البصرة(١)، . . . .

(١) حُكيم بن جبلة العبدي من قبائل عبد القيس، أصلهم من عُمان وسواحل الخليج الفارسي، وتوطن بالبصرة بعد تمصيرها. وكان حكيم هذا شابًا جريئًا، وكانت الجيوش الإسلامية التي تزحف نحو الشرق لنشر الدعوة والفتوح تصدر عن البصرة والكوفة، فكان حكيم بن جبلة يرافق هذه الجيوش، ويجازف في بعض حملات الخطر، كما تفعل كتائب (الكوماندوز) في هذا العصر، وقد استعملته جيوش أمير المؤمنين عثمان في إحدى هذه المهمات عند محاولتها استكشاف الهند كما نوهتُ بذلك في مقالة (طلائع الإسلام في الهند). ويؤكد شيوخ سيف بن عمر التميمي (وهو أعرف المؤرخين بتاريخ العراق) على ما نقله عنه الطبري (٥: ٩٠): أن حكيم بن جبلة كان إذا قفلت الجيوش خنس عنهم، فسعى في أرض فارس، فيغير على أهل الذمة ويتنكر لهم ويفسد في الأرض ويصيب ما شاء ثم يرجع. فشكاه أهل الذمة وأهل القبلة إلى عثمان، فكتب عثمان إلى عبدالله بن عامر أن احبسه ومن كان مثله، فلا يخرجن من البصرة حتى تأنسوا منه رشدًا، فحبسه (أي: منعه من مبارحة البصرة). فلما قدم عبدالله بن سبأ البصرة نزل على حكيم بن جبلة، واجتمع إليه نفر، فنفث فيهم سمومه. فأخرج ابن عامر عبدالله بن سبأ من البصرة، فأتى الكوفة فأخرج منها، ومن هناك رحل ابن سبأ إلى الفسطاط، ولبث فيه وجعل يكاتبهم ويكاتبونه ويختلف الرجال بينه. وذكر الطبري (٥: ١٠٤) أن السبئية لما قرروا الزحف من الأمصار على مدينة الرسول ﷺ كان عدد من خرج منهم من البصرة كعدد من خرج من مصر، وهم مقسمون كذلك إلى أربع فرق، والأمير على إحدى هذه الفرق حكيم بن جبلة، ونزلوا في المدينة في مكان يسمى ذا خشب. ولما حصبوا أمير المؤمنين عثمان وهو يخطب على المنبر النبوي كان حكيم بن جبلة واحدًا منهم (الطبري ٥: ١٠٦) ولما رحل الثوار عن المدينة في المرة الأولى بعد مناقشتهم لعثمان وسماعهم دفاعه واقتناعهم، تخلف في المدينة الأشتر وحكيم بن جبلة (الطبري ٥: ١٢٠) وفي ذلك شبهة قوية بأن لهما دخلا في افتعال الكتاب المزور على أمير المؤمنين. ولما جاءت عائشة وطلحة والزبير إلى البصرة وأوشكوا أن يتفاهموا مع أمير المؤمنين عليّ على رد الأمور إلى نصابها، كان حكيم بن جبلة هو الذي أنشب القتال لئلا يتم التفاهم والاتفاق (الطبري ٥: ١٧٦ وما بعدها). وارتكب دناءة قتل امرأة من قومه سمعته يشتم أم المؤمنين عائشة فقالت له: يا بن الخبيثة، أنت أولى بذلك. فطعنها فقتلها (الطبري ٥: ١٧٦)، وحينئذ تخلى قومه عن نصرته إلا الأغمار منهم، وما زال يقاتل حتى قطعت رجله، ثم قتل وقتل معه كل من كان في الوقعة من البغاة على عثمان، ونادى منادي الزبير وطلحة بالبصرة: «ألا من كان فيكم من قبائلكم أحد ممن غزا المدينة فليأتنا بهم» فجيء بهم كما يجاء بالكلاب فقتلوا: فما أفلت منهم إلا حرقوص بن زهير السعدي من بني تميم (الطبري ٥: ١٨٠). وروى عامر بن حفص عن أشياخه قال: ضرب عنقَ حكيم رجل من الحدَّان=

ومالك بن الحارث الأشتر[(١)]؛ في طائفة، هؤلاء رؤوسهم، فناهيك بغيرهم، وقد

= يقال له ضخيم، فمال رأسه فتعلق بجلده فصار وجهه في قفاه، الطبري (٥: ١٨٢).

(١) من النخَع، وهي قبيلة يمنية من قبائل مَذْحِج، بطل شجاع من أبطال العرب، كان أول مشاهده الحربية في اليرموك، وفيها فقد إحدى عينيه، ثم شاء اللَّه أن يكون سيفه مسلولا على إخوانه المسلمين في مواقف الفتنة. ولو أنه لم يكن ممن ألب على أمير المؤمنين عثمان، وكتب اللَّه أن تكون وقائعه الحربية في نشر دعوة الإسلام وتوسيع الفتوح، لكان له في التاريخ شأن آخر. والذي دفعه في هذا الطريق غلوه في الدين وحبه للرئاسة والجاه، ولست أدري كيف اجتمعا فيه. والأشتر أحد الذين اتخذوا الكوفة دار إقامة لهم، فلما كانت إمارة الوليد بن عقبة على الكوفة، كان الأشتر يشعر في نفسه بأنه أهل للولاية والرئاسة، فانزلق مع العائبين على الدولة ورجالها، من الخليفة الأعلى في المدينة إلى عامله على الكوفة الوليد بن عقبة. ولما سرق أبو زينب وأبو مورع خاتم الوليد من منزله وذهبا به إلى المدينة، فشهدا على الوليد بشرب الخمر كما تقدم في ص ٩٦ أسرع الأشتر وآخرون معه بالذهاب إلى المدينة لتوسيع دائرة الفتنة، حتى إذا عزل عثمان الوليد بسعيد بن العاص عاد الأشتر مع سعيد إلى الكوفة (الطبري ٥: ٦٣). وكان عثمان قد سن نظام مبادلة الأراضي، فمن كانت له أرض من الفيء في مكان بعيد عنه يبادل عليها بأرض قريبة منه بالتراضي بين المتبادلين. وبهذه الطريقة تخلى طلحة بن عبيداللَّه عن أسهمه في خيبر واشترى بها من أهل المدينة بالعراق أرضًا يقال لها النشاستج (الطبري ٥: ٦٤). وبينما كان سعيد بن العاص في دار الإمارة بالكوفة والناس عنده أثنى رجل على طلحة بن عبيداللَّه بالجود، فقال سعيد بن العاص: لو كان لي مثل أرض النشاستج لأعاشكم اللَّه عيشًا رغدًا، فقال له عبدالرحمن بن خنيس الأسدي: وددت لو كان هذا الملطاط لك. والملطاط: أرض على جانب الفرات كانت لآل كسرى، فغضب الأشتر وأصحابه وقالوا للأسدي: تتمنى له من سوادنا؟! فقال والده: ويتمنى لكم أضعافه. فثار الأشتر وصحبه على الأسدي وأبيه وضربوهما في مجلس الإمارة حتى غشي عليهما. وسمعت بذلك بنو أسد فجاءوا وأحاطوا بالقصر ليدافعوا عن رجليهما، فتلافى سعيد بن العاص هذه الفتنة بحكمته، ورد بني أسد عن الأشتر وجماعته. وكتب أشراف الكوفة وصلحاؤها إلى عثمان في إخراج هؤلاء المشاغبين من بلدهم، فأرسلهم إلى معاوية في الشام (الطبري ٥: ٨٥ - ٨٦)، ثم أخرجهم معاوية فنزلوا جزيرة ابن عمر تحت حكم عبدالرحمن بن خالد بن الوليد، إلى أن تظاهروا بالتوبة، فذهب الأشتر إلى المدينة ليرفع إلى عثمان توبتهم، فرضي عنه عثمان وأباح له الذهاب حيث شاء، فاختار العودة إلى زملائه الذين عند عبدالرحمن بن خالد بن الوليد في الجزيرة (الطبري ٥: ٨٧ - ٨٨). وفي الوقت الذي كان فيه الأشتر يعرض على عثمان توبته وتوبة زملائه وذلك في سنة ٣٤ كان السبئيون في مصر يكاتبون أشياعهم في الكوفة والبصرة بأن يثوروا على أمرائهم واتعدوا يومًا، =

كانوا أثاروا فتنة، فأخرجهم عثمان بالاجتهاد، وصاروا في جماعتهم عند

= فلم يستقم ذلك إلا لجماعة الكوفة، فثار بهم يزيد بن قيس الأرحبي (الطبري ٥: ١٠١). ولما وصل الأشتر من المدينة إلى أخوانه الذين عند عبدالرحمن بن خالد بن الوليد، وجد بين أيديهم كتابًا من يزيد بن قيس الأرحبي يقول لهم فيه: لا تضعوا كتابي من أيديكم حتى تجيئوا. فتشاءموا من هذه الدعوة وآثروا البقاء، وخالفهم الأشتر فرجع عاصيًا بعد توبته، والتحق بثوار الكوفة وقد نزلوا في الجرَعة ـ مكان مشرف على القادسية ـ، وهناك تلقوا سعيد ابن العاص أمير الكوفة وهو عائد من المدينة فردوه، ولقي الأشتر مولى لسعيد بن العاص فضرب الأشتر عنقه.

وبلغ عثمان أنهم يريدون إقالة سعيد بأبي موسى الأشعري فأجابهم إلى ما طلبوا (الطبري ٥: ٩٣ ـ ٩٤). ولما فشل موعد سنة ٣٤ واقتصرت الفتنة على ما كان في الجرعة، اتعد السبئيون للسنة التي بعدها (سنة ٣٥) ورتبوا أمرهم على التوجه إلى المدينة مع الحجاج كالحجاج، وكان الأشتر مع خوراج الكوفة رئيسًا على فرقة من فرقهم الأربع (الطبري ٥: ١٠٤). وبعد وصولهم إلى المدينة ناقشهم أمير المؤمنين عثمان وبين لهم حجته في كل ما كانوا يظنونه فيه، فاقتنع جمهورهم بذلك وحملوا رؤساء الفتنة على الرضا بأجوبة عثمان، وارتحلوا من المدينة للمرة الأولى. إلا أن الأشتر وحكيم بن جبلة تخلفا في المدينة ولم يرتحلا معهم (الطبري ٥: ١٢٠). ولما وصل المصريون إلى مكان يسمى البويب، اعترضهم راكب مثل لهم دور حامل الكتاب المزعوم، وسيأتي الحديث عن ذلك في ص ١٢٦. ونقل الطبري (٥: ١٩٤) أن الأشتر كان في مؤتمر السبئيين الذي عقدوه قبيل ارتحال علي من الكوفة إلى البصرة للتفاهم مع طلحة والزبير وعائشة. فقرر السبئيون في مؤتمرهم هذا أن ينشبوا الحرب بين الفريقين قبل أن يصطلحا عليهم. وفي وقعة الجمل اصطرع عبداللَّه بن الزبير والأشتر واختلفا ضربتين، وقال عبداللَّه بن الزبير كلمته المشهورة: «اقتلوني ومالكًا» فأفلت منه مالك الأشتر، روى الطبري (٥: ٢١٧) عن الشعبي أن الناس كانوا لا يعرفون الأشتر باسم مالك، ولو قال ابن الزبير «اقتلوني والأشتر» وكانت للأشتر ألف ألف نفس ما نجا منها شيء، ومازال يضطرب في يدي ابن الزبير حتى أفلت. وروى الطبري (٥: ١٩٤) أن عليًّا لما فرغ من البيعة بعد وقعة الجمل، واستعمل عبداللَّه بن عباس على البصرة بلغ الأشتر الخبر باستعمال عليّ ابنَ عباس فغضب وقال: «علامَ قتلنا الشيخ إذن؟! اليمن لعبيد اللَّه، والحجاز لقثم، والبصرة لعبداللَّه، والكوفة لعلي!» ثم دعا بدابته فركب راجعًا. وبلغ ذلك عليًّا فنادى: الرحيل! ثم أَجَدَّ السير فلحق به فلم يُره أنه بلغه عنه، وقال: «ما هذا السير؟ سبقتنا!». وخشي إن ترك والخروج أن يوقع في نفس الناس شرًّا. ثم اشترك الأشتر في حرب صفين. =

معاوية[١]، فذكَّرهم بالله، وبالتقوى، لفساد الحال، وهتك حرمة الأُمَّة[٢]، حتى قال له زيد بن صوحان يومًا ـ فيما يروى ـ[٣]: كم تُكْثِر علينا من الإمرة، وبقريش، فما زالت العرب تأكل من قوائم سيوفها، وقريش تجار[٤]. فقال له معاوية: (لا أم لك، أُذكِّرك بالإسلام، وتُذكِّرني بالجاهلية، قَبَّحَ الله من كثَّر على أمير المؤمنين بكم، فما أنتم ممن ينفع، ولا يضر، اخرجوا عنِّي)[٥]. وأخبره ابن الكَوَّاء بأهل الفتنة في كل بلد، ومؤامراتهم[٦]، فكتب إلى عثمان يخبره بذلك، فأرسل إليه

وولاه عليّ إمارة مصر بعد صرف قيس بن سعد بن عبادة عنها. فلما وصل القلزم (السويس) شرب شربة عسل فمات، فقيل إنها كانت مسمومة، وكان ذلك سنة ٣٨ (الإصابة ٣: ٤٨٢).

(١) أثاروا الفتنة يوم ضربوا عبدالرحمن بن خنيس الأسدي وأباه وهم في دار الإمارة بالكوفة، فكتب أشراف الكوفة وصلحاؤها إلى عثمان بإخراجهم إلى بلد آخر، فسيرهم إلى معاوية في الشام. والذين سُيِّروا إلى معاوية: هم الأشتر النخعي، وابن الكواء اليشكري، وصعصعة بن صوحان العبدي، وأخوه زيد، وكميل بن زياد النخعي، وجندب بن زهير الغامدي. وجندب بن كعب الأزدي، وثابت بن قيس بن منقع، وعروة بن الجعد البارقي، وعمرو بن الحمق الخزاعي.

(٢) نص كلام معاوية كما رواه الطبري (٥: ٨٦): «إنكم قوم من العرب، لكم أسنان وألسنة، وقد أدركتم بالإسلام شرفًا، وغلبتم الأمم، وحويتم مراتبهم ومواريثهم. وقد بلغني أنكم نقمتم قريشًا، وإن قريشًا لو لم تكن، عدتم أذلة كما كنتم، إن أئمتكم لكم إلى اليوم جُنة، فلا تسدوا عن جنتكم. وإن أئمتكم اليوم يصبرون لكم على الجور، ويحتملون منكم المؤونة. والله لَتَنتَهُنَّ أو ليبتلينكم الله بمن يسومكم ثم لا يحمدكم على الصبر، ثم تكونون شركاءهم فيما جررتم على الرعية في حياتكم وبعد موتكم».

(٣) بل القائل أخوه صعصعة.

(٤) وقال أيضًا لمعاوية: «وأما ما ذكرت من الجُنة، فإن الجنة إذا احترقت خُلص إلينا»؛ أي إذا قتلنا ولاتنا صارت الولاية إلينا. ولو أن هذه الكلمة قالها ثائر وهو في قبضة حاكمه ـ منذ بدأت الحكومات إلى أن تقوم الساعة ـ ما وجد من حاكمه حلمًا وسعة صدر كالذي وجده صعصعة من معاوية مع قدرته عليه.

(٥) وجواب معاوية على كلام صعصعة في وصف قريش ومكانتها طويل ونفيس، وقد أورده الطبري (٥: ٨٦).

(٦) قال ابن الكواء فيما نقله الحافظ ابن عساكر في ترجمته من تاريخ دمشق (٧: ٢٩٩) =

بإشخاصهم عليه، فأخرجهم معاوية(١)، فمرُّوا بعبدالرحمن بن خالد بن الوليد(٢) فَحَبسَهم ووبَّخهم، وقال لهم: اذكروا لي ما كنتم تذكرون لمعاوية(٣). وحَصَرهم، وأمشاهم بين يديه أذلَّاء، حتى تابوا بعد حَوْلٍ(٤)، وكتب إلى عثمان بخبرهم، فكتب إليه أن سرِّحهم إليَّ، فلمَّا مثلوا بين يديه جددوا التوبة، وحلفوا

= وأبو جعفر الطبري في تاريخه (٥: ٩٢) يصف لمعاوية أهل الأحداث من أهل الأمصار: «أما أهل الأحداث من أهل المدينة فهم أحرص الأمة على الشر، وأعجزهم عنه. وأما أهل الأحداث من أهل الكوفة فإنهم أنظر الناس في صغير، وأركبه لكبير. وأما أهل الأحداث من أهل البصرة، فإنهم يَرِدُون جميعًا ويصدُرُون شتى، وأما أهل الأحداث من أهل مصر فهم أوفى الناس بشر، وأسرعه ندامة، وأما أهل الأحداث من أهل الشام فأطوع الناس لمرشدهم، وأعصاه لمغويهم».

(١) وكتب فيهم إلى عثمان: «إنه قدم عليَّ أقوام ليست لهم عقول ولا أديان. أثقلهم الإسلام، وأضجرهم العدل. لا يريدون اللّٰه بشيء، ولا يتكلمون بحجة. إنما همهم الفتنة، وأموال أهل الذمة. واللّٰه مبتليهم ومختبرهم، ثم فاضحهم ومخزيهم. وليسوا بالذين يَنْكُون أحدًا إلا مع غيرهم. فإنه سعيد ومَن قِبله عنهم، فإنهم ليسوا لأكثر من شغب أو نكير» (الطبري ٥: ٨٧).

(٢) وكان يلي حمصًا لمعاوية. ويتبعه منطقة الجزيرة حران والرقة.

(٣) وذلك بعد قوله لهم: «يا آلة الشيطان، لا مرحبًا بكم ولا أهلًا. وقد رجع الشيطان محسورًا وأنتم بعدُ نِشَاط. خسر اللّٰه عبدالرحمن إن لم يؤدبكم حتى يحسركم. يا معشر من لا أدري أعرب أم عجم، لكي لا تقولوا لي ما يبلغني أنكم تقولون لمعاوية. أنا ابن خالد بن الوليد، أنا ابن من عجمته العاجمات، أنا ابن فاقيء الردة. واللّٰه لئن بلغني يا صعصعة بن ذل أن أحدًا ممن معي دق أنفك ثم أمصك، لأطيرن بك طيرة بعيدة المهوى» (الطبري ٥: ٨٧). هذا من مطبوعة الشيخ الخطيب ـ رحمه اللّٰه ـ.

(٤) كان كلما ركب أمشاهم، فإذا مرّ به ـ أي صعصعة ـ قال: يا بن الحطيئة أعلمت أن مَنْ لم يُصْلِحْهُ الخيرُ أصلحه الشرُّ؟ مالك لا تقول كما كان بلغني، أنك تقول لسعيد ولمعاوية؟ فيقول ويقولون: نتوب إلى اللّٰه، أقلنا أقالك اللّٰه. تاريخ الطبري (٥/ ٨٧ ـ ٨٨).

قلت: وهذا واللّٰه من فضل عثمان رضي الله عنه فلم يستبح قتلهم أو حبسهم، ولو كان أحدهم في عهدنا وقال كلمة واحدة مما عابها على عثمان ـ على أن أحدًا لا يرقى إلى منزلة عثمان ـ لكان وراء الشمس كما يقولون، وهذا يعني عدل عثمان ورحمته رضي الله عنه، وصبره على الأذى، وشفقته بأمة النبي محمد ﷺ، ورجائه هداية هؤلاء، وصبره على عهد النبي ﷺ.

علىٰ صدقهم، وتبرأوا مما نسب إليهم(١)، فخيَّرهم حيث يسيرون، فاختار كل واحد ما أراد من البلاد: كوفة، وبصرة، ومصر، فأخرجهم، فما استقروا في جنب ما ساروا حتى ثاروا. وألَّبوا، حتى انضاف إليهم جَمْعٌ(٢)، وساروا إليه(٣)، علىٰ أهل مصر: عبدالرحمن بن عديس البلوي(٤)، وعلى أهل البصرة: حكيم بن جبلة العبدي(٥)، وعلى أهل الكوفة: الأشتر مالك بن الحارث النخعي(٦). فدخلوا المدينة هلالَ ذي القعدة سنة خمس وثلاثين(٧)، فاستقبلهم عثمان، فقالوا ادع

(١) كان الأشتر النخعي هو النائب عن هؤلاء في إعلان التوبة، وفي الوقت ذاته تحرك ابن سبأ في عصابته يؤلب الناس على عثمان في الكوفة والبصرة، بينما كان ابن سبأ بمصر ينشر سمومه ويبثها ـ عليه من اللّٰه ما يستحق ـ، وإن كان الأشتر قد عاد ثانية إلى نقض التوبة بعد أن وجد أنصارًا جُددًا من الكوفة والبصرة.

(٢) وكانت السبئية قد توافق رجالها على المسير إلى الحج من أقطار الفتنة: مصر، والكوفة، والبصرة ضمن الحجاج منظمين أنفسهم في اثنتي عشرة فرقة: أربع من مصر، ومثلها من الكوفة، وأخرى من البصرة تضم ستمائة من الخوارج.

(٣) أي ساروا إلى ذي النورين ﷺ.

(٤) فارس شاعر، نزل مصر مع جيش الفتح، ولم يعرف له في سيرته شيء انفرد بالامتياز به غير اشتراكه في هذه الفتنة، مع دعواه أنه كان من الذين بايعوا تحت الشجرة. وأظنه لم يكن من الرؤوس المدبرين للفتنة، ولكن مدبريها استغلوا ميله إلى الرئاسة، فاستفادوا من سنه ووجاهته بين فرسان القبائل العربية بمصر، وولوه القيادة على إحدى الفرق الأربع التي خرجت من مصر إلى المدينة (وقادة الفرق الثلاث الأخرى: كنانة بن بشر التجيبي، وسودان بن حمران السكوني، وقتيرة السكوني. ورئيسهم الأعلى الغافقي بن حرب العكي). وكان عبدالرحمن بن عديس في مدة الحصار شديد الوطأة على أمير المؤمنين عثمان وأهل بيته. ثم كانت عاقبته القتل في جبل الجليل بالقرب من حمص، لقيه أحد الأعراب، فلما اعترف له بأنه من قتلة عثمان بادر بقتله (معجم البلدان لياقوت: الجليل). وأخطأ من نسب ابن عديس إلى تجيب، فإنه بلوى من قضاعة. أما تجيب بنت ثوبان المذحجية فلا ينسب إليها إلا بنو ولديها سعد وعدي ابني أشرس بن شيب بن السكون من كندة، وأين كندة من قضاعة! من مطبوعة الشيخ الخطيب رَحِمَهُ اللَّهُ.

(٥)، (٦) سبق التعرف بهما.

(٧) كان ثوار البصرة عند ذي خشب، وثوار الكوفة عند الأحوص، وبقية أهل الفتنة عند ذي المروى.

بالمصحف، فدعا به، فقالوا: افتح التاسعة[١] ـ يعني يونس ـ فقالوا له: اقرأ: فقرأ، حتى انتهى إلى قوله: ﴿ءَآللَّهُ أَذِنَ لَكُمْۖ أَمْ عَلَى ٱللَّهِ تَفْتَرُونَ﴾ [يونس: ٥٩] قالوا له: قف. قالوا له: أرأيت ما حَمَيْت من الحِمَى؟ أذن اللَّه لك أم علىٰ اللَّه افتريت؟ قال: امضه، إنما نزلت في كذا، وقد حَمَى عمرُ، وزادت الإبل، فزدت[٢]. فجعلوا يتبعونه هكذا، وهو ظاهرٌ عليهم، حتى قال لهم: ماذا تريدون؟ فأخذوا ميثاقه، وكتبوا عليه ستًا أو خمسًا[٣]: إن المنفي يُقلب، والمحروم يُعطي، ويوفَّر الفيء، ويُعدَل في القَسْم، ويُستعمل ذو الأمانة والقوة. فكتبوا ذلك في كتاب، وأَخذَ عليهم ألَّا يشقوا عصًا، ولا يفرِّقوا جماعةً، ثم رجعوا راضين[٤]، وقيل: أرسل إليهم عليًا فاتفقوا علىٰ الخَمْس المذكورة، ورجعوا راضين. فبينما هم كَذلك[٥]، إذا راكبٌ يتعرَّض لهم[٦]، ثم يفارقهم مرارًا[٧]، قالوا: مالَكَ؟ قال: أنا رسول

(١) كذا في المطبوعة الجزائرية (٢: ١١٧) ولعله خطأ صوابه «السابعة» كما في تاريخ الطبري (٥: ١٠٧)، ويقال إن ذلك ترتيب سورة يونس في مصحف ابن مسعود على ما في الفهرست لابن النديم ص ٣٩ طبع مصر.

(٢) سبق الردود على هذه الافتراءات جميعًا.

(٣) أي شروطًا خمسة أو ستة وقد فصّلها في العبارة ذاتها.

(٤) هذه اتهامات مدحوضة، وقد نقلنا ثراء الأمة على عهد عثمان ﷺ حتى قال القائل يرثو عثمان ـ أو هي القائلة (ليلى الأخيلية) ـ:

أبعد عثمان ترجو الخير أمته ... قد كان أفضل من يمشي على ساقِ
خليفةُ اللّه أعطاهم وخوّلهم ... ما كانٍ من ذهب حلو وأوراق

وسبق كلام الحسن البصري، وابن سيرين، ولولا الفتنة لكُشِف لنا عن مواهب عثمان ﷺ الإدارية والمالية، وعهد عثمان ﷺ يمثل عهد القمة في العطاء والغنى بالنسبة للمسلمين.

(٥) أي كان المصريون في طريقهم نحو الغرب إلى الشمال، والبصريون والكوفيون نحو الشرق إلى الشمال، وبينهما مسافة.

(٦) قصد تعرضه لأهل مصر فقط.

(٧) هذه مسرحية طويلة الفصول أدارها ابن سبأ شيطان يهود؛ إذ كيف يمر راكب معه رسالة توصف بأنها من طراز (سري جدًا) فيتعرض لهم إلا ليكشف نفسه؟! فليس من مصلحة عثمان ﷺ ولا مروان بعد سكون الفتنة إحياؤها مرة أخرى وإنما كانت المصلحة للسبئية بدليل تخلف الأشتر، وحكيم بن جبلة، ـ وهما من القواد في المدينة ـ وعدم سفرهما؛ لأن =

أمير المؤمنين إلى عامله بمصر[(١)]، ففتَّشوه فإذا هُمْ بالكتاب على لسان عثمان، عليه خاتمه، إلى عامل مصر، أن يصلبَهم، ويقطع أيديهم وأرجلهم[(٢)]، فأقبلوا حتى قدموا المدينة[(٣)]، فأتوا عليًّا، فقالوا له: ألم تر إلى عدو اللَّه كتب فينا بكذا؟ وقد أحل اللَّه دمه. قالوا له: فقم معنا إليه قال: واللَّه لا أقوم معكم. قالوا له: فلم كتبت إلينا؟ قال: واللَّه ما كتبت إليكم، فنظر بعضهم إلى بعض[(٤)]، وخرج عليٌّ من المدينة،

= دورًا قياديًّا آخر ينتظرهما بالمدينة.

(١) وعند الطبري (٥/ ١٢٠) أنه عبداللَّه بن سعد بن أبي سرح، وهذا باطل؛ لأن ابن أبي سرح كان في مصرًا آنذاك، وبعث إلى عثمان يطلب القدوم عليه فأذن له، فلا هو وصل إلى المدينة، ولا هو لقي عثمان، فكيف يكون هو؟.

(٢) هي أخبار مرسلة ـ أي أطلقها أصحابها بلا سند ـ واضطربت الروايات فيها، فتارة فيها الأمر بقتل (عبدالرحمن ابن عديس)، وأخرى بـ(محمد بن أبي بكر)، ثم ثالثة تقول بقتل الجميع، وإذا اختلف اللصان ظهرت الحقيقة، وقد اختلفوا فالأمر مكذوب برمته.

(٣) وأعجب العجب أن قوافل الثوار العراقيين التي كانت متباعدة في الشرق عن قوافل الثوار المصريين في الغرب عادتا معًا إلى المدينة في آن واحد؛ أي أن قوافل العراقيين التي كانت بعيدة مراحل متعددة عن قوافل المصريين ولا علم لها بالرواية المسرحية التي مثلت في البويب، رجعت إلى المدينة من الشرق وقت رجوع المصريين من الغرب، ووصلتا إلى المدينة معًا كأنما كانوا على ميعاد! ومعنى هذا أن الذين استأجروا الراكب ليمثل دور حامل الكتاب أمام قوافل المصريين، استأجروا راكبًا آخر خرج من المدينة معه قاصدًا قوافل العراقيين؛ ليخبرهم بأن المصريين اكتشفوا كتابًا بعث به عثمان إلى عبداللَّه بن سعد في مصر بقتل محمد بن أبي بكر. قال الطبري (٥: ١٠٥). فقال لهم علي: «كيف علمتم يا أهل الكوفة، ويا أهل البصرة بما لقي أهل مصر، وقد سرتم مراحل ثم طويتم نحونا؟ هذا واللَّه أمر أبرم بالمدينة!» (يشير كرم اللَّه وجهه إلى تخلف الأشتر وحكيم في المدينة، وأنهما هما اللذان دبرا هذه المسرحية). قال الثوار العراقيون بلسان رؤسائهم: «فضعوه على ما شئتم. لا حاجة لنا إلى هذا الرجل. ليعتزلنا» وهذا تسليم منهم بأن قصة الكتاب مفتعلة، وأن الغرض الأول والأخير هو خلع أمير المؤمنين عثمان، وسفك دمه الذي عصمه اللَّه بشريعة رسوله ﷺ. من مطبوعة الشيخ الخطيب رحمه اللَّه.

(٤) الطبري (٥: ١٠٨). وهذا الحوار بين علي والثوار مجمع عليه في كل الروايات. وهو نص قاطع على أن اليد التي زوَّرت الكتاب على عثمان، وبعثت إلى العراقيين تخبرهم بذلك وتطلب منهم أن يعودوا إلى المدينة، هي اليد التي زوَّرت على عليٍّ كتابًا إلى الثوار العراقيين بأن يعودوا. وقد قلنا في ص ١٢٥ إن الثوار فريقان ـ خادع ومخدوع ـ فالذين نظر بعضهم =

فانطلقوا إلى عثمان، فقالوا له: كتبت فينا كذا قال لهم: أما أن تقيموا اثنين من المسلمين أو بيّنة، كما تقدَّم ذِكْرُه. فلم يقبلوا ذلك منه(١)، ونقضوا عهده(٢)، وحصروه. وقد روي أن عثمان جيء إليه بالأشتر فقال له: يريد القوم منك، إما أن تخلع نفسك، أو تَقُصَّ منها، أو يقتلوك. فقال: أما خلعي فلا أترك أُمَّة محمد بعضها علىٰ بعض، وأما القصاص فصاحباي قبلي لم يقصا من أنفسهما، ولا يحتمل ذلك بدني(٣).

وروي أن رجلًا قال له نذرتُ دَمك. قال له: خذ جنبي، فشرط فيه بالسيف

= إلى بعض عندما حلف عليّ بأنه لم يكتب إليهم، هم من الفريق المخدوع يتعجب كيف لم يكتب علي إليهم وقد جاءهم كتابه. ومن ذا الذي يكون قد كتب الكتاب على لسانه إذا لم يكن هو الذي كتبه؟ وسيأتي في ص ١٣٦ أن مسروق بن الأجدع الهمداني ـ وهو في الأئمة الأعلام المقتدى بهم ـ عاتب أم المؤمنين عائشة، بأنها كتبت إلى الناس تأمرهم بالخروج على عثمان، فأقسمت له باللَّه الذي آمن به المؤمنون وكفر به الكافرون، أنها ما كتبت إليهم سوادًا في بياض، قال سليمان بن مهران الأعمش ـ أحد الأئمة الأعلام الحفاظ ـ: «فكانوا يرون أنه كتب على لسانها». أيها المسلمون في هذا العصر وفي كل عصر، إن الأيدي المجرمة التي زورت الرسائل الكاذبة على لسان عائشة وعليّ وطلحة والزبير، هي التي رتبت هذا الفساد كله، وهي التي طبخت الفتنة من أولها إلى آخرها، وهي التي زورت الرسالة المزعومة على لسان أمير المؤمنين عثمان إلى عامله في مصر، في الوقت الذي كان يعلم فيه أنه لم يكن له عامل في مصر،وقد زورت هذه الرسالة على لسان عثمان بالقلم الذي زورت به رسالة أخرى على لسان علي، كل ذلك ليرتد الثوار إلى المدينة بعد أن اقتنعوا بسلامة موقف خليفتهم، وأن ما كان قد أشيع عنه كذب كله، وأنه كان يتصرف في كل أمر بما كان يراه حقًّا وخيرًا. ولم يكن صهر رسول اللَّه ﷺ المبشر بالشهادة والجنة هو المجني عليه وحده بهذه المؤامرة السيئة الفاجرة، بل الإسلام نفسه كان مجنيًا عليه قبل ذلك. والأجيال الإسلامية التي تلقت تاريخ ماضيها الطاهر الناصع مشوهًا ومحرفًا، هي كذلك ممن جنى عليهم ذلك اليهودي الخبيث، والمنقادون له بخطام الأهواء والشهوات. من مطبوعة الشيخ الخطيب.

(١) لم يكن هؤلاء ليقبلوا من عثمان ﷺ إلا خلع نفسه، ولو خلع نفسه لقتلوه؛ لأن مرادهم الفتنة، فمهما فعل ما كانوا ليقبلوا منه أبدًا.

(٢) وكانوا قد صالحوه، وارتضوا الطاعة مرارًا.

(٣) انظر الطبري (٥/ ١١٧ ـ ١١٨) في تاريخه.

شرطةً أراق منه دمه، ثم خرج الرجل، وركب راحلته، وانصرف في الحين[1]، ولقد دخل عليه ابن عمر فقال: انظر ما يقول هؤلاء، يقولون: اخلع نفسك أو نقتلك، فقال له: أَمُخلَّدٌ أنت في الدنيا؟ قال: لا. قال: هل يزيدون علىٰ أن يقتلوك؟ قال: لا. قال: هل يملكون لك جنة أو نارًا؟ قال: لا. قال: فلا تخلعْ قميصَ اللَّه عنك، فتكون سُنَّةً، كُلَّما كره قوم خليفتهم خلعوه، أو قتلوه[2]. وقد أشرف عليهم عثمان، واحتج عليهم بالحديث الصحيح في بنيان المسجد، وحَفْرِ بئر

---

(١) هذا الخبر في كتاب (التمهيد) للإمام أبي بكر الباقلاني ص ٢١٦. وأعجب من ذلك ما رواه الطبري (٥: ١٣٧ - ١٣٨) أن عمر بن ضابئ البرجمي، وكميل بن زياد النخعي حضرا إلى المدينة؛ ليغتالا عثمان تنفيذا لقرار اتخذاه في الكوفة مع بقية عصابتهم، فلما وصلا إلى المدينة نكل عمير، وترصد كميل للخليفة حتى مر به، فلما التقيا ارتاب منه عثمان، ووجأ وجهه فوقع على إسته، فقال لعثمان: أوجعتني يا أمير المؤمنين. قال عثمان: أولست بفاتك؟! قال: لا والله الذي لا إله إلا هو. فاجتمع الناس وقالوا: نفتشه يا أمير المؤمنين، فقال: لا. قد رزق اللَّه العافية، ولا أشتهي أن أطلع منه على غير ما قال. ثم قال لكميل: «إن كان كما قلت فاقتد مني (وجثا) فواللَّه ما حسبتك إلا تريدني» وقال: «إن كنت صادقًا فأجزل اللَّه، وإن كنت كاذبًا فأذل اللَّه»، وقعد له على قدميه وقال «دونك!» فقال كميل: «تركتُ». أيها القارئ الكريم، إن هذا الموقف ليس موقف خليفة فضلا عمن دونه، بل هو موقف المتخلقين بأخلاق الأنبياء. على أن اللَّه يمهل ولا يهمل. فقد جاء الحجاج بعد أربعين سنة، فقتل ضابئًا وقتل كميلا بما أراداه في هذا الحادث من الفتك برجل خلق قلبه من رحمة اللَّه، و«إن اللَّه ليملي للظالم، حتى إذا أخذه لم يفلته».
من مطبوعة الشيخ الخطيب.

(٢) والحديث المرفوع عن عائشة ﵂ أن النبي ﷺ ضرب على منكب عثمان ﵁ وقال: «يا عثمان: إنّ اللَّه عَسَى أنْ يُلْبِسك قميصًا، فإن أرادك المنافقون على خلعه فلا تخلعه حتى تلقاني (ثلاثًا)»
وهو صحيح الإسناد ورواه أحمد (٦/ ٧٥، ٨٧، ١٤٩) في المسند، الترمذي (٣٧٠٥) في المناقب، وابن ماجه (١١٢) في المقدمة وصححه الألباني.
- وفي رواية أحمد (٦/ ١١٤) برقم (٢٤٧١٨) عن عائشة ﵂: «إنّ اللَّه مُلْبِسَك قميصًا يريدك أمتي على خلعه فلا تخلعه».
وهو صحيح الإسناد أيضًا.

رومة، وقولِ النبيِّ حين رجف بهم أُحُد، وأقرُّوا له به في أشياء ذكرها(١). وقد ثبت أن عثمان أشرف عليهم، وقال: أفيكم ابنا محدوج؟ أنشد كما اللَّه، ألستما تعلمان أن عمر قال: إن ربيعة فاجر أو غادر، وإني واللَّه لا أجعل فرائضهم وفرائض قوم جاءوا من مسيرة شهر، وإنما مهر أحدهم عند طنبه، وإني زدتهم في غزاة واحدة خمسمائة حتى ألحقتهم بهم؟. قالوا: بلى. قال: أذكِّركما اللَّه، ألستما تعلمان أنكما أتيتماني، فقلتما: إن كندة آكلة رأس، وإن ربيعة هي الرأس، وإن الأشعث بن قيس قد أكلهم فنزعته واستعملتكما؟ قالا: بلى. قال: اللَّهم إنهم كفروا معروفي، وبدَّلُوا نعمتي، فلا تُرضِهم عن إمامهم ولا تُرْضِ إمامًا عنهم.

وقد روى عبداللَّه بن عامر بن ربيعة قال: كنت مع عثمان في الدار فقال: أعزم علىٰ كل من رأى أن عليه سمعًا وطاعة، إلَّا كفَّ يده وسلاحه(٢)، ثم قال: قم يا ابن عمر - وعلى ابن عمر سيفه متقلدًا - فأخبر به الناس(٣)، فخرج ابن عمر، ودخلوا فقتلوه(٤). وجاءه زيد بن ثابت فقال له: إن هؤلاء الأنصار بالباب يقولون: إن

---

(١) حديث رجف الجبل سبق تخريجه في الصحيح قبل ذلك.
وحديث حفر البئر وتوسعة المسجد سنده (حسن) ورواه الترمذي (٣٧٠٣) في المناقب، وفيه أيضًا استدلاله بحديث الجبل، وهو مروي عنه ثُمامة بن حزن القشيري، قال: شهدت الدّار حين أشرف عليهم عثمان... ثم ذكر الحديث بطوله.

(٢) وفي هذا دليل قاطع على أن عثمان ﷺ لم يكن يريد فتنة ولا قتالًا، ولا يريد أن تُراق قطرة دم واحدة بسببه، فقبحهم اللَّه من قوم قتلوا مهاجرًا صهرًا لرسول اللَّه ﷺ، ثم سنوا لمن بعدهم قتل إمامهم.

(٣) وقد ذكر ابن كثير (٧/ ١٧٩) أن ابن عمر لم يلبس سلاحه إلا يوم الدار في خلافة عثمان ﷺ، ويوم أراد نجدة الحروري أن يدخل المدينة مع الخوارج أيام ابن الزبير، وذلك سنده صحيح عن موسى بن عقبة عن سالم أو نافع عن ابن عمر - رضي اللَّه عنهما -.

(٤) رحمه اللَّه أمير المؤمنين عثمان الذي نادى فقال: أقسم على مَنْ لي عليه حق أن يكف يده، وأن ينطلق إلى منزله... وقال الرقيقه: مَنْ أغمد سيفه فهو حُرٌّ) كما في البداية (٧/ ١٧٩) وعلّق ابن كثير فقال:
(فبرد القتال من داخل، وحمى من خارج، واشتد الأمر، وكان سبب ذلك أن عثمان رأى في المنام رؤيا دلَّت على اقتراب أجله فاستسلم لأمر اللَّه رجاء موعوده وشوقًا إلى رسول اللَّه ﷺ، =

شئت كُنَّا أنصار اللَّه مرتين، قال: لا حاجة لي في ذلك؛ كُفُّوا[١] وقال له أبو هريرة: اليوم طاب الضرب معك. قال: عزمت عليك لَتخْرُجَنَّ. وكان الحسنُ بن علي آخَر من خرج مِنْ عنده، فإنه جاء الحسن والحسين، وابن عمر وابن الزبير، ومروان، فعزم عليهم في وضع سلاحهم، وخروجهم، ولزوم بيوتهم، فقال له ابن الزبير ومروان: نحن نعزم علىٰ أنفسنا ألَّا نبرح، ففتح عثمان الباب، ودخلوا عليه - في أصح الأقوال -[٢]، فقتله الموت الأسود[٣]، وقيل أخذ ابن أبي بكر بلحيته وذبحه كنانة[٤]، وقيل رجل من أهل مصر يقال له حمار[٥]، فسقطت قطرة من دمه علىٰ المصحف علىٰ قوله: ﴿فَسَيَكْفِيكَهُمُ ٱللَّهُ﴾ [البقرة: ١٣٧] فإنها فيه ما حُكَّت إلى الآن.

ورُوي أن عائشة - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - قالت: غضبت لكم من السَّوْط، ولا أغضب لعثمان من السيف؟، استعتبتموه حتى إذا تركتموه كالقندِ المُصَفَّى، ومُصْتُموه مَوْصَ الإناء، وتركتموه كالثوب المُنَقَّى من الدَنَس ثم قتلتموه[٦]. قال

= وليكون خير ابني آدم حيث قال حين أراد أخوه قتله: ﴿إِنِّيٓ أُرِيدُ أَن تَبُوٓأَ بِإِثۡمِي وَإِثۡمِكَ فَتَكُونَ مِنۡ أَصۡحَٰبِ ٱلنَّارِۚ وَذَٰلِكَ جَزَٰٓؤُاْ ٱلظَّٰلِمِينَ ۝٢٩﴾ [المائدة: ٢٩]... وكان آخر من خرج من عنده عبداللَّه بن الزبير» ا.هـ.

قلت: وذلك لأن الزبير كان قد أوصى إليه سبعة من الصحابة يثقون فيه - رضي اللَّه عنهم جميعًا -، فكان ينفق من ماله ويحفظ لهم أموالهم.

(١) البلاذري (٥/ ٧٣) في أنساب الأشراف بسند رجاله ثقات.

(٢) هذا الخبر مكذوب ففيه سيف بن عمر التميمي وهو كذاب كما عند الطبري (٥/ ١٢٨).

(٣) عند ابن كثير (٧/ ١٨٢) في البداية، والطبري (٥/ ١٢٥) (الموت الأسود) والمثبت من ط. الجزائر. و(الموت الأسود) اسم مستعار على ما يبدو حتى لا يُعرف قاتل عثمان رضي الله عنه فيثأر منه بنو أمية، وهذا دأب يهود دائمًا ومنه ابن سبأ.

(٤) هو كنانة بن بشر التجيبي كان مع أهل مصر.

(٥) كان الشيخ الخطيب قد جزم بأن الاسم (حُرِّف) وأنه (حمران) لا حمار، لكن هذا مخالف للصحيح فهو (حمار) قيل كنيته: أبو رومان، وقيل: اسمه (رومان)، وقال بعضهم: هو سودان بن رومان المرادي، تاريخ خليفة بن خياط (١/ ١٥٣)، والبداية والنهاية (٧/ ١٨٢).

(٦) القند: العسل أو عصير القصب إذا جمد.

والموص: الغسل بالأصابع. والعبارة عند الطبري (٥/ ١٦٥ - ١٦٦).

مسروق(١): فقلت لها: هذا عَمَلُكِ كتبتِ إلى الناس تأمرينهم بالخروج عليه؛ فقالت عائشة: والذي آمن به المؤمنون وكفر به الكافرون ما كتبتُ إليهم سوادًا في بياض. قال الأعمش: فكانوا يرون أنه كُتب علىٰ لسانها(٢).

وقد رُوى أنه ما قتله أحد إلا أعلاجٌ(٣) من أهل مصر.

قال القاضي أبو بكر ﷺ: فهذا أشبه ما رُوي في الباب، وبه يتبين، وبأصل المسألة، وسلوك سبيل الحق، أن أحدًا من الصحابة لم يَسْعَ عليه، ولا قَعَدَ عنْه ولو استنصر ما غلب ألفٌ أو أربعةُ آلاف غرباء عشرين ألفًا بَلَديِّين أو أكثر من ذلك، ولكنه ألقى بيده إلى المُصيبة، وقد اختلف العلماء فيمن نزل به مثلُها، هل يُلقى بيده أو يستنصر؟، وأجاز بعضهم أن يستسلم، ويُلقي بيده اقتداءًا بفعل عثمان، وبتوصية النبي ﷺ بذلك في الفتنة(٤).

---

(١) هو مسروق، التابعي الجليل مولى عائشة ـ رضي اللَّه عنهما ـ من أئمة التابعين سمى بذلك لإنه سُرق صغيرًا ووجدوه ت (٦٣هـ).

(٢) وهذا تزوير نجح فيه الخوارج على عثمان، فكتبوا على عائشة، وعثمان، وعلي ـ رضي اللَّه عنهم جميعًا ..

(٣) أعلاج: ج (علج) وهو الكافر الأعجمي الخشن.

(٤) وفي الفتنة وردت عدة أحاديث:

*ما رواه البخاري ومسلم عن أبي هريرة ﷺ أنه ﷺ قال: «سَتَكُونُ فِتَنٌ القاعِدُ فِيهَا خَيْرٌ مِنَ القَائِمِ، والقَائِمُ فِيهَا خَيْرٌ مِنَ المَاشِي، والمَاشِي فِيهَا خِيْرٌ مِنَ السَّاعِي، مَنْ تشَرَّف لَهَا تسْتَشْرِفه، فَمَنْ وَجَدَ مِنْهَا مَلْجَأً أَوْ مَعَاذًا فَلْيعُذ بِهِ». رواه البخاري (٧٠٨١) في الفتن، ومسلم (٢٨٨٦/ ١٠) في الفتن.

*وعن أبي موسى الأشعري ﷺ أنه ﷺ قال: «إنَّ بَيْنَ يَدَي السَّاعَةَ فِتنًا كَقِطَعِ اللَّيْلِ المُظْلِم، يُصْبحُ الرَّجُلُ فِيَها مُؤْمِنًا ويُمْسِي كَافِرًا، ويُصبح كافرًا ويُمْسِي مُؤْمِنًا، والقَاعِدُ فِيهَا خَيْرٌ مِنَ القَائِمِ، والقَائِمُ خَيْرٌ مِنَ المَاشِي، والمَاشِي فِيهَا خَيْرٌ مِنَ السَّاعِي، فكَسِّروا قُسِيَّكم وقطِّعُوا أَوْتَارَكُم، واضْرِبُوا بِسِيُوفِكُم الحِجَارَةَ فإِن دُخلَ عَلَى أَحَدِ مِنْكُمْ فَلْيَكُن كَخَيْرَ ابْنَيْ آدم» صحيح أبو داود (٤٢٦٢) وصححه الألباني وفي زيادة «وتلا هذه الآية ﴿لَئِنۢ بَسَطتَ إِلَيَّ يَدَكَ لِتَقْتُلَنِى﴾ [المائدة: ٢٨].

فأمسك عثمان ﷺ عن الدفاع عن نفسه لهذه النصوص وقَبِل أن يقتل ﷺ حقنًا للدِّماء.

قال القاضي أبو بكر ﷺ: ولقد حكمتُ بين الناس، فألزمتُهم الصلاة، والأمرَ بالمعروف والنهيَ عن المنكر، حتى لم يكن يُرى في الأرض مُنْكَر، واشتد الخطب علىٰ أهل الغَضْب، وعَظُم علىٰ الفسقة الكرب، فتألَّبوا وألَّبوا، وثاروا إليَّ، واستسلمت لأمر اللَّه، وأمرت كلَّ من حولي ألَّا يدفعوا عن داري، وخرجت علىٰ السطوح بنفسي، فعاثوا عليَّ، وأمسيت سليب الدار، ولولا ما سبق من حسن المقدار، لكنت قتيل الدار. وكان الذي حملني علىٰ ذلك ثلاثة أمور:

أحدها: وصية النبي ﷺ، المتقدمة.

الثاني: الاقتداء بعثمان.

الثالث: سوء الأحدوثة التي فر منها رسول اللَّه ﷺ المؤيَّد بالوحي(١). فإنَّ من غاب عني، بل من حضر من الحسدة معي خِفْتُ أن يقول: إن الناس مَشَوا مستعينين به، مستغيثين له، فأراق دماءهم.

وأَمْرُ عثمان كلُّه سُنَّةٌ ماضية، وسيرة راضية، فإنه تحقق أنه مقتول بخبر الصادق له بذلك، وأنه بشَّره بالجنة علىٰ بلوى تصيبه، وأنه شهيد(٢). ورُوى أنه قال له في المنام: إن شئتَ نصرتُك، أو تُفْطِرَ عندنا الليلة(٣).

وقد انتدب المردةُ والجهلة إلى أن يقولوا: إنَّ كلَّ فاضلٍ من الصحابة كان عليه ساعيًا، مُؤلِّبًا، وبما جرى عليه راضيًا، واخترعوا كتابًا فيه فصاحة وأمثال، كتب عثمان به مستصرخًا إلى عليٍّ، وذلك كلُّه مصنوع، ليُوغِر قلوبَ المسلمين، علىٰ

---

(١) القصة ذكرناها في ترجمة المصنف، وقصد بقصة النبي ﷺ ما كان منه ﷺ إذ قال بعد الفتنة التي أراد ابن سلول إثارتها في غزوة بني المصطلق فعرض عليه عمر قتل رأس النفاق فقال ﷺ: «لَا يَتَحَدَّثُ النَّاسُ أَنَّ مُحَمَّدًا يَقْتُلُ أَصْحَابَهُ».

(٢) سبق تخريج هذه الأحاديث بأسانيد صحاح.

(٣) ومجمل هذه الرواية أن عثمان ﷺ رأى النبي ﷺ يدلي إليه الماء ويقول له في رؤياه: «أَفْطِرْ عِنْدَنَا اللَّيْلَةَ» وأحسن ما روى فيه ما رواه ابن كثير (٧/ ١٧٩ ـ ١٨٠) من طريق عبداللَّه بن سلام، وابن سعد (٣/ ٧٥) في طبقاته من طريق نائلة بنت الفرامضة زوج عثمان.

وفي بعض أسانيدها: سيف بن عمر التميمي وهو متروك كذّاب، وعبدالرحمن بن زياد ابن أنعم الأخريفي: وهو ضعيف، وإسماعيل بن إبراهيم بن مهاجر وهو ضعيف.

السَّلَفِ الماضين، والخلفاء الراشدين(١).

قال القاضي أبو بكر رضي الله عنه: فالذي تَنَخَّل من ذلك أن عثمان مظلومٌ، محجوجٌ بغير حُجَّة، وأن الصحابةَ براءٌ عن دمه بأجمعهم؛ لأنهم أَتَوا إرادَته، وسلَّموا له رأيه في إسلام نفسه، ولقد ثبت زائدًا إلى ما تقدم عنهم، أن عبدالله بن الزبير، قال لعثمان: إنَّا معك في الدار عصابة مستبصرة، ينصر الله بأقل منهم، فَأْذَنْ لنا، فقال: أُذَكِّر الله رجلًا أراق لي دمه أو قال دمًا(٢). قال سليط بن أبي سليط: نهانا عثمان عن قتالهم، فلو أَذِنَ لنا لضربناهم حتى نخرجهم من أقطارها(٣). وقال عبدالله بن عامر بن ربيعة: كنت مع عثمان في الدار، فقال: أَعْزِمُ علىٰ كلِّ من رَأَى أنَّ لي عليه سمعًا وطاعةً، إلا كفَّ يده وسلاحه، فإن أفضلكم غَنَاءًا من كفَّ يده وسلاحه. وثبت أن الحسن والحسين وابن الزبير، وابن عمر، ومروان، كلهم شاكٍ في السلاح، حتى دخلوا الدار، فقال عثمان: أعزم عليكم لما رجعتم فوضعتم أسلحتكم، ولزمتم بيوتكم(٤). فلما قضى الله من أمره ما قضى(٥)، ومضى في قَدَرِه ما مضى، علم أن

---

(١) وهذا ما ينطبق على كتب (الأغاني) وابن عبد ربه، و(نهج البلاغة) وغيرها من كتب الماجنين، أو المنتمين إلى فرقة دون الأخرى.

(٢) ولما بدأ حجاج بيت الله يعودون إلى المدينة كان أول المسرعين منهم المغيرة بن الأخنس بن شريق الثقفي الصحابي، فأدرك عثمانَ قبل أن يقتل، وشهد المناوشة على باب دار عثمان، فجلس على الباب من داخل وقال: ما عذرنا عند الله إن تركناك ونحن نستطيع ألا ندعهم حتى نموت. وكان أول من برز للبغاة المهاجمين وقاتل حتى قتل. وخرج معه لقتالهم الحسن بن علي بن أبي طالب وهو يقول في تسفيه عمل البغاة:

لا دينهم ديني ولا أنا منهم ... حتى أسير إلى طمار شمام

أي: إلى جبل أشم لا ينجو من سقط منه. وخرج معهما محمد بن طلحة بن عبيدالله ـ وكان يعرف بالسجاد لكثرة عبادته ـ وهو يقول:

أنا ابن من حامى عليه بأحُد ... وردّ أحزابًا على رغم معد

انظر تاريخ الطبري (٥: ١٢٨ ـ ١٢٩).

(٣) انظر الاستيعاب (٢/ ١١٨ ـ ١١٩).

(٤) قال عثمان هذا لابن عباس وهو واقف على بابه، بل وعزم عليه أن ينطلق إلى الحج وقد تبين ذلك.

(٥) وكان مشهد القتل مريعًا، فقد أحرقوا الباب، ثم تسوروا من الدار المتاخمة ـ أي الملاصقة =

الحق ألَّا يترك الناس سُدى، وأن الخلق بعده مفتقرون إلى خليفة، مفروضٌ عليهم النظر فيه. ولم يكن بعد الثلاثة كالرابع قَدْرًا، وعلمًا، وتُقىً، ودينًا، فانعقدت له البيعة ولولا الإسراعُ بعقد البيعة لعليٍّ، لجرى عَلَى مَنْ بها من الأوباش، ما لا يُرقع خَرْقُه، ولكن عزم عليه المهاجرون والأنصار، ورأى ذلك فرضًا عليه، فانقاد إليه(١)،

= للدار - ودافع عنه بعض الصحابة حتى عزم عثمان عليهم بالرجوع والسكون عن القتال - كما سبق - فدخل عليه الموت الأسود فخنقه، وقطع أحدهم يد عثمان، ثم أرادت نائلة بنت الفرامضة أن تدفع عن عثمان فقطعوا أصابعها، ورفس فاسق منهم المصحف برجله، فاستدار المصحف إلى عثمان، وطُعن ﷺ على قوله تعالىٰ: ﴿فَسَيَكْفِيكَهُمُ ٱللَّهُ﴾!!

(١) في تاريخ الطبري (٥: ١٥٥) عن سيف بن عمر التميمي عن أشياخه قالوا: بقيت المدينة بعد قتل عثمان خمسة أيام وأميرها الغافقي بن حرب، يلتمسون من يجيبهم إلى القيام بالأمر فلا يجدونه: يأتي المصريون عليًا فيختبئ منهم ويلوذ بحيطان المدينة (أي يختبئ في بساتينها) فإذا لقوه باعدهم وتبرأ منهم ومن مقالتهم مرة بعد مرة. ويطلب الكوفيون الزبير فلا يجدونه،. فأرسلوا إليه حيث هو رسلًا فباعدهم وتبرأ من مقالتهم. ويطلب البصريون طلحة، فإذا لقيهم باعدهم وتبرأ من مقالتهم. فبعثوا إلى سعد بن أبي وقاص وقالوا: إنك من أهل الشورى فرأينا فيك مجتمع، فأقدم نبايعك. فبعث إليهم: إني وابن عمر خرجنا منها، فلا حاجة لي فيها. ثم إنهم أتوا ابن عمر، عبدالله، فقالوا: أنتَ ابن عمر فقم بهذا الأمر. فقال: إن لهذا الأمر انتقامًا، والله لا أتعرَّض له فالتمسوا غيري. وأخرج الطبري (٥: ١٥٦) عن الشعبي قال: أتى الناس عليًا وهو في سوق المدينة وقالوا له: ابسط يدك نبايعك. قال: لا تعجلوا، فإن عمر كان رجلًا مباركًا، وقد أوصى بها شورى. فأمهلوا يجتمع الناس ويتشاورون. فارتد الناس عن علي. ثم قال بعضهم: إن رجع الناس إلى أمصارهم بقتل عثمان ولم يقم بعده قائم بهذا الأمر لم نأمن اختلاف الناس وفساد الأمة. فعادوا إلى علي، فأخذ الأشتر بيده، فقبضها عليّ. فقال: أبعد ثلاثة؟ أما والله لئن تركتها لتعصرنّ عينيك عليها حينًا. فبايعته العامة. وأهل الكوفة يقولون: أول من بايعه الأشتر. وروى سيف عن أبي حارثة محرز العبشمي وعن أبي عثمان يزيد بن أسيد الغساني قالا: لما كان يوم الخميس - على رأس خمسة أيام من مقتل عثمان - جمعوا أهل المدينة، فوجدوا سعدًا والزبير خارجين ووجدوا طلحة في حائط له. فلما اجتمع لهم أهل المدينة قال لهم أهل مصر: أنتم أهل الشورى وأنتم تعقدون الإمامة وأمركم عابر على الأمة، فانظروا رجلًا تنصبونه ونحن لكم تبع. فقال الجمهور: علي بن أبي طالب نحن به راضون.. فقال علي: دعوني والتمسوا غيري.. فقالوا: ننشدك الله، ألا ترى الفتنة، ألا تخاف الله؟ فقال: إن أجبتكم ركبت بكم ما أعلم، وإن تركتموني فإنما أنا كأحدكم، إلا أني أسمعكم وأطوعكم لمن وليتموه أمركم، =

وعقد له البيعة طلحة فقال الناس: بايع عليًا يُد شلّاء، واللَّه لا يتم هذا الأمر(١).

فإن قيل: بايعا مُكْرَهين(٢). قلنا: حاشا للَّه أن يكرها لهما ولمن بايعهما، ولو كانا مكرهين ما أثَّر ذلك؛ لأن واحدًا أو اثنين تنعقد بهما البيعة وتتمّ، ومن بايع بعد ذلك فهو لازمٌ له، وهو مُكْرَهُ علىٰ ذلك شرعًا، ولو لم يبايعا ما أثَّر ذلك فيهما، ولا في بيعة الإمام. وأما من قال: يد شلاء وأمر لا يتم، فذلك ظن من القائل أن طلحة أول من بايع. ولم يكن كذلك(٣). فإن قيل: فقد قال طلحة: «**بايعت واللُّج علىٰ قَفيّ**»(٤) قلنا: اخترع هذا الحديث من أراد أن يجعل في «**القفا**» لغة: «**قفيّ**» كما يجعل في «**الهوى**» «**هويّ**»، وتلك لغةُ هذَيل لا قريش(٥)، فكانت كِذْبةً لم تُدَبَّر. وأما قولهم: «**يد شلّاء**» لو صحَّ فلا مُتعلَق لهم فيه. فإن يدًا شلت في وقاية رسول اللَّه ﷺ يتمُّ لها كلُّ أمر، ويُتوقى بها من كل مكروه(٦)، وقد تمَّ الأمر علىٰ وجهه،

= ثم افترقوا على ذلك واتعدوا الغد (أي يوم الجمعة) .. فلما أصبحوا من يوم الجمعة حضر الناس المسجد، وجاء علي حتى صعد المنبر فقال: «يا أيها الناس عن ملأ وأذن. إن هذا أمركم، ليس لأحد فيه حق إلا أن أمرتم. وقد افترقنا بالأمس على أمر. فإن شئتم قعدت لكم، وإلا فلا أجد على أحد» فقالوا «نحن على ما فارقناك عليه بالأمس». وهذه الوقائع على بساطتها تدل على أن بيعة علي كانت كبيعة إخوانه من قبل جاءت على قدرها وفي إبانها، وأنها مستمدة من رضا الأمة في حينها، لا من وصية سابقة مزعومة، أو رموز خيالية موهومة.

من مطبوعات الشيخ الخطيب.

(١) القائل: حبيب بن ذؤيب، والرواية ذكرها الطبري (٢/ ٦٩٦) وابن كثير (٧/ ٢٢٤) في البداية، وهي رواية فيها نظر.

(٢) أي أن طلحة والزبير ـ رضي اللَّه عنهما ـ بايعا وهما مكرهين لا بإرادتهما.

(٣) ذكر الشيخ محب الدين الخطيب أن أول من بايع كان الأشتر النخعي كما في البداية (٧/ ٢٢٥) فظهر اضطراب الرواية إذن.

(٤) أي: والسيف على قفاي كما في النهاية (٤/ ٩٤) لابن الأثير.

(٥) وذكر ابن الأثير (٤/ ٩٤) و(٤/ ٢٣٤) هو بالضم يعني: (اللُّج) وقفيّ بالتشديد، وهي بلغة طيء. ولم يذكر أنها من لغة هُذَيْل.

(٦) وإنما شُلَّت يده ﷺ؛ لأنه وقى بها النبي ﷺ فقد كان أبو بكر ﷺ يقول إذا ذكر يوم أحد: (ذَاكَ يَوْمٌ كَانَ يَوْمَ طَلْحَةَ) وذلك لشدة ما دافع عن النبي ﷺ. =

ونفذ القدر بعد ذلك على حُكْمِه، وجهل المبتدع ذلك، فاخترع ما هو حجةٌ عليه.
فإن قيل: بايعوه على أن يَقْتُلَ قَتَلَةَ عثمان. قلنا: هذا لا يصح في شرط البيعة إنَّما بايعوه على الحكم بالحق، وهو أن يَحْضُر الطالبُ للدم، ويحضر المطلوب، وتقع الدعوى، ويكون الجواب، وتقوم البيِّنة، ويقع الحكم، فأما على الهجم عليه بما كان من قولٍ مُطلَق، أو فعلٍ غير محقَّق، أو سماع كلام، فليس ذلك في دين الإسلام(١).

قالت العثمانية: تخلَّف عنه من الصحابة جماعة منهم سعد بن أبي وقاص، ومحمد بن مسلمة، وابن عمر، وأسامة بن زيد، وسواهم من نظرائهم؛ قلنا: أمَّا بيعته فلم يتخلف عنها أحدٌ، وأما نُصرته فتخلف عنها قوم، منهم من ذكرتم؛ لأنها كانت مسألة اجتهادية. فاجتهد كل واحد، وأعمل نظره، وأصاب قدره.



= وفي حديث الطيالسي عن أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها عن أبي بكر الصديق رضي الله عنه قال: (ثُمَّ أَتَيْنَا طَلْحَةَ ـ يَعْنِي يَوْمَ أُحُد ـ فَوَجَدْنَا بِهِ بِضْعَةً وَسَبْعِينَ جِرَاحَةً، وَإِذَا قَدْ قُطِعَتْ إِصْبَعُه).
والشلل هنا المقصود به: نقصٌ في الكف وبطلان عملها.
وفي حديث قيس بن أبي حازم ـ كما عند البخاري (٣٧٢٤) في فضائل الصحابة قال: (رَأَيْتُ يَدَ طَلْحَةَ الَّتِي وَقَى بِهَا النَّبِيَّ ـ صَلَى اللَّه عليه وسلم ـ قَدْ شُلَّت).
وفي حديث الترمذي (١٦٩٢) في الجهاد، عن الزبير أنه ﷺ لما رأى طلحة يحمله، ويدافع عنه ويهاجم المشركين قال: «أوجب طلحة» وهو حديث صحيح.
فإنما هي يد مباركة لصحابي مبشر بالجنة رضي الله عنه.

(١) كان علي رضي الله عنه قد رفض أخذ البيعة من الثوار الخوارج، فقد حاول بعضهم أن يبادر إلى بيعة علي، فقال علي رافضًا لهذا: ليس هذا الأمر إليكم، وإنما هو لأهل بدرٍ، أين طلحة والزبير وسعد؟ فجاء طلحة والزبير وبايعا... وإنما رفض رضي الله عنه أخذ البيعة من الثوار لئلا يقر لهم بشرعيتهم، ثم لتنعقد له البيعة صحيحة سليمة من أهل الشورى إذ لا تنعقد بدونهم، ثم ليقتل بدعة تقديم الثورة المسلحة (أقصد الخروج على الحكم) على الشَّرع والرأي الواعي، وبذلك تمت البيعة له رضي الله عنه وأرضاه.

قاصمة

رَوَى قوم أن البيعة لمَّا تمتْ لعليٍّ، استأذن طلحةُ والزبيرُ عليًّا في الخروج إلى مكة، فقال لهما علي: لعلكما تريدان البصرة والشام، فأقسما ألَّا يفعلا[(١)]، وكانت عائشةُ بمكة[(٢)]، وهرب عبدُالله بن عامر عاملُ عثمان علىٰ البصرة إلى مكة، ويعلى بن أمية عامل عثمان علىٰ اليمن، فاجتمعوا بمكة كلُّهم، ومعهم مروان بن الحكم، واجتمعت بنو أمية، وحرَّضوا علىٰ دم عثمان. وأعطى يعْلي لطلحة والزبير وعائشة أربعمائة ألف درهم، وأعطى لعائشة «**عسكرًا**» جملًا اشتراه باليمن بمائتي دينار، فأرادوا الشام فصدَّهم ابن عامر، وقال: لا ميعادَ لكم بمعاوية، ولي بالبصرة صنائع، ولكن إليها، فجاءوا إلى ماء الحوأب[(٣)]، ونبحت كلابه، فسألت عائشة، فقيل لها: هذا ماء الحوأب، فردَّت خطامها[(٤)] عنه، وذلك لما سمعت النبيَّ ﷺ يقول: «**أَيَّتُكُنَّ صَاحِبَةُ الْجَمَلَ الأَدْبَبِ**[(٥)]**، الَّتِي تَنْبَحُهَا كِلَابُ الْحَوْأَبِ**»[(٦)] فشهد طلحة والزبير:

(١) قول علي لهما، وقسمهما، من افتراءات المبطلين قبحهم الله وأخزاهم.

(٢) وكانت أم المؤمنين عائشة كما عند ابن كثير (٧/ ٢٢٨) قد خرجت هي وغيرها من أمهات المؤمنين إلى الحج بعد أن تعرضت أم حبيبة رضي الله عنها لضرب وجه بغلتها، وإهانتها إذ أرادت إدخال الماء إلى الشهيد عثمان رضي الله عنه قبل قتله، وأثناء حصاره في داره، فخشين أن يُمْتَهَنَّ مثلها.

(٣) الحوأب: ماء من مياه العرب على طريق البصرة سُمي باسم (الحوأب بنت كلب بن وبرة وهي أم تميم وبكر، المعروفة بالسفِراء) معجم البلدان (٢/ ٣١٤).

(٤) خطام: الزِّمام الذي تُقاد به الدَّابة. الصحاح (١/ ٧٦).

(٥) الأدبب: أرادَ الأدبَّ فأظهر الإدغام لأجل الحوأب والأدبُّ: كثير الشعر كما في النهاية (٢/ ٩٦) لابن الأثير. والفائق (١/ ٤٠٨) للزمخشري.

(٦) الحديث صحيح: رواه أحمد (٦/ ٥٢، ٩٧) وصححه الألباني (٤٧٤) في الصحيحة، وقد أنكر ابن العربي هذا الحديث، وإنما المنكر منه فقط هو الشهادة الزور لا سواها أما الحديث فهو ثابت كما في كتب الحديث، فالذهبي صححه على شرط الشيخين، وفي البداية (٦/ ٢١٢) صححه العلامة ابن كثير، وابن حجر (١٣/ ٤٥) صححه، ونقل تصحيح الحاكم له، وكذلك قال الهيثمي (٧/ ٢٣٤) ورجال أحمد رجال الصحيح، وكذلك صححه ابن حبان (١٨٣١) موارد، فهؤلاء ستة صححوه بالإضافة إلى العلامة =

أنه ليس هذا ماءُ الحوأب، وخمسون رجلًا إليهم. وكانت أول شهادة زور، دارت في الإسلام.(١)

وخرج عليٌّ إلى الكوفة، وتعسكر الفريقان والْتقَوا، وقال عمَّار وقد دنا من هودج عائشة: ما تطلبون؟ قالوا: نطلب دم عثمان. قال: قتلَ اللَّهُ في هذا اليوم الباغي، والطالبَ لغير الحق، والتقى عليٌّ والزبير، فقال له عليٌّ: أتذكر قول النبي ﷺ لي: أنك تقاتلني؟ فتركه، ورجع، وراجعه ولده، فلم يقبل، وأتبعه الأحنفُ مَنْ قَتَله(٢). ونادى عليٌّ طلحة من بُعْدٍ، ما تطلب؟ قال: دم عثمان. قال: قتل اللَّه أولانا بدم عثمان. ألم تسمع النبي ﷺ يقول: «**اللَّهُمَّ وَالِ مَنْ وَالَاهُ، وَعَادِ مَنْ عَادَاهُ، وانْصُرْ مَنْ نَصَرَهُ، وَاخْذُلْ مَنْ خَذَلَهُ**»(٣) وأنت أول من بايعني ونكث(٤).



= الألباني رَحِمَهُ اللَّهُ، ولا عذر للشيخ الخطيب ولا غيره في إنكار الحديث، إنَّما المنكر شهادة الزبير المزعومة.

(١) إنما قالوا لأم المؤمنين عائشة (ترجعين عسى اللَّه عَزَّ وَجَلَّ أن يصلح بك بين الناس) وفي رواية (قال لها بعضهم: بل تقدمين فيراك المسلمون) فيصلح اللَّه ذات بينهم.

(٢) وقاتل الزبير رضي الله عنه هو الفاسق (عُمَيْر بن جرموز) ومعه فضالة بن حابس، ونفيع التميمي، أما الأحنف رَحِمَهُ اللَّهُ فهو أبعد ما يكون عن ذلك، راجع الطبري (٥/ ١٩٨) وابن كثير (٧/ ٢٤٣) وسيأتي تخريج الحديث بعد عدة صفحات.

(٣) هو حديث ضعيف جدًا: رواه أبو يعلى (٦٦٦)، والبيهقي (٦/ ٤١٥) في الدلائل وفي سنده: أبو جرو وهو: مجهول.

وعبدالملك بن مسلم الرقاشي، قال البخاري: لم يصح حديثه.

وفيه عبداللَّه بن محمد، قال البخاري: ضعيف.

(٤) سيأتي بعد قليل أن طلحة رضي الله عنه لم يكن لينكث بيعته وإنما هي حرب سعّر نارها السبئية.

عاصمة

أما خروجهم إلى البصرة فصحيح لا إشكال فيه، ولكن لأيِّ شيء خرجوا؟ لم يصح فيه نقلٌ، ولا يُوثَق فيه بأحدٍ؛ لأن الثقة لم ينقله، وكلام المتعصب غير مقبول، وقد دخل مع المتعصب من يريد الطعن في الإسلام، واستنقاصَ الصحابة فيحتمل أنهم خرجوا خلعًا لعليٍّ، لأمر ظهر لهم[١]. وهو أنهم بايعوا لتسكين الثائرة، وقاموا يطلبون الحقَّ. ويُحتمل أنهم خرجوا ليتمكنوا من قَتَلَةِ عثمان[٢]. ويمكن أنهم خرجوا لينظروا في جمع طوائف المسلمين وضم تشرُّدهم، وردُّهم إلى قانونٍ واحد، حتى لا يضطربوا فيقتتلوا، وهذا هو الصحيح، لا شيء سواه، وبذلك وردت صحاح الأخبار.

فأما الأقسام الأُوَل فكلُّها باطلة، وضعيفة. أما بيعتهم كَرْهًا فباطل، وقد بيَّناها[٣]. وأما خلعُهم فباطل؛ لأن الخلع لا يكون إلا بنظرٍ من الجميع، فيمكن أن يولِّي واحد أو اثنان، ولا يكون الخلع إلا بعد الإثبات والبيان. وأما خروجهم في أمر قتلة عثمان فيضعف، لأن الأصل قبله تأليف الكلمة. ويمكن أن يجتمع الأمران، ويروى أن في تغيبهم[٤] قطعًا للشَغَبِ بين الناس، فخرج طلحة، والزبير، وعائشة

---

(١) وذكر الحافظ ابن حجر (١٣، ٤١ ـ ٤٢) في الفتح عن (أخبار البصرة) لعمر بن شبّة قول المهلب:
(إن أحدًا لم ينقل أن عائشة ومن معها نازعوا عليًا في الخلافة، ولا دعوا إلى أحدٍ منهم ليولون الخلافة).
قلت: وقد عرضت الخلافة على طلحة والزبير قبل علي رضي الله عنه فأبياها، فكيف يطلبانها بعد؟!

(٢) وهذا بيت القصيد، علي رضي الله عنه يرى أن القصاص من قتلة عثمان إنما يكون بعد استقرار الأمور، وتصفية جيوب المتمردين الخوارج، وبقية الصحابة في معسكر الجمل والشام ومن ناصرهم يرون البدء بالقود من قتلة عثمان لحرمة دمه، وعظم حاله، ولكونه الخليفة، وحتى لا تكون سنة بعد ذلك.

(٣) سبق الردّ على ذلك.

(٤) أي تغيب طلحة والزبير وعائشة ـ رضي اللّه عنهم جميعًا ..

أم المؤمنين - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ -، رجاء أن يرجع الناس إلى أُمِّهم، فَيَرْعَوْا حرمةَ نبيِّهم، واحتجوا عليها بقول اللّه - تَعَالَىٰ -: ﴿لَّا خَيْرَ فِي كَثِيرٍ مِّن نَّجْوَاهُمْ إِلَّا مَنْ أَمَرَ بِصَدَقَةٍ أَوْ مَعْرُوفٍ أَوْ إِصْلَاحٍ بَيْنَ النَّاسِ﴾ [النساء: ١١٤] وقد خرج النبي ﷺ في الصُلْح، وأرسل فيه، فرجتِ المثوبةَ، واغتنمت الفرصة، وخرجت حتى بلغت الأقضيةُ مقاديرها. وأحسَّ بهم أهل البصرة، فحرض من كان فيها من المتألبين علىٰ عثمان الناسَ، وقال: اخرجوا إليهم حتى تروا ما جاءوا إليه، فبعث عثمان بن حنيف، حكيم بن جبلة[١]، فلقي طلحة والزبير بالزابوقة[٢]، فقتل حكيم، ولو

(١) عثمان بن حنيف أنصاري من الأوس، كان عند هجرة النبي ﷺ إلى المدينة أحد الشبان الأوسيين الخمسة عشر الذين انضموا إلى عبد عمرو بن صيفى عند خروجه إلى مكة مغاضبًا النبي ﷺ، وكان عبد عمرو يسمى في الجاهلية الراهب، فسماه النبي ﷺ الفاسق (الطبري ٣: ١٦). والظاهر أن عثمان ابن حنيف عاد من مكة وأسلم قبل وقعة أحد لأنها أول مشاهده (الإصابة ٢: ٤٥٩). وتزعم الشيعة أنه شاغب على خليفة رسول اللّه ﷺ أبي بكر الصديق في أول خلافته (تنقيح المقال للمامقاني ١: ١٩٨) وأعتقد أن هذا من كذبهم عليه. وقد تولى لعمر مساحة أرض العراق وضرب الجزية والخراج على أهلها، فلو صح ما زعموه من شغبه على أبي بكر لتنافى هذا مع استعمال عمر له، إلا أن يكون تاب. ولما بويع لعلي آخر سنة ٣٥ واختار ولاته في بداية سنة ٣٦ ولي عثمان بن حنيف، على البصرة (الطبري ٥: ١٦١). ولما وصل أصحاب الجمل إلى الحُفير على أربعة أميال من البصرة أرسل إليهم عثمان بن حنيف عمران بن حصين الخزاعي وصاحب راية النبي ﷺ على خزاعة يوم الفتح ليعلم له عملهم، فلما عاد إليه وذكر له حديثه مع أصحاب الجمل قال له عثمان بن حنيف: أشر عليّ يا عمران. فقال له: إني قاعد فاقعد. فقال عثمان: بل أمنعهم حتى يأتي أمير المؤمنين علي. وأشار عليه هشام بن عامر الأنصاري - أحد الصحابة المجاهدين الفاتحين - بأن يسالمهم حتى يأتي أمر علي، فأبى عثمان بن حنيف ونادى في الناس، فلبسوا السلاح، وأقبل عثمان على الكيد (الطبري ٥: ١٧٤ - ١٧٥)، وكانت العاقبة فشله وخروج الأمر من يده إلى أيدي أصحاب الجمل، ووقع ابن حنيف في أسر الجماهير فنتفت لحيته، ثم أنقذه أصحاب الجمل منهم فانسحب إلى معسكر علي في الثعلبية ثم في ذي قار. هذا هو عثمان بن حنيف وموقفه من أصحاب الجمل. أما حكيم بن جبلة فالقارئ يعلم أنه من قتلة أمير المؤمنين عثمان، وقد تقدم التعريف به في.
من مطبوعة الشيخ الخطيب.

(٢) الزّابوقة: بالقاف على وزن فاعولة، موضع قريب من البصرة وهو الموضع الذي كانت فيه=

خرج مُسلمًا، مستسلمًا لا مدافعًا[١]، لما أصابه شيء، وأيُّ خير كان له في المدافعة؟ وعن أي شيء كان يدافع؟ وهم ما جاءُوا مقاتلين، ولا وُلاة، وإنما جاءُوا ساعين في الصلح، راغبين في تأليف الكلمة، فمن خرج إليهم فدافعهم، وقاتلهم، دافعوا عن مقصدهم، كما يفعل في سائر الأسفار والمقاصد. فلما وصلوا إلى البصرة، تلقَّاهم الناسُ بأعلى المربْد[٢]، مجتمعين، حتى لو رُمي حجر، ما وقع إلا على رأس إنسان. فتكلَّم طلحة وتكلم الزبير وتكلمت عائشة -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُم-[٣]، وكثر اللغط[٤]، وطلحة يقول: أنصتوا، فجعلوا يرْكبونه، ولا ينصتون، فقال: **«أفٍّ، أفٍّ، فَراشُ نارٍ، وذُباب طمع»**، وانقلبوا عن غير بيان[٥]، وانحدروا إلى بني نَهدْ، فرماهم الناس بالحجارة، حتى نزلوا الجبل، والتقى طلحة، والزبير، وعثمان بن حُنيف عَامل عليٍّ، على البصرةَ، وكتبوا بينهم أن يكفُّوا عن القتال، ولعثمان دارُ الإمارة، والمسجدُ، وبيت المال، وأن ينزل طلحة والزبير من البصرة، حيث شاءا، ولا يعرض بعضُهم لبعض، حتى يَقْدُم علي[٦]، وروي أن حُكيم بن جبلة،

= الوقعة يوم الجمل، معجم ما استعجم للبكري الأندلسي (٢/ ٦٩١).

(١) قصد أنه جاء مقاتلًا.

(٢) مربد البصرة: كان موضع سوق الإبل قديمًا، والمربد: من أجلِّ شوارع البصرة، وسوقه من أجلِّ أسواقها، وهو من أشهر محال البصرة، كان سوق الإبل ثم صار محلة عظيمة سكنها الناس، وبه كانت مفاخرات الشعراء، ومجالس الخطباء، ثم صار بينه وبين البصرة - كما يقول ياقوت الحموي - ثلاثة أميال، فهو خرابٌ كالبلدة المفردة في وسط البرية، معجم البلدان (٥/ ٩٨) الياقوت دار الفكر - بيروت.

(٣) وضح الطبري أن أصحاب الجمل كانوا في ميمنة المربد، وعثمان بن حنيف في ميسرته. التاريخ (٥/ ١٧٥).

(٤) وهذا أمر طبيعي فكل فريق فيه من قتلة عثمان، وأهل الفتنة مَنْ يحاولون اللغط لئلا يحدث الصلح بين الناس، فيصيحون وقت الخطبة، ويرضون بما قيل بعدها ولا هم سمعوا هذا ولا ذاك.

(٥) وعند الطبري (٥/ ١٧٥) أن أم المؤمنين عائشة انحازت بعيدًا عن عثمان بن حنيف ومال، بعض مَنْ كان مع عثمان إليها رضي الله عنها.

(٦) وكان أهل البصرة قد جاءوا بعثمان بن حنيف بأمر مجاشع بن مسعود السُّلمي زعيم بني سُلَيْم وهوازن والأعجاز بالبصرة، فنتفوا شعر وجهه كما عند الطبري (٥/ ١٧٨).

عارضهم حينئذ، فقُتل بعد الصلح[١]. وقدم عليٌّ البصرة[٢]، وتدانَوْا ليتراءوا[٣]، فلم يتركهم أصحابُ الأهواء، وبادروا بإراقة الدماء، واشتجر بينهم الحرب، وكثرت الغوغاء على البوغاء، كل ذلك حتى لا يقع برهان، ولا تقف الحال على بيان، ويَخفى قَتلةُ عثمان. وإنَّ واحدًا في جيش يفسد تدبيره، فكيف بألف؟!

وقد رُوي أن مروان لما وقعت عينه في الاصطفاف، على طلحة، قال: لا أطلب أثرًا بعد عين، ورماه بسهم فقتله[٤]. ومن يعلم هذا، إلا عَّلامُ الغيوب، ولم ينقله

---

(١) وقد سبق عند ترجمته.

(٢) كان علي عند الزاوية كما في البداية (٧/ ٢٣٦)، وكذلك نزلت عائشة رضي الله عنها عند (الفرضة).

(٣) عند موضع قصر عبيدالله بن زياد، وكان ذلك يوم الخميس في النصف من جمادى الآخرة سنة ٣٦ (الطبري ٥: ١٩٩). وكان الصحابي الجليل القعقاع بن عمرو التميمي قد قام بين الفريقين بالوساطة الحكيمة المعقولة، فاستجاب له أصحاب الجمل، وأذعن عليّ لذلك، وبعث علي إلى طلحة والزبير يقول: «إن كنتم على ما فارقتم عليه القعقاع بن عمرو فكفوا حتى ننزل فننظر في هذا الأمر»، فأرسلا إليه: «إنا على ما فارقنا عليه القعقاع بن عمرو من الصلح بين الناس». قال الحافظ ابن كثير في البداية والنهاية (٧: ٢٣٩) فاطمأنت النفوس وسكنت واجتمع كل فريق بأصحابه من الجيشين. فلما أمسوا بعث علي عبدالله بن عباس إليهم، وبعثوا محمد بن طلحة السجاد إلى علي، وعولوا جميعًا على الصلح، وباتوا بخير ليلة لم يبيتوا بمثلها للعافية. وبات الذين أثاروا أمر عثمان بشر ليلة باتوها قط، قد أشرفوا على الهلكة. وجعلوا يتشاورون ليلتهم كلها، حتى اجتمعوا على إنشاب الحرب في السر، واستسروا بذلك خشية أن يُفطن بما حاولوا من الشر. فغدوا مع الغلس وما يشعر بهم جيرانهم، انسلوا إلى ذلك الأمر انسلالًا (وانظر مع ذلك الموضع من تاريخ ابن كثير، تاريخ الطبري ٥: ٢٠٢ - ٢٠٣ ومنهاج السنة ٢: ١٨٥ و٣: ٢٢٥ و٢٤١ والمنتقى منه للذهبي ٢٢٣ و٤٠٤) وهكذا أنشبوا الحرب بين علي وأخويه الزبير وطلحة، فظن أصحاب الجمل أن عليا غدر بهم. وظن علي أن إخوانه غدروا به، وكل منهم أتقى لله من أن يفعل ذلك في الجاهلية، فكيف بعد أن بلغوا أعلى المنازل من أخلاق القرآن..

من مطبوعة الشيخ الخطيب.

(٤) هذا خبر لا نعرف له مصدرًا فكل رواته في كتبهم قالوا: (وقيل، ويقال) فلا صحة لهذا الخبر حتى قال ابن كثير رحمه الله وهو المؤرخ الحافظ: وقيل إن الذي رمى طلحة غير مروان وهذا عندي أقرب، وإن كان الأول مشهورًا والله أعلم. البداية (٧/ ٢٤٥).

ثبت؟ وقد روي أنه أصابه سهم بأمر مروان، لا أنه رماه[١]. وقد خرج كعبُ بن سور[٢] بمصحف منشور بيده، يناشد الناس أن لا يريقوا دماءهم فأصابه سهم غربٍ[٣] فقتله، ولعلَّ طلحة مثله. ومعلوم أنه عند الفتنة، وفي ملحمة القتال، يتمكَّن أولو الإِحَنِ والحُقود، من حلِّ العُرى، ونقض العهود، وكانت آجالًا حضرتْ، ومواعد انتجزت.

فإن قيل: فَلِمَ خَرَجَتْ عائشة ـ رضي اللَّه عنها ـ وقد قال النبي ﷺ لهن في حجة الوداع: «**هذه، ثم ظهور الحُصْر**»[٤]؟ قلنا: حدَّث حديثين امرأة، فإن أبت فأربعة. يا عقول النسوان! ألم أعهد إليكم ألا ترووا أحاديث البهتان، وقدمنا لكم علىٰ صحة خروج عائشة البرهان. فلم تقولون ما لا تعلمون؟ وتكرِّرون ما وقع الانفصال عنه، كأنكم لا تفهمون، ﴿۞ إِنَّ شَرَّ ٱلدَّوَآبِّ عِندَ ٱللَّهِ ٱلصُّمُّ ٱلْبُكْمُ ٱلَّذِينَ لَا يَعْقِلُونَ ﴿٢٢﴾﴾ [الأنفال: ٢٢]. وأما الذي ذكرتم من الشهادة علىٰ ماء الحوْأب، فقد بُؤتم في ذكرها بأعظم حُوب[٥]، ما كان قطُّ شيء مما ذكرتم. ولا قال النبيُّ ﷺ ذلك الحديث، ولا جرى ذلك الكلام، ولا شهد أحد بشهادتهم، وقد كُتبتْ شهاداتكم بهذا الباطل، وسوف تُسأَلون[٦].



(١) انظر السابق.
(٢) هو كعب بن سور الأزدي أول قاض للمسلمين على البصرة بأمر عمر رضي الله عنه وجزم ابن عبدالبر في الاستيعاب (٤/ ٣١٥) أنه أسلم زمن النبي ﷺ ولم يره.
(٣) سهم غرب: أي سهم طائش.
(٤) صحيح الإسناد: أبو داود (١٧٢٢) في المناسك باب (١) بتصحيح الألباني وأحمد (٢/ ٤٤٦) في المسند. فنعى ﷺ نفسه كما ذكر ابن كثير ـ رحمه الله ـ.
(٥) حوب: إثم.
(٦) سبق تصحيح الحديث ولا حجة للمصنف في إنكاره بل هو صحيح ورجاله ثقات من رجال الشيخين وصححه الأئمة.

قاصمة

ودارت الحربُ بين أهل الشام، وأهل العراق[١]، هؤلاءِ يدْعون إلى عليٍّ بالبيعة، وتأليف الكلمة على الإمام. وهؤلاء يدْعون إلى التمكين من قَتَلةِ عثمان، ويقولون: لا نبايع من يأوي القَتَلة[٢]. وعليٌّ يقول: لا أُمكِّن طالبًا من مطلوب، يُنفِّذ فيه مراده، بغير حُكْمٍ ولا حاكمٍ، ومعاوية يقول: لا نبايع مُتَّهَمًا بقتله أو قاتلًا له، هو أحدُ من نطلب، فكيف نُحكّمه، أو نبايعَه؟ وهو خليفةٌ عدا، وتسوَّر. وذكروا في تفاصيل ذلك كلمات، آلت إلى استفعال رسائل، واستخراج أقوال، وإنشاد أشعار، وضرب أمثال، تخرج عن سِيرة السلف يُقِرّها الخلْفُ، وينبذها الخلَف[٣].



(١) ودار هذا في صِفِّين، وهي ـ بكسر الصاد، والفاء مع تشديدها ـ موضع معروف بالشام قرب الفرات، معجم ما استعجم (٣/ ٨٣٧).

(٢) لما انتهى علي من حرب الجمل وسار من البصرة إلى الكوفة فدخلها يوم الاثنين ١٢ من رجب، أرسل جريرَ بن عبدالله البجلي إلى معاوية في دمشق يدعوه إلى طاعته. فجمع معاوية رؤوس الصحابة وقادة الجيوش وأعيان أهل الشام واستشارهم فيما يطلب علي، فقالوا: لا نبايعه حتى يقتل قتلة عثمان، أو يسلمهم إلينا. فرجع جرير إلى علي بذلك، فاستخلف عليّ على الكوفة أبا مسعود عقبة بن عامر، وخرج منها فعسكر بالنخيلة أول طريق الشام من العراق، وقد أشار عليه ناس بأن يبقى في الكوفة ويبعث غيره إلى الشام فأبى. وبلغ معاوية أن عليًا تجهز وخرج بنفسه لقتاله فأشار عليه رجاله أن يخرج هو أيضًا بنفسه، فخرج الشاميون نحو الفرات من ناحية صفين، وتقدم علي بجيوشه إلى تلك الجهة. وكان جيش عليّ في مائة وعشرين ألفًا وجيش معاوية في تسعين ألفًا، وبدأ القتال في ذي الحجة سنة ٣٦ بمناوشات ومبارزات، ثم تهادنوا في المحرم سنة ٣٧ واستؤنف القتال بعده، وقتل في هذه الحرب سبعون ألفًا، وكانت الوقائع تسعين وقعة في ١١٠ أيام، وامتازت هذه الحرب بنبل الشجاعة في القتال، ونبل التعامل والاتصال عند التهادن والراحة. ثم كتب التحكيم يوم ١٣ من صفر سنة ٣٧ على أن يعلن الحكمان حكمهما في رمضان بدومة الجندل بمكان منها يسمى أذرح.
من مطبوعة الشيخ الخطيب.

(٣) وهذه الرسائل المفتعلة المنحولة ستجدها في (نهج البلاغة) و(الأغاني) و(العقد الفريد) وهذه الكتب التي امتلأت بالغث فلا سمين فيها إلا قليلًا، وصحابة رسول الله ﷺ أرفع =

عاصمة

أما وجودُ الحرب بينهم فمعلومٌ قطعًا، وأما كونه بهذا السبب فمعلوم كذلك قطعًا. وأما الصواب فيه فمع عليٍّ، لأن الطالب للدم لا يصحُّ أن يحكُم، وتهمةُ الطالبِ للقاضي، لا تُوجب عليه أن يخرج عليه، بل يطلب الحق عنده فإن ظهر له قضاءٌ، وإلَّا سَكَتَ، وصبر، فكم من حقٍّ يحكم اللَّهُ فيه. وإن لم يكن له دين فحينئذ يخرج عليه، فيقوم له عذر في الدنيا(١).

= وأتقى من أن يسب بعضهم بعضًا.
أما قوله الخلْف: بسكون اللام فمعناها الفاسق الطالح.
وبتحريك اللام: الصالح الحامل للعلم والعدالة.

(١) وجود قتلة عثمان في معسكر على حقيقة لا يماري أحد فيها، بل إن الأشتر وهو من رؤوس البغاة على عثمان كان أكبر مسعر للحرب بين أصحاب رسول اللَّه ﷺ الذين في معسكر عليّ والذين في معسكر معاوية. ولما طالب علي معاوية ومن معه من الصحابة والتابعين أن يبايعوه احتكموا إليه في قتلة عثمان وطلبوا منه أن يقيم حد اللَّه عليهم أو أن يسلمهم إليهم فيقيموا عليهم حد اللَّه. وقد اعتذرنا عن أمير المؤمنين علي قبل ذلك بأن قتلة عثمان لما صاروا مع عليّ في العراق صاروا في معقل قوتهم وعنجهية قبائلهم، فكان عليّ يرى ـ بينه وبين نفسه ـ أن قتلهم يفتح عليه بابًا لا يستطيع سده بعد ذلك. وقد انتبه لهذه الحقيقة الصحابي الجليل القعقاع بن عمرو التميمي وتحدث بها مع أم المؤمنين عائشة وصاحبي رسول اللَّه ﷺ طلحة والزبير فأذعنوا لها وعذروا عليًا ووافقوا على التفاهم معه على ما يوصلهم إلى الخروج من هذه الفتنة. فما لبث قتلة عثمان أن أنشبوا الحرب بين الفريقين. فالمطالبون بإقامة حدّ اللَّه على قتلة عثمان معذورون لأنهم يطالبون بحق، سواء كانوا من أصحاب الجمل، أو من أهل الشام. وتقصير عليّ في إقامة حد اللَّه كان عن ضرورة قائمة ومعلومة. ولكن إذا كانت حرب البصرة ناشئة عن إنشاب قتلة عثمان الحرب بين الفريقين الأولين، فقد كان من مصلحة الإسلام أن لا تنشب حرب صفين بين الفريقين الآخرين. وكان سبط رسول اللَّه ﷺ الحسن بن علي كارهًا خروج أبيه من المدينة إلى العراق لما يخشاه من نشوب الحرب مع أهل الشام، وهم جبهة الإسلام العسكرية في الجهاد والفتوح. ولو أن عليًا لم يتحرك من الكوفة استعدادًا لهذا القتال لما حرك معاوية ساكنًا. قال شيخ الإسلام ابن تيمية في منهاج السنة (٢: ٢١٩): «لم يكن معاوية ممن يختار الحرب ابتداءً» وانظر المنتقى من منهاج الاعتدال (٢٤٩ و٢٥١ و٢٦٢). ومع ذلك فإن هذه الحرب المثالية =

ولئن اتُّهِم عليٌّ بقتل عثمان، فليس في المدينة أحد من أصحاب النبي ﷺ إلَّا وهو متهم به، أو قُل: معلومٌ قطعًا أنه قتله، لأَنَّ ألف رجل لا يغلبون أربعين ألفًا، جاءوا لقتل عثمان(١). وهبْكَ أن عليًا، وطلحة، والزبير تضافروا علىٰ قتل عثمان، فباقي الصحابة من المهاجرين والأنصار، ومن اعتدَّ فيهم، وضوى إليهم، ماذا صنعوا بالقعود عن نصرته؟ فلا يخلو أن يكون لأنهم رأوا أولئك طلبوا حقًّا، وفعلوا حقًّا، فهذه شهادة قائمة علىٰ عثمان، فلا كلام لأهل الشام. وإن كانوا قعدوا عنه استهزاءًا بالدين، وأنهم لم يكن لهم رأْيٌ في الحال، ولا مبالاة عندهم بالإسلام، ولا فيما يجري فيه من اختلال، فهي ردَّةٌ ليستْ معصيةً. لأن التهاون بحدود الدين والإسلام، وتعريض حرمات الشريعة للتضييع كُفر، وإن كانوا قعدوا لأنهم لم يروا أن يَتعدّوا حدَّ عثمانُ وإشارته، فأيُّ ذنب لهم فيه؟ وأي حجة لمروان، وعبدُاللّه بن الزبير، والحسن، والحسين، وابنُ عمر، وأعيانُ العَشْرة معه في داره،

= هي الحرب الإنسانية الأولى في التاريخ التي جرى فيها المتحاربان معًا على مبادئ الفضائل التي يتمنى حكماء الغرب لو يعمل بها في حروبهم ولو في القرن الحادي والعشرين. وإنَّ كثيرًا من قواعد فقه الحرب في الإسلام لم تكن لتعلم وتدون لولا وقوع هذه الحرب، وللّه في كل أمر حكمة.
من مطبوعة الشيخ الخطيب.

(١) ليس في أهل السنة رجل واحد يتهم عليًا بقتل عثمان، لا في زماننا ولا في زمانه، وقد مضى الكلام على ذلك في هذا الكتاب. وكل ما في الأمر وجود قتلة عثمان مع علي، وموقف علي منهم، وعذره بينه وبين اللّه في موقفه هذا. فنحن جميعًا على رأي القعقاع بن عمرو بأن موقف عليّ موقف ضرورة. غير أن الحمقى من إخباريي الشيعة دسّوا على عليّ أخبارًا تشعر بغير ما كان في قلبه من المحبة والرضا والموالاة والتأييد لعثمان أثناء محنته، فأساءوا بذلك إلى عليّ من حيث يريدون الإساءة إلى عثمان. أما معاوية وفريقه فلم يذكروا عليًا في أمر البغى على عثمان إلا لمناسبة انضواء قتلة عثمان إليه واستعانته بهم. فقتلة عثمان هم الذين أساءوا إلى الإسلام وإلى عثمان وإلى عليّ أيضًا. فاللّه حسيبهم. ولو أن كل المسلمين كانوا كعبدالرحمن بن خالد بن الوليد في حزمه ـ قبل أن تستفحل الفتنة ويفلت الزمام من أيدي العقلاء ـ لما وصلت الأمور إلى ما وصلت إليه.
من مطبوعة الشيخ الخطيب.

يدخلون إليه، ويخرجون عنه في الشَّكَّة والسلاح، والمطالبون ينظرون؟ ولو كان لهم بهم قوة أو آوَوْا إلى ركنٍ شديد، لما مكَّنوا أحدًا أن يراه منهم، ولا يُداخله، وإنما كانوا نَظَّارة. فلو قام في وجوههم الحسن، والحسين، وعبداللَّه بن عمر، وعبداللَّه بن الزبير، ما جسروا، ولو قتلوهم ما بقي علىٰ الأرض منهم حي. ولكن عثمان سلَّم نفسه، فتُرِك ورأْيَه، وهي مسألةُ اجتهاد، كما قدَّمنا(١).

وأيُّ كلام كان يكون لعليٍّ لو كتبت له البيعة، لوحضر عنده وليُّ عثمان و قال له: إنَّ الخليفة قد تمالأ عليه ألفُ نَسَمة حتى قتلوه وهم معلومون . ماذا كان يقول إلَّا «أَثْبِتْ وَخُذْ» وفي يوم كان يثبت، إلا أن يُثبتوا هم أن عثمان كان مستحقًا للقتل(٢).

وتاللَّه لتعلمُنَّ يا معشر المسلمين، أنه ما كان يَثبتُ علىٰ عثمان ظلمٌ أبدًا، و كان يكون الوقت أمكن للطالب، وأرفق في الحال، وأيسر وصولًا إلى المطلوب(٣).

والذي يكشف الغطاء في ذلك أنَّ معاوية لما صار إليه الأمر، لم يمكنه أن يقتل مِن

---

(١) وقد سبق التحدث عن ذلك.

(٢) المؤلف معترف بأن الإثبات كان في متناول اليد، لأن الجريمة مشهودة، والمجرمون أعلنوا فيها فجورهم فلم يتكتموا. ولكن كيف يكون التنفيذ، ومن الذي يقوم به ومدينة الرسول مستكينة تحت وطأة الإرهاب؟ ومن ذا الذي يضمن لعليّ حياته إذا أصدر هذا الحكم؟ أليس هؤلاء هم الذين تداولوا في قتله لما عقدوا مؤتمرهم في ذي قار بعد خطبة عليّ التي ألقاها على الغرائر قبيل مسيره إلى البصرة (الطبري ٥: ١٦٥) ألم يسخط الأشتر على أمير المؤمنين علي بعد وقعة الجمل لأنه ولى ابن عمه عبداللَّه بن عباس على البصرة ولم يولها الأشتر، ففارقه غاضبًا، ولحق به عليّ فتلافى ما يكون منه من الشر (الطبري ٥: ١٩٤). والخوارج على عليّ ألم ينبتوا من هذه النواة؟ ولما قتل علي، ألم يقتل بمثل السلاح الذي قتل به عثمان؟

(٣) كان يكون الوقت أمكن للطالب لو وجدت في المدينة القوة التي كان يتمناها عثمان. ويقال إن قوة من جند الشام كانت خرجت من دمشق قاصدة المدينة، فلما جاءها خبر شهادة أمير المؤمنين عثمان رجعت من الطريق، فبقيت المدينة خاضعة لقتلة عثمان حتى بعد البيعة لعليّ، وهم إن نزلوا على أحكام هذه البيعة فيما لا ضرر منه عليهم، لا ريب أنهم ينقلبون وحوشًا ضارية لو صدرت عليهم أحكام اللَّه بإقامة الحدود فيما ارتكبوا من جرم شنيع.
من مطبوعة الشيخ الخطيب.

قَتَلَةِ عثمان أحدًا، إلا بُحكم، إلَّا من قُتِل في حربٍ بتأويل، أو دُسَّ عليه فيما قيل، حتى انتهى الأمر إلى زمان الحجاج. وهم يقتلون بالتهمة، لا بالحقيقة؛ فتبيَّنَ لكم أنهم ما كانوا في مُلْكهم يفعلون، ما أضحوا له يطلبون. والذي تثلج به صدورُكم، أن النبي ﷺ ذكر في الفتن، وأشار، وبيَّن، وأنذر الخوارج وقال: «**تَقْتُلُهُمْ أَدْنَى الطَّائِفَتَيْنِ إِلَى الْحَقِّ**»[(١)] فبيَّنَ أن كل طائفة منهما تتعلق بالحق، ولكن طائفة عليٍّ أدنى إليه[(٢)]. وقال ـ تعالَىٰ ـ: ﴿وَإِن طَآئِفَتَانِ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱقْتَتَلُوا۟ فَأَصْلِحُوا۟ بَيْنَهُمَا فَإِنۢ بَغَتْ إِحْدَىٰهُمَا عَلَى ٱلْأُخْرَىٰ فَقَـٰتِلُوا۟ ٱلَّتِى تَبْغِى حَتَّىٰ تَفِىٓءَ إِلَىٰٓ أَمْرِ ٱللَّهِ فَإِن فَآءَتْ

---

(١) حديث صحيح: رواه مسلم (١٠٦٥/ ١٤٩، ١٥٠، ١٥١، ١٥٢، ١٥٣) في الزكاة عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه.

(٢) أهــل السنــة المحمدية يدينون للَّه على أن عليًا ومعاوية ومن معهما من أصحاب رسول اللَّه ﷺ كانوا جميعًا من أهل الحق، وكانوا مخلصين في ذلك.
والذي اختلفوا فيه إنما اختلفوا عن اجتهاد، كما يختلف المجتهدون في كل ما يختلفون فيه. وهم ـ لإخلاصهم في اجتهادهم ـ مثابون عليه في حالتي الإصابة والخطأ، وثواب المصيب أضعاف ثواب المخطيء، وليس بعد رسول اللَّه ﷺ بشر معصوم عن أن يخطيء وقد يخطيء بعضهم في أمور ويصيب في أخرى، وكذلك الآخرون. أما من مرق عن الحق في إثارة الفتنة الأولى على عثمان فلا يعد من إحدى الطائفتين اللتين على الحق وإن قاتل معها والتحق بها؛ لأن الذين تلوثت أيديهم ونياتهم وقلوبهم بالبغى الظالم على أمير المؤمنين عثمان ـ كائنًا من كانوا ـ استحقوا إقامة الحد الشرعي عليهم سواء استطاع ولي الأمر أن يقيم عليهم هذا الحد أو لم يستطع. وفي حالة عدم استطاعته فإن مواصلتهم تسعير القتال بين صالحي المسلمين كلما أحسوا منهم بالعزم على الإصلاح والتآخي ـ كما فعلوا في وقعة الجمل وبعدها ـ يعد إصرارًا منهم على الاستمرار في الإجرام ما داموا على ذلك. فإذا قلنا إن الطائفتين كانتا من أهل الحق فإنما نريد أصحاب رسول اللَّه ﷺ الذين كانوا في الطائفتين ومن سار معهم على سنته ﷺ من التابعين، ونرى أن عليًا المبشر بالجنة أعلى مقامًا عند اللَّه من معاوية خال المؤمنين وصاحب رسول رب العالمين، وكلاهما من أهل الخير. وإذا اندس فيهم طوائف من أهل الشر فإن من يعمل مثقال ذرة خيرًا يره ومن يعمل مثقال ذرة شرًا يره.
نقل الحافظ ابن كثير في البداية والنهاية (٧: ٢٧٧) عن عبدالرحمن بن زياد ابن أنعم الشعباني قاضي إفريقية المتوفى سنة ٥٦ كان رجلًا صالحًا من الآمرين بالمعروف، وذكر أهل صِفِّين وفقال: «كانوا عربًا يعرف بعضهم بعضًا في الجاهلية، فالتقوا في الإسلام معهم على =

﴿فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا بِالْعَدْلِ وَأَقْسِطُوا إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ ۝٩﴾ [الحجرات: ٩]؛ فلم يخرجهم عن «**الإيمان**» بالبغي بالتأويل، ولا سلبهم اسمَ «**الأخوَّة**» بقوله بعده: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ فَأَصْلِحُوا بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ﴾ [الحجرات: ١٠] وقال في عمار: «**تَقْتُلُهُ الفِئَةُ البَاغِيَةُ**»(١)، وقال في الحسن: «**ابْنِي هَذَا سَيِّد، وَلَعَلَّ اللَّه أَنْ يُصْلِحَ بِه بَيْنَ فِئَتَيْنِ عَظِيمَتَيْنِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ**»(٢) فحسَّن له خَلْعَهُ نفسَه وإصلاحَه.

وكذلك يروي أنه أذن في الرؤيا لعثمان في أن يستسلم، ويُفْطِر عنده الليلة. فهذه كلها أمور جرت علىٰ رسم النزاع، ولم تخرج عن طريق من طرق الفقه، ولا تعدت سبيل الاجتهاد، الذي يؤجر فيه المصيب عشرة، والمخطئ أجرًا واحدًا(٣).

وما وقع من روايات في كتب التاريخ ـ عدا ما ذكرنا ـ فلا تلتفتوا إلى حرف منها، فإنها كلها باطلة.

= الحمية وسنة الإسلام، فتصابروا، واستحيوا من الفرار، وكانوا إذا تحاجزوا دخل هؤلاء في عسكر هؤلاء وهؤلاء في عسكر هؤلاء، فيستخرجون قتلاهم فيدفنونهم»، قال الشعبي: «هم أهل الجنة، لقي بعضهم بعضًا، فلم يفر أحد من أحد».

من مطبوعة الشيخ الخطيب.

(١) هو حديث صحيح: رواه مسلم (٢٩١٥/ ٧٠) في الفتن عن أبي قتادة ﷺ و(٢٩١٦/ ٧٢) في الفتن عن أم سلمة ﷺ وروى البخاري (٤٤٧) في الصلاة عن أبي سعيد ﷺ أنه ﷺ قال: «وَيْحَ عمَّار تَقْتُلُهُ الفِئَةُ البَاغِيَةُ، يَدْعُوهُم إِلَى الجَنَّةِ وَيَدْعُونَهُ إِلَى النَّارِ». وانظر مسند أحمد (٢/ ١٦١) رقم (٦٤٩٩) عن أبي سعيد.

(٢) رواه البخاري (٢٧٠٤) في الصلح عن أبي بَكْرَة. نفيع بن الحارث الثقفي ﷺ.

(٣) قال شيخ الإسلام ابن تيمية في منهاج السنة (٢: ٢١٩ ـ ٢٢٠): «ولم يكن معاوية ممن يختار الحرب ابتداءً، بل كان من أشد الناس حرصًا على أن لا يكون قتال، وكان غيره أحرص على القتال منه. وقتال صفين، للناس فيه أقوال: فمنهم من يقول كلاهما كان مجتهدًا مصيبًا، كما يقول ذلك كثير من أهل الكلام والفقه والحديث ممن يقول: كل مجتهد مصيب، ويقول: كانا مجتهدين. وهذا قول كثير من الأشعرية والكرامية والفقهاء وغيرهم، وهو قول كثير من أصحاب أبي حنيفة والشافعي وأحمد وغيرهم. وتقول الكرامية: كلاهما إمام مصيب، ويجوز نصب إمامين للحاجة. ومنهم من يقول: بل المصيب أحدهما لا بعينه، وهذا قول طائفة منهم. ومنهم من يقول: عليّ هو المصيب وحده ومعاوية مجتهد مخطيء، كما يقول ذلك طوائف من أهل الكلام والفقهاء أهل المذاهب الأربعة. =

قاصمة التحكيم

وقد تحكَّم الناسُ في التحكيم، فقالوا فيه ما لا يرضي اللَّه، وإذا لاحظتموه بعين المرؤة - دون الديانة - رأيتم أنها سخافة، حَمَلَ علىٰ سَطْرِها في الكتب - في الأكثر - عدمُ الدين، و - في الأقل - جهلٌ مبين. والذي صح من ذلك ما روى الأئمة كخليفة ابن خياط، والدارقُطني: أنه لما خرج الطائفةُ العراقية في مائة ألف، والشامية في سبعين أو تسعين ألفًا، ونزلوا علىٰ الفرات بصِفِّين، اقتتلوا في أول يوم - وهو الثلاثاء - علىٰ الماء فغلب أهل العراق عليه[1]، ثم التقوا يوم الأربعاء لسبع خلون من صفر سنة سبع وثلاثون ويوم الخميس، ويوم الجمعة، وليلة السبت[2]، ورُفعت المصاحف من أهل الشام، ودعوا إلى الصلح، وتفرَّقوا علىٰ أن تجعل كل طائفة أمرها إلى رجل، حتى يكون الرجلان يحكمان بين الدعْوتين بالحق، فكان من جهة

= وقد حكى هذه الأقوال الثلاثة أبو عبداللَّه حامد من أصحاب الإمام أحمد وغيره. ومنهم من يقول. كان الصواب أن لا يكون قتال، وكان ترك القتال خيرًا للطائفتين، فليس في الاقتتال صواب، ولكنْ عليّ كان أقرب إلى الحق من معاوية، والقتال قتال فتنة، ليس بواجب ولا مستحب، وكان ترك القتال خيرًا للطائفتين، مع أن عليًا كان أولى بالحق، وهذا قول أحمد وأكثر أهل الحديث وأكثر أئمة الفقهاء، وهو قول أكابر الصحابة والتابعين لهم بإحسان، وهو قول عمران بن حصين ﷺ وكان ينهى عن بيع السلاح في ذلك القتال ويقول: هو بيع السلاح في الفتنة. وهو قول أسامة بن زيد ومحمد بن مسلمة وابن عمرو سعد بن أبي وقاص وأكثر من بقى من السابقين الأولين من المهاجرين والأنصار ﷺ. ولهذا كان من مذهب أهل السنة الإمساك عما شجر بين الصحابة فإنه قد ثبتت فضائلهم ووجبت موالاتهم ومحبتهم».

من مطبوعة الشيخ الخطيب.

(١) لم يكن القتال على الماء جديًا، وقد قال عمرو بن العاص يومئذ «ليس من النصَف أن نكون ريانين وهم عطاش». والذين تظاهروا في الجيش الشامي بمنع العراقيين عن الماء أرادوا أن يذكروهم بمنعهم الماء عن أمير المؤمنين عثمان في عاصمة خلافته وهو الذي اشترى بئر رومة من ماله ليستقي منه إخوانه المسلمون وبعد اشتراكهم في الماء تناوشوا شهر ذي الحجة من سنة ٣٦ ثم تهادنوا أشهر المحرم من سنة ٣٧، ووقعت وقائع شهر صفر التي سيشير إليها المؤلف.

(٢) وكانت تسمى «ليلة الهرير» اقتتل الناس فيها حتى الصباح.

عليٍّ، أبو موسى الأشعري(١)، ومن جهة معاوية عمرُو بن العاص، وكان أبو موسى رجــلًا تقيًّا، ثقِفًا، فقيهًا، عالمًا، حسبما بيَّناه في كتاب «**سراج المريدين**» أرسله النبي ﷺ إلى اليمن مع مُعاذ، وقدَّمه عمر، وأثنى عليه بالفهم(٢).

وزعمت الطائفة التاريخية الركيكة: أنه كان أبله ضعيفَ الرأي، مخدوعًا في القول، وأنَّ ابن العاص كان ذا دهاءٍ، وأرب، حتى ضُربتْ الأمثالُ بدهائه، تأكيدًا لما أرادت من الفساد. وتبع في ذلك بعضُ الجهال بعضًا، وصنعوا فيها حكايات. وغيرُه من الصحابة كان أحذقَ منه، وأدهى. وإنما بنوا ذلك على أن عمرًا لما غدر أبا موسى في قصة التحكيم، صار له بذلك الذكرُ في الدهاء والمكر، وقالوا: إنهما لمَّا اجتمعا بأذْرُح من دُومَة الجندل(٣)، وتفاوضا اتفقا على أن يخلعا الرجلين(٤)، فقال

(١) وكان آخر العهد بأبي موسى عندما كان واليًا على الكوفة، وجاء دعاة عليّ يحرضون الكوفيين على لبس السلاح والالتحاق بجيش عليّ استعدادًا لما يريدونه من قتال مع أصحاب الجمل في البصرة، ثم مع أنصار معاوية في الشام. فكان أبو موسى يشفق على دماء المسلمين أن تسفك بتحريض الغلاة، ويذكر أمة محمد ﷺ بقول نبيهم في الفتنة «القَاعِدُ فِيهَا خَيْرٌ مِنَ القَائِمِ»، فتركه الأشتر يحدث الناس في المسجد بالحديث النبوي، وأسرع إلى دار الإمارة فاحتلَها، فلما عاد إليها أبو موسى منعه الأشتر من الدخول وقال له: اعتزل إمارتنا. فاعتزلهم أبو موسى واختار الإقامة في قرية يقال لها عُرُض بعيدًا عن الفتن وسفك الدماء. فلما شبع الناس من سفك الدماء واقتنعوا بأن أبا موسى كان ناصحًا للمسلمين في نهيهم عن القتال طلبوا من علي أن يكون أبو موسى هو ممثل العراق في أمر التحكيم؛ لأن الحالة التي كان يدعو إليها هي التي فيها الصلاح فأرسلوا إلى أبي موسى وجاءوا به من عزلته.

(٢) واختصه بكتابه الشهير في القضاء وآدابه وقواعده.

(٣) أذرح: قرية من أعمال الشراة تقع في منطقة بين أراضي شرقي الأردن والمملكة السعودية في الأطراف الجنوبية من بادية الشام.

(٤) من الحقائق ما إذا أسيء التعبير عنه وشابته شوائب المغالطة يوهم غير الحقيقة، فينشأ عن ذلك الاختلاف في الحكم عليه. ومن ذلك حادثة التحكيم وقول المغالطين: إن أبا موسى وعمرًا اتفقا على خلع الرجلين، فخلعهما أبو موسى، واكتفى عمرو بخلع عليّ دون معاوية. وأصل المغالطة من تجاهل المغالطين أن معاوية لم يكن خليفة، ولا هو ادعى الخلافة يومئذ حتى يحتاج عمرو إلى خلعها عنه. بل إن أبا موسى وعمرًا اتفقا على أن يعهدا بأمر الخلافة على المسلمين إلى الموجودين على قيد الحياة من أعيان الصحابة الذين توفي رسول الله ﷺ =

عمرو لأبي موسى: اسبق بالقول، فتقدَّم فقال: إني نظرتُ فخلعتُ عليًّا عن الأمر، ولينظر المسلمون لأنفسهم، كما خلعتُ سيفي هذا عن عاتقي وأخرجه من عنقه، فوضعه في الأرض، وقام عمرو فوضع سيفه بالأرض وقال: إني نظرتُ فأثبتُّ معاوية في الأمر(١)، كما أُثبت سيفي هذا في عاتقي، وتقلَّده، فأنكر أبو موسى فقال عمرو: كذلك اتفقنا، وتفرق الجمع على ذلك من الاختلاف.

= وهو عنهم راض. واتفاقُ الحكمين على ذلك لا يتناول معاوية؛ لأنه لم يكن خليفة، ولم يقاتل على الخلافة، وإنما كان يطالب بإقامة الحد الشرعي على الذين اشتركوا في قتل عثمان. فلما وقع التحكيم على إمامة المسلمين، واتفق الحكمان على ترك النظر فيها إلى كبار الصحابة وأعيانهم تناول التحكيم شيئًا واحدًا هو الإمامة. أما التصرف العملي في إدارة البلاد التي كانت تحت يد كل من الرجلين المتحاربين فبقي كما كان: عليٌّ متصرف في البلاد التي تحت حكمه، ومعاوية متصرف في البلاد التي تحت حكمه، فالتحكيم لم يقع في خداع ولا مكر، ولم تتخلَّله بلاهة ولا غفلة. وكان يكون محلًا للمكر أو الغفلة لو أن عمرًا أعلن في نتيجة التحكيم أنه ولى معاوية إمارة المؤمنين وخلافة المسلمين، وهذا ما لم يعلنه عمرو، ولا ادعاه معاوية، ولم يقل به أحد في الثلاثة عشر قرنًا الماضية. وخلافة معاوية لم تبدأ إلا بعد الصلح مع الحسن بن علي، وقد تمت بمبايعة الحسن لمعاوية، ومن ذلك اليوم فقط سمي معاوية أمير المؤمنين. فعمرو لم يغالط أبا موسى ولم يخدعه؛ لأنه لم يعط معاوية شيئًا جديدًا، ولم يقرر في التحكيم غير الذي قرره أبو موسى. ولم يخرج عما اتفقا عليه معًا، فبقيت العراق والحجاز وما يتبعهما تحت يد من كانت تحت يده من قبل، وبقيت الشام وما يتبعها تحت يد من كانت تحت يده من قبل، وتعلقت الإمامة بما سيكون من اتفاق أعيان الصحابة عليهما، وأي ذنب لعمرو في أي شيء مما وقع؟ إن البلاهة لم تكن من أبي موسى، ولكن ممن يريد أن يفهم الوقائع على غير ما وقعت عليه. فليفهمها كل من شاء كما يشاء. أما هي فظاهرة واضحة لكل من يراها كما هي (من مطبوعة الشيخ الخطيب).

(١) أيُّ أمر؟ إن كان الاستمرار في إدارة البلاد التي تحت يده، فإن هذا الأمر ماض على معاوية وعليّ معًا، فكل منهما باق في الحكم على ما تحت يده. وإن كان المراد بالأمر أمر الإمامة العامة وإمارة المؤمنين فإن معاوية لم يكن إمامًا - أي خليفة - حتى يثبته عمرو كما كان. وقد أوضحنا هذه الحقيقة في الفقرة السابقة. وهذه هي نقطة المغالطة التي هزأ بها مؤرخو الإفك المفترى فسخروا بجميع قرائهم وأوهموهم بأن هناك خليفتين أو أميرين للمؤمنين، وأن الاتفاق بين الحكمين كان على خلعهما معًا، وأن أبا موسى خلع الخليفتين تنفيذًا للاتفاق، وأن عمرًا خلع أحدهما وأبقى الآخر خليفة خلافًا للاتفاق. وهذا كله كذب وإفك وبهتان. والذي فعله عمرو هو نفس الذي فعله أبو موسى لا يفترق عنه قط في نقير ولا قطمير. وبقي =

عاصمة

قال القاضي أبو بكر رضي الله عنه: هذا كله كذب صراح، ما جرى منه قطُّ حرفٌ، وإنما هو شيءٌ اخترعته المبتدعة، ووضعته التاريخية للملوك، فتوارَثه أهلُ المجانة والجهارة بمعاصي اللَّه والبِدَع[1]. وإنما الذي روى الأئمة الثقات الأثْبَات أنهما لما اجتمعا

= أمر الإمامة والخلافة أو إمارة المؤمنين معلقًا على نظر أعيان الصحابة ليروا فيه رأيهم متى شاءوا وكيف شاءوا. وإذا كانت هذه الخطوة الثانية لم تتم فما في ذلك تقصير من أبي موسى ولا من عمرو، فهما قد قاما بمهمتهما بحسب ما أدى إليه اجتهادهما واقتناعهما ولو لم تكلفهما الطائفتان معًا بأداء هذه المهمة لما تعرضا لها، ولا أبديا رأيًا فيها. ولو كان موقف أبي موسى في هذا الحادث التاريخي العظيم موقف بلاهة وفشل لكان ذلك سبة عليه في التاريخ، وإن الأجيال التي بعده فهمت موقفه على أنه من مفاخره التي كتب اللَّه له بها النجاح والسداد، حتى قال ذو الرمة الشاعر يخاطب حفيده بلال بن أبي بردة بن أبي موسى:

أبوك تلافى الدين والناس بعدما ... تشاءوا وبيت الدين منقطع الكسر
فشد إصار الدين أيام أذرح ... ورد حروبًا قد لقحن إلى عقر

(١) إن التاريخ الإسلامي لم يبدأ تدوينه إلا بعد زوال بني أمية وقيام دول لا يسر رجالها التحدث بمفاخر ذلك الماضي، ومحاسن أهله. فتولى تدوين تاريخ الإسلام ثلاث طوائف: طائفة كانت تنشد العيش والجدة من التقرب إلى مبغضي بني أمية بما تكتبه وتؤلفه. وطائفة ظنت أن التدوين لا يتم، ولا يكون التقرب إلى اللَّه، إلا بتشويه سمعة أبي بكر وعمر وعثمان وبني عبد شمس جميعًا. وطائفة ثالثة من أهل الإنصاف والدين ـ كالطبري وابن عساكر وابن الأثير وابن كثير ـ رأت أن من الإنصاف أن تجمع أخبار الإخباريين من كل المذاهب والمشارب ـ كلوط بن يحيى الشيعي المحترق، وسيف بن عمر العراقي المعتدل، ولعل بعضهم اضطر إلى ذلك إرضاءً لجهات كان يشعر بقوتها ومكانتها. وقد أثبت أكثر هؤلاء أسماء رواة الأخبار التي أوردوها ليكون الباحث على بصيرة من كل خبر بالبحث عن حال راويه، وقد وصلت إلينا هذه التركة لا على أنها هي تاريخنا، بل على أنها مادة غزيرة للدرس والبحث يستخرج منها تاريخنا، وهذا ممكن وميسور إذا تولاه من يلاحظ مواطن القوة والضعف في هذه المراجع، وله من الألمعية ما يستخلص به حقيقة ما وقع ويجردُّها عن الذي لم يقع، مكتفيًا بأصول الأخبار الصحيحة مجردة عن الزيادات الطارئة عليها. وإن الرجوع إلى كتب السنة، وملاحظات أئمة الأمة. مما يسهل هذه المهمة. وقد آن لنا أن نقوم بهذا الواجب الذي أبطأنا فيه كل الإبطاء، وأول من استيقظ في عصرنا للدسائس المدسوسة على تاريخ بني أمية العلامة الهندي الكبير الشيخ شبلي النعماني في انتقاده لكتب جرجي =

للنظر في الأمر في عصبة كريمة من الناس، منهم عبدالله بن عمر، ونحوه، عزل عمرو معاوية(١).

وذكر الدارقُطْني سنده عن حُصين بن المنذر(٢) قال: لما عزل عمرو معاوية جاءَ [أي حصين بن المنذر] فضرب فسطاطه قريبًا من فسطاط معاوية ثم جعل يتكلم فبلغ نبؤة معاوية، فأرسل إليه فقال: إنه بلغني عن هذا [أي عن عمرو] كذا وكذا(٣)، فاذهب فانظر ما هذا الذي بلغني عنه، فأتيته فقلت: أخبرني عن الأمر الذي وُلِّيتَ أنت، وأبو موسى، كيف صنعتما فيه؟ قال: قد قال الناس في ذلك ما قالوا، والله ما كان الأمر علىٰ ما قالوا(٤)، ولكن قلت لأبي موسى: ما ترى في هذا الأمر؟ قال: أرى أنه في النَّفَرِ الذين تُوفِّي رسول الله ﷺ وهو عنهم راضٍ. قلت: فأين تجعلني أنا ومعاوية؟ فقال:إن يُستَعنْ بكما ففيكما معونة، وإن يُستغْن عنكما، فطالما استغنى أمر الله عنكما. قال: فكانت هي التي قتل معاوية نفسه منها، فأتيته فأخبرته [أي: فأتى حصين معاوية فأخبره] أن الذي بلغه عنه كما بلغه، فأرسل إلى أبي الأعور الذكواني(٥) فبعثه في خيله، فخرج يركض فرسه، ويقول: أين عدوُّ الله؟ أين هذا الفاسق؟ قال أبو يوسف(٦): أظنه قال: إنما يريد حوباء نفسه، فخرج

زيدان، ثم أخذ أهل الألمعية من المنصفين في دراسة الحقائق، فبدأت تظهر لهم وللناس منيرة مشرقة، ولا يبعد - إذا استمر هذا الجهاد في سبيل الحق - أن يتغير فهم المسلمين لتاريخهم، ويدركوا أسرار ما وقع في ماضيهم من معجزات.

(١) أي بتقريره مع أبي موسى أن إمامة المسلمين يترك النظر فيها إلى أعيان الصحابة.

(٢) قال الدارقطني: حدثنا إبراهيم بن همام، حدثنا أبو يوسف الفلوسي، وهو: يعقوب بن عبدالرحمن بن جرير، حدثنا الأسود بن شيبان، عن عبدالله بن مضارب عن حصين بن المنذر (وحصين من خواص عليّ الذين حاربوا معه).

(٣) أي عزله عليًا ومعاوية، وتفويضه الأمر إلى كبار الصحابة.

(٤) أي أنهما لم يعزلا، ولم يوليا، ولكن تركا الأمر لأعيان الصحابة.

(٥) هو أبو الأعور السلمى (وذكوان قبيلة من سُليم) واسمه عمرو بن سفيان، كان من كبار قواد معاوية. وفي حرب صفين طلب الأشتر أن يبارزه، فترفع أبو الأعور السلمى عن ذلك؛ لأنه لم ير الأشتر من أنداده. انظر المنتقى من منهاج الاعتدال ص ٢٦٤.

(٦) أي: الفلوسي راوي هذا الخبر عن الأسود بن شيبان عن عبدالله بن مضارب عن حصين.

عمرو إلى فرس تحت فسطاطه فجال عريانًا فخرج يركضه نحو فسطاط معاوية وهو يقول: «**إن الضَّجُورَ قد تحتَلبُ العُلْبة، يا معاوية إن الضجور قد تحتلب العلبة**»(١) فقال معاوية: «**احسبه، وتربذ الحالب فتدق أنفه، وتكفأ إناءه**»(٢) قال الدارقطني - وذكر سندًا عدلًا -(٣): ربعي عن أبي موسى عن عمرو بن العاص قال: والله لئن كان أبو بكر وعمر تركا هذا المال، وهو يحل لهما منه شيء لقد غُبِنا، ونَقَصَ رأيُهما. وأيم الله ما كانا مغبونين، ولا ناقصي الرأي، ولئن كانا امرأين يحرم عليهما من هذا المال الذي أصبناه بعدهما، لقد هلكنا. وأيم الله! ما جاء الوهم إلا من قِبَلِنا(٤).

فهذا كان بدء الحديث ومنتهاه. فأعرِضُوا عن الغاوين، وازجروا العاوين، وعرِّجوا عن سبيل الناكثين إلى سنن المهتدين، وأمسكوا الألسنة عن السابقين إلى الدِّين. وإياكم أن تكونوا يوم القيامة من الهالكين بخصومة أصحاب رسول الله ﷺ، فقد هلك من كان أصحاب النبي خصمه، ودَعُوا ما مضى، فقد قضى الله فيه ما قضى. وخذوا لأنفسكم الجِدَّ فيما [illegible]مكم اعتقادًا وعملًا، ولا تسترسلوا بألسنتكم فيما لا يعنيكم مع كل ماجن اتخذ الدين [illegible]لًا، وأحسِنوا فإن الله لا يضيع أجر من أحسن عملا، ورحم الله الربيع بن خثيم(٥)، فإنه لما قيل له: قُتِل الحسين. قال: أَقَتَلُوهُ؟

---

(١) **الضجور**: الناقة التي ترغو وتعربد عند الحلب. و«قَدْ تَحْلُبُ الضَّجُور العُلْبَةَ»: مثَل، ومعناه: إن الناقة التي ترغو قد تحلب ما يملأ العلبة، وهي قدح ضخم يحلب فيه اللبن، يضربونه للسيىء الخلق قد يصاب منه الرفق واللين، وللبخيل قد يستخرج منه المال.

(٢) ربذت يده بالقداح أي: خفت: والربذ: خفة القوائم في المشي، وخفة الأصابع في العمل. وفلان ذو ربذات: أي: ذو فلتات، وكثير السقط في كلامه.

(٣) قال حدثنا محمد بن عبدالله بن إبراهيم ودعلج بن أحمد قالا: حدثنا محمد ابن أحمد بن النضر، حدثنا معاوية بن عمرو، حدثنا زائدة، عن عبدالله بن عمر، عن ربعى.. الخ وربعى هو ابن حراش العبسي أبو مريم الكوفي.

(٤) أورد المؤلف هذا الخبر للدلالة على ورع عمرو ومحاسبته لنفسه وتذكيرها بسيرة السلف.

(٥) هو من تلاميذ عبدالله بن مسعود وأبي أيوب الأنصاري وعمرو بن ميمون، وأخذ عنه الإمام الشعبي وإبراهيم النخعي وأبو بردة. قال له ابن مسعود: لو رآك النبي ﷺ لأحبك. توفى سنة ٦٤. من مطبوعة الشيخ الخطيب - رحمه الله -.

قالوا: نعم. فقال: ﴿ٱللَّهُمَّ فَاطِرَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ عَٰلِمَ ٱلْغَيْبِ وَٱلشَّهَٰدَةِ أَنتَ تَحْكُمُ بَيْنَ عِبَادِكَ فِي مَا كَانُوا۟ فِيهِ يَخْتَلِفُونَ﴾ [الزمر: ٤٦] ولم يزد على هذا أبدًا. فهذا العقل والدين، والكف عن أحوال المسلمين، والتسليم لرب العالمين.

قاصمة

فإن قيل: إنما يكون ذلك في المعاني التي تُشكل، وأما هذه الأمور كلها فلا إشكال فيها؛ لأن النبي ﷺ نص على استخلاف عليٍّ بعده، فقال: «**أَنْتَ مِنِّي بِمَنْزِلَةِ هَارُونَ مِنْ مُوسَى إِلَّا أَنَّه لَا نَبِيَّ بَعْدِي**[(١)]»، وقال: «**اللَّهُمْ وَالِ مَنْ وَالَاهُ، وَعَادِ مَنْ عَادَاهُ، وانْصُرْ مَنْ نَصَرَهُ، وَاخْذُلْ مَنْ خَذَلَهُ**[(٢)]» فلم يبق بعد هذا خلاف لمعاند، فتعدَّى عليه أبو بكر واقتعد في غير موضعه، ثم خلفه في التعدي عمر، ثم رجي أن يوفق عمر للرجوع إلى الحق فأبهم الحال، وجعلها شورى قصْدًا للخلاف الذي سمع من النبي ﷺ، ثم تحيَّل ابنُ عوف حتى ردَّها عنه، إلى عثمان، ثم قتل عثمان لتسوُّره على الخلافة، وعلى أحكام الشريعة، وصار الأمر إلى عليٍّ بالحق الإلهي النبوي، فنازعه مَنْ عَاقَده، وخالف عليه مَنْ بايعه، ونقض عهدَه من شدَّه، وانتدب

---

(١) رواه البخاري (٣٧٠٦) في فضائل الصحابة، مسلم (٢٤٠٤/ ٣٢ مكرر) في فضائل الصحابة عن سهل بن سعد الساعدي رضي الله عنه.

(٢) الحديث رواه الترمذي (٣٧٩٧) في المناقب وابن ماجه (٩/ ٤٢)، والنسائي (٩٠) في الخصائص عن عامر بن واثلة عن علي رضي الله عنه وفيه أن النبي ﷺ قال: «مَنْ كُنْتُ مَوْلَاهُ فَعَلِيٌّ مَوْلَاهُ اللَّهُمَّ وَالِ مَنْ وَالَاهُ، وَعَادِ مَنْ عَادَاهُ».

قال الطيبي: لا يستقيم أن نحمل الولاية على الإمامة التي هي التصرف في أمور المؤمنين؛ لأنَّه المتصرف المستقل في حياته ﷺ هو هو لا غيره، فيجب أن يُحمل على المحبة وولاء الإسلام ونحوهما.

تحفة الأحوذي (١٠/ ٢١٥ - ٢١٦).

وقال المناوي (خصّه بذلك: لمزيد علمه - أي: علي - ودقائق مستنبطاته وفهمه، وحُسن سيرته، وصفاء سريرته، وكرم شيمته، ورسوخ قدمه).

فيض القدير (٦/ ٢١٧) للمناوي.

أهلُ الشام مع معاوية إلى الفسوق في الدين، بل الكفر(١). وهذه حقيقة مذهبهم(٢) أن الكلَّ منهم كفرة(٣)؛ لأن مِنْ مذهبهم التكفير بالذنوب(٤). و كيف تقول هذه الطائفة التي تُسمَّى بالإمامية: أن كل عاصٍ بكبيرة كافر(٥) علىٰ رسم القدرية(٦)، ولا أَعْصَى من الخلفاء المذكورين(٧)، ومَنْ ساعدهم علىٰ أمرهم. وأصحابُ محمدٍ أحرصُ الناس علىٰ دنيا، وأقلهم حميَّةً علىٰ دين، وأهدمهم لقاعدة و شريعة(٨).

(١) هذا من كلام أهل هذه القاصمة، وهم أهل الفتنة خاصة الشيعة، ولم يكفرهم عليّ ولا فسقهم وإنما هم: (إخواننا بغوا علينا) وليس لعلي حق في الخلافة ولا لغيره إلا بالبيعة المنعقدة له، وهكذا تمت له فاستحق ﷺ الخلافة، ونعوذ باللَّه من اتهام صحابة رسول اللَّه بالتحايل، أو التسور على الخلافة، فكم من أحمق يؤمر بالترضي عنهم فيسبهم ويلعنهم، وكأنه يقول: النبي رجل سوء وصحابته رجال سوء!! إذ ـ حاشا للَّه ـ فإن الطعن في الصحابة طعن في رسول اللَّه، وما علمنا أحدًا طعن فيهم إلا الروافض، وما هذا إلا لهوى في نفوسهم همه تقويض أركان الشريعة التي روى أركانها الصحابة، فإن فسقوا انهدمت فلا يبقى منها شيء فاحذر ـ يرحمك اللَّه ـ.

(٢) أي مذهب الشيعة الروافض قبحهم اللَّه، من أعداء الصحابة.

(٣) لكنهم يمسكون عن سلمان، وأبي ذر، والمقداد، وعمّار، وحذيفة، وأبي الهيثم بن التيهان، وأبي أيوب، وخزيمة بن ثابت، وأبي سعيد، وأغلب الظن أن ذلك لوجود هذه الفتنة في معسكر علي ﷺ أو عداؤهم لبني أمية خاصة، وأكثر الشيعة على تفسيق الصحابة. وقال الذهبي ـ رحمه اللَّه ـ: ومَن سبّ الصحابة فقد بارز اللَّه بالمحاربة، بل من سبّ المسلمين وآذاهم وازدراهم فذلك من الكبائر؛ فما الظن بمن سبّ أفضل الخلق بعد رسول اللَّه ﷺ. الكبائر: (ص ١١٢). وقال في السير (١٦/ ٤٥٧ ـ ٤٥٨): «ومن فضل عليًا على أبي بكر فهو شيعي جلد، ومن أبغض الشيخين فهو رافضي مقيت ومَنْ سبهما واعتقد أنهما ليسا بإمامين هدى فهو من غلاة الرافضة أبعدهم اللَّه» ا.هـ.

(٤) وإمامهم معصوم من الخطأ يتنزل عليه الوحي ليلة القدر من كل عام حتى قيام الساعة!!

(٥) والكبيرة عندهم ليست ككبيرة أهل السُّنة، إذ يعتبرون سبّ أبي بكر وعمر والصحابة، وقتل أهل السُّنة، وإضلالهم قُربى إلى اللَّه.

(٦) القدرية: نُفاة القدر، وحصل ذلك بعدما اتصل المعتزلة بالشيعة في دولة بني بويه (البويهيين) كما في منهاج السُّنة (٢/ ٢٤).

(٧) قصد الراشدين الثلاثة ﷺ.

(٨) ولا ندري لماذا يصر بعضهم على التقريب بين أهل السُّنة وهؤلاء الأنجاس ويقول: إخواننا الشيعة!! واللَّه ما هم لنا بإخوة، ولا نحن لهم بإخوة، ولقد فعلوا ما فعلوا حين فتحوا بغداد =

عاصمة

قال القاضي أبو بكر ﷺ: يكفيك من شرٍّ سماعه، فكيف التململ به. خمسمائة عام كُمَّلا إلى يوم مقالي هذا لا ينقص منها يوم، ولا يزيد يوم وهو مهل شعبان سنة ست وثلاثين وخمسمائة، ماذا يرجى بعد التمام إلا النقص ما رضيت اليهود والنصارى في أصحاب موسى وعيسى بما رضيت به الروافض في أصحاب محمد ﷺ حين حكموا عليهم بأنهم قد اتفقوا علىٰ الكفر والباطل(١). فما يُرجى من هؤلاء، وما يستبقى منهم؟ وقد قال الله ـ تَعَالَىٰ ـ: ﴿وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مِنكُمْ﴾ [النور: ٥٥] وهذا قولٌ صِدْقٌ، ووعدٌ حقٌّ. وقد انقرض عصرهم، ولا خليفة فيهم، ولا تمكين، ولا أمن ولا سكون إلا في ظلم، وتعدٍّ، وغضب، وهرج، وتشتيت كلمة، وإثارة ثائرة.

وقد أجمعت الأمة علىٰ أن النبي ﷺ ما نصَّ علىٰ أحد يكون مِنْ بعده(٢)، وقد

للتتار، ولا زالت سجونهم ملأى بأهل السُّنة.

(١) أخرج الحافظ ابن عساكر (٤: ١٦٥) أن المثنى بن الحسن السبط بن علي ابن أبي طالب قال لرجل من الرافضة: «والله لئن أمكننا الله منكم لنقطعن أيديكم وأرجلكم، ثم لا نقبل منكم توبة». فقال له رجل. لم لا تقبل منهم توبة؟ قال: نحن أعلم بهؤلاء منكم. إن هؤلاء إن شاءوا صدقوكم، وإن شاءوا كذبوكم وزعموا أن ذلك يستقيم لهم في (التقية). ويلك! إن التقية هي باب رخصة للمسلم، إذا اضطر إليها وخاف من ذي سلطان أعطاه غير ما في نفسه يدرأ عن ذمة الله، وليست باب فضل، إنما الفضل في القيام بأمر الله وقول الحق. وأيم الله ما بلغ من التقية أن يجعل بها لعبد من عباد الله أن يُضل عباد الله».

من مطبوعة الشيخ الخطيب رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

(٢) ولو كانت وصية رسول الله ﷺ لما تركها علي من عهد أبي بكر، ولطالب بها، ومعه يومها بنو أمية وبنو هاشم، ومعه فاطمة بنت رسول الله ولو أشارت بيدها لانضوى الكل تحت لوائها، لكنه ﷺ لم يفعل لا عن ضعف، ولا عن خوف، ولكنه لم ير من رسول الله إشارة إلى خليفة من بعده إلا الصديق ﷺ. ولو كان عليّ يعلم من رسول الله أمره له بالخلافة لاتهمناه بالتقصير والقعود عن تنفيذ أمر النبي ﷺ وبذلك يكون عاصيًا لكن هذا ما حدث، ولا قال به أحدٌ من آل البيت لكن مدعي الولاء والمحبة لهم يدندنون بهذا الهوى في نفوسهم، وعن جهلٍ والله قالوا به.

قال العباس لعليٍّ فيما روى عبدالله ابنه قال عبدالله بن عباس: خرج عليٌّ بن أبي طالب رضي الله عنه من عند رسول الله ﷺ في وجعه الذي توفي فيه، فقال الناس: يا أبا حسن كيف أصبح رسول الله ﷺ؟ قال: أصبح بحمد الله بارئًا. فأخذ بيده عباس بن عبدالمطلب، فقال له: أنت والله بعد ثلاث عبدالعصا وإني والله لأرى رسول الله ﷺ سوف يتوفى من وجعه هذا، إني لأعرف وجوه بني عبدالمطلب عند الموت، اذهب بنا إلى رسول الله فلنسأله فيمن يكون هذا الأمر بعده، فإن كان فينا علمنا ذلك، وإن كان في غيرنا علمناه فأوصى بنا. فقال علي: إنَّا والله لئن سألناها رسول الله فمنعناها لا يعطيناها الناس بعده، وإني والله لا أسألها رسول الله ﷺ[(١)].

قال القاضي أبو بكر رضي الله عنه: رأي العباس عندي أصح، وأقرب إلى الآخرة، والتصريح بالتحقيق. وهذا يبطل قول مدعي الإشارة باستخلاف عليٍّ، فكيف أن يُدَّعي فيه نص؟!. فأما أبو بكر فقد جاءت امرأة إلى النبيِّ ـ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ـ فسألته شيئًا فأمرها أن ترجع إليه قالت له: فإن لم أجدك ـ كأنها تعني الموت ـ قال: تجدين أبا بكر[(٢)]. وقال النبي ﷺ لعمر وقد وقع بينه وبين أبي بكر كلام، فتمعَّر[(٣)] وجه النبي، حتى أشفق من ذلك أبو بكر، وقال النبي: «**هَلْ أَنْتُمْ تَارِكُوا لِي صَاحِبِي ـ مَرَّتَيْنِ ـ إِنِّي بُعِثْتُ إِلَيْكُمْ فَقُلْتُمْ كَذَبْتَ، وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: صَدَقْتَ، أَلَا إِنِّي أَبْرَأُ إِلَى كُلِّ خَلِيلٍ مِنْ خُلَّتِهِ**[(٤)]»، وقال النبي: «**لَوْ كُنْتُ مُتَّخِذًا فِي الإِسْلَامِ خَلِيلًا، لَاتَّخَذْتُ أَبَا بَكْرٍ خَلِيلًا، وَلَكِنْ أَخِي وَصَاحِبِي**[(٥)]**، وَقَدْ اتَّخَذَ اللَّهُ صَاحِبَكُمْ خَلِيلًا، لَا تَبْقَيَنَّ فِي الْمَسْجِدِ خَوْخَةٌ**[(٦)] **إِلَّا خَوْخَةُ أَبِي بَكْرٍ**[(٧)]». وقد قال النبي ﷺ: «**بَيْنَمَا أَنَا نَائِمٌ رَأَيْتُنِي**

---

(١) سبق تخريج الحديث عند البخاري.

(٢) رواه البخاري (٣٦٥٩) في فضائل الصحابة، مسلم (٢٣٨٦/ ١٠) في فضائل الصحابة عن جبير بن مطعم رضي الله عنه.

(٣) تمعّر: تغير لونه فاربدّ أو احمرّ.

(٤) رواه البخاري (٣٦٦١) في فضائل الصحابة منفردًا به عن مسلم ضمن حديث طويل.

(٥) رواه البخاري (٣٦٥٦) في فضائل الصحابة عن ابن عباس، وبنحوه مسلم (٢٣٨٣) عن ابن مسعود.

(٦) خوخة: باب أو فتحة.

(٧) هذه الزيادة ليست من الحديث لكنها عند البخاري (٣٦٥٤) في فضائل الصحابة، =

عَلَى قَلِيبٍ[(١)] عَلَيهَا دَلْوٌ فَنَزَعْتُ مِنهَا مَا شَاءَ اللَّه ثُمَّ أَخَذَهَا ابْنُ أَبِي قُحَافَةَ فَنَزَعَ مِنْهَا ذَنُوبًا أَوْ ذَنُوبَيْنِ[(٢)] وَفِي نَزْعِه ضَعْفٌ وَاللَّه يَغفِرُ لَهُ، ثُمَّ استحَالَتْ غَرْبًا[(٣)] فَأَخَذَهَا ابْنُ الخَطَّابِ، فَلَمْ أَرَ عَبْقرِيًا مِنَ النَّاسِ يَنْزِعُ نَزْعَ عُمَر، حتى ضَرَبَ النَّاسُ بِعَطَنٍ[(٤)]».

وقد ثبت أن النبي ﷺ صعد أُحدًا، وأبو بكر وعمر وعثمان فرجف بهم فقال: «اثبتْ أُحد فإنَّما عَلَيْكَ نبيٌّ وَصِدِّيقٌ وَشَهِيدَانِ[(٥)]» وقال ﷺ: «إِنَّهُ كَانَ فِيمَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ رِجَالٌ يُكَلَّمون مِنْ غَيْرِ أَنْ يَكُونُوا أَنْبِيَاءَ، فَإِنْ يَكُنْ فِي أُمَّتي مِنْهُمْ أَحَدٌ فعُمَرُ[(٦)]» وقال النبي لعائشة في مرضه: «أدعي لِي أَبَاكِ وَأَخَاكِ حتى أَكْتُبَ كِتَابًا، فَإِنِّي أَخَاف أَنْ يَتَمَنَّى مُتمَنٍّ وَيَقُولُ: أَنَا أَوْلَى، وَيَأْبَى اللَّه والمُؤمِنُونَ إِلَا أَبَا بَكْرٍ[(٧)]» وقال ابن عباس: (إِنَّ رَجُلًا أَتَى النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّه إِنِّي أَرَى اللَّيْلَةَ فِي المَنَام ظُلَّةً تَنْطِفُ السَّمْنَ وَالعَسَلَ، فَأَرَى النَّاسَ يَتَكَفَّفُونَ بِأَيْدِيهِمْ، فَالمُسْتَكْثِرُ وَالمُسْتَقِلُ، وَأَرَى سَبَبًا وَاصِلًا مِنَ السَّمَاءِ إِلَى الأَرْضِ، فَأَرَاكَ أَخَذْتَ بِهِ فَعَلَوْتَ ثُمَّ أَخَذَ بِهِ رَجُلٌ مِنْ بَعْدِكَ فَعَلا، ثُمَّ أَخَذَ بِه رَجُلٌ آخرُ فَعَلا ثُمَّ أَخَذ بِه رَجُلٌ آخرُ فَانْقَطَعَ ثُمَّ وُصِلَ لَه فَعَلا ـ وذكر الحديث ـ ثم عبَّرها أبو بكر فقال: أَمَّا السَّبَبُ الواصلُ مِنَ السَّمَاءِ فَالحقُّ الَّذِي أنتَ عَلَيْهِ، فَأَخذْتهُ فَيُعْلِيكَ اللَّهُ ثم يأخذ به رجلٌ آخر من بعدك، فيعلُوْ بِهِ ثم يَأْخُذُهُ رَجُلٌ آخَر، فَيَعْلُو بِه، ثُمَّ يَأْخُذُهُ رَجُلٌ آخرُ فَيَنْقَطِعُ بِهِ، ثُمَّ يُوصَلُ لهُ فَيَعْلُو بِهِ[(٨)]، وصح أن النبي قال ذات يوم: «مَنْ رَأَى مِنْكُمْ رُؤْيَا؟»

= ومسلم (٢٣٨٢/ ٢) في فضائل الصحابة عن أبي سعيد الخدري ﷺ ونصه: (وَلَوْ كُنْتُ مُتَّخِذًا خَلِيلًا غَيْرَ رَبِّي لَاتَّخَذْتُ أَبَا بَكْرٍ خَلِيلًا، وَلَكِنْ أُخُوَّةَ الإِسْلَامِ وَمَوَدَّتَهُ، لَا يَبْقَيَنَّ فِي المَسْجِدِ بَابٌ إلا سُدّ إِلَا بَابَ أَبِي بَكْرٍ) (وخوخة) عند مسلم في روايته بدلًا من (باب).

(١) القَليب: البئر غير المطوية.

(٢) الذَّنوب: الدلو العظمية، وابن أبي قحافة: أبو بكر.

(٣) الغرب: الدلو الواسعة، واستحالت: أي: صارت.

(٤) رواه البخاري (٣٦٣٤) في المناقب، ومسلم (٢٣٩٣/ ١٩) في فضائل الصحابة.

(٥) سبق تخريجه في الصحيحين.

(٦) رواه البخاري (٣٦٨٩) في فضائل الصحابة عن أبي هريرة ﷺ.

(٧) صحيح: أحمد (٦/ ١٤٤) في المسند، والطيالسي (١٥٠٨) في مسنده عن عائشة ﷺ.

(٨) رواه البخاري (٧٠٤٦) في التعبير، مسلم (٢٢٦٩/ ١٧) في الرؤيا عن ابن عباس - رضي اللَّه عنهما.

فَقَالَ رَجُلٌ: أَنَا رَأَيْتُ كَأَنَّ مِيزَانًا نَزَلَ مِنَ السَّمَاءِ فَوُزِنْتَ أَنْتَ وَأَبُو بَكْرٍ فَرَجَحْتَ، وَوُزِنَ أَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ فَرَجَحَ أَبُو بَكْرٍ، وَوُزِنَ عُمَرُ وَعُثْمَانُ فَرَجَحَ عُمَرُ ثُمَّ رُفِعَ الْمِيزَانُ، فَرَأَيْنَا الْكَرَاهِيَةَ فِي وَجْهِ رَسُولِ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ [(١)].

وهذه الأحاديث جبال في البيان، وجبال في التسبيب إلى الحق لمن وفقه الله، ولو لم يكن معكم أيها السُّنيَّة إلا قوله: ﴿إِلَّا تَنصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ ٱللَّهُ إِذْ أَخْرَجَهُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ثَانِىَ ٱثْنَيْنِ إِذْ هُمَا فِى ٱلْغَارِ﴾ [التوبة: ٤٠] فجعلها[(٢)] في نصيب، وجعل أبا بكر في نصيب آخر. وقام معه جميع الصحابة. وإذا تبصَّرتم هذه الحقائق فليس يخفي عنها حال الخلفاء في جلالهم، وولايتهم، وترتيبهم خصوصًا وعمومًا وقد قال - تَعَالَىٰ -: ﴿وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مِنكُمْ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِى ٱلْأَرْضِ كَمَا ٱسْتَخْلَفَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ وَلَيُمَكِّنَنَّ لَهُمْ دِينَهُمُ ٱلَّذِى ٱرْتَضَىٰ لَهُمْ وَلَيُبَدِّلَنَّهُم مِّنۢ بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْنًا ۚ يَعْبُدُونَنِى لَا يُشْرِكُونَ بِى شَيْـًٔا﴾ [النور: ٥٥] وإذا لم ينفذ هذا الوعد في الخلفاء فلمن ينفذ؟ وإذا لم يكن فيهم ففيمن يكون؟ والدليل عليه انعقاد الإجماع أنه لم يتقدمهم في الفضيلة أحد إلى يومنا هذا وما بعدهم مختلف فيه، فأولئك مقطوع بهم، متيقن إمامتهم، ثابت نفوذ وعد اللَّه لهم، فإنهم ذبُّوا عن حوزة المسلمين وقاموا بسياسة الدين. قال علماؤنا: ومَنْ بعدهم تَبَعٌ لهم من أئمة الدين، الذين هم أركان الملة، ودعائم الشريعة، الناصحون لعباد الله، الهادون من استرشد إلى الله، فأما من كان من الولاة الظلمة فضرره مقصور علىٰ الدنيا وأحكامها. وأما حُفَّاظ الدين فهم الأئمة العلماء الناصحون لدين اللَّه، وهم أربعة أصناف:

الصنف الأول: حفظوا أخبار رسول اللَّه، وهم بمنزلة الخُزَّان لأقوات المعاش.

الصنف الثاني: علماء الأصول، ذبوا عن دين اللَّه، أهل العناد، وأصحاب البدع،

---

(١) صحيح: أبو داود (٤٦٣٤) في السُّنة، الترمذي (٢٢٨٧) في الرؤيا عن أبي بَكْرة الثقفي ﵁ وصححه الألباني في الموضعين - ط الرياض.

(٢) أي أمة: الإسلام.

فهم شجعان الإسلام، وأبطاله المداعسون عنه في مآزق الضلال(١).

الصنف الثالث: قوم ضبطوا أصول العبادات، وقانون المعاملات، وميزوا المحللات من المحرمات، وأحكموا الجراح والديَّات، وبينوا معاني الأيمان والمنذورات، وفصَّلُوا الأحكام في الدعاوى، فهم في الدين بمنزلة الوكلاء المتصرفين في الأموال.

الصنف الرابع: تجردوا للخدمة، ودأبوا علىٰ العبادة، واعتزلوا الخلق، وهم في الآخرة كخواص الملك في الدنيا.

وقد أوضحنا في كتاب «**سراج المريدين**» في القسم الرابع من علوم القرآن أيُّ المنازل أفضل من هؤلاء الأصناف، وترتيب درجاتهم.

قال القاضي أبو بكر ﷺ: فهذه كلها إشارات أو تصريحات أو دلالات أو تنبيهات، ومجموع ذلك يدل علىٰ صحة ما جرى، وتحقيق ما كان بين الفضلاء، ونقول ـ بعد هذا البيان ـ علىٰ مقام آخر: لو كان هنالك نص علىٰ أبي بكر يُذكر أو علىٰ عليٍّ لم يكن بدٌّ من احتجاج عليٍّ به، أو يحتجَّ له به غيرُه من المهاجرين والأنصار، فأما حديث غدير خُم(٢) فلا حجة فيه؛ لأنه إنما استخلفه في حياته علىٰ المدينة، كما استخلف موسى هارون في حياته عند سفره للمناجاة، علىٰ بني إسرائيل، وقد اتفق الكلُّ من إخوانهم اليهود قاطبة علىٰ أن موسى مات بعد هارون، فأين الخلافة؟

وأما قوله: «**اللَّهم والِ مَنْ والاه**» فكلامٌ صحيح، ودعوةٌ مجابة، وما نعلم أحدًا عاداه إلا الرافضة، فإنهم أنزلوه في غير منزلته، ونسبوا إليه ما لا يليق بدرجته، والزيادة في الحد نقصان من المحدود، ولو تعدى عليها أبو بكر، ما كان المتعدي

---

(١) المُداعسة: المطاعنة والمدافعة.

وذبُّوا: دافعوا.

(٢) سبق تخريج الحديث و(غدير خُم): بينه وبين الجعفة ثلاثة أميال (والغدير: النهر الصغير ـ تصب فيه عينٌ، وحوله شجر كثير ملتف وهي الغيضة التي تُسمى: (خُم) معجم ما استعجم (١/ ٣٦٨).

وحده؛ بل جميع الصحابة، كما قلنا؛ لأنهم ساعدوه علىٰ الباطل. ولا تستغربوا هذا من قولهم، فإنهم يقولون: إن النبي كان مُداريًا لهم ومُمتَحنًا بهم علىٰ نفاقٍ وتقيَّة، وأين أعظم من قوله ـ حين سمع قول عائشة ـ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا ـ مُروا عمر فليصلِّ بالناس ـ: «**إنكن لأنتن صواحب يوسف، مُروا أبا بكر**». وقوله ـ حين سمع صوت عمر ـ: «**يأبى اللَّه ذلك والمسلمون، مُرُوا أبا بَكر فَلْيُصَلِّ بالنَّاس**»[1]. وما قدمنا من تلك الأحاديث. لقد اقتحموا عظيمًا، ولقد افتروا كبيرًا، وما جعلها عمر شورى إلا اقتداءً بأبي بكر إذ قال: (إنْ أَسْتَخْلِفْ فَقَدِ اسْتَخْلَفَ مَنْ هُوَ خَيْرٌ مِنِّي وإنْ لَمْ أَسْتَخْلِفْ فَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَمْ يَسْتَخْلِفْ[2]) فما ردَّ هذه الكلمة أحد. وقال: (أجعلها شورى في النفر الذين تُوفي رسول اللَّه وهو عنهم راضٍ[3]) وقد رضِي عن أكثر منهم، ولكن كانوا خيار الرضا، وشهد لهم بالأهلية للخلافة. وأما قولهم: تحيَّل ابن عوف حتى ردَّها لعثمان. فلئن كانت حيلةً، ولم يكن سواها، فلأن الحول ليس إليه[4]، وإنما كل عمل العباد حيلة، ولو كان القضاء بالحول فالحول والقوة للَّه. وقد علم كل أحد أنه لا يليها إلا واحد، فاستبدَّ عبدالرحمن بن عوف بالأمر، بعد أن أخرج نفسه علىٰ أن يجتهد للمسلمين في الأسدِّ والأشدِّ فكان كما فعل، وولاها من استحقها، ولم يكن غيره أولى منه بها حسبما بينَّاه في «**مراتب الخلافة**» من «**أنوار الفجر**»[5]، وفي غيره من الحديث.

وقُتِل عثمان فلم يبق علىٰ الأرض أحق بها من علي، فجاءته علىٰ قَدَرٍ، في وقتها ومحلِّها، وبيَّن اللَّه علىٰ يده من الأحكام والعلوم ما شاء أن يبين. وقد قال عمر:

---

(١) رواه البخاري (٦٦٤) في الأذان، ومسلم (٤١٨/ ٩١ ـ ٩٢) في صلاة المسافرين وقصرها عن أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها.

(٢) رواه البخاري (٧٢١٨) في الأحكام، مسلم (١٨٢٣/ ١١ ـ ١٢) في الإمارة عن ابن عمر ـ رضي اللَّه عنهما ـ.

(٣) رواه البخاري (٣٧٠٠) في فضائل الصحابة عن عمرو بن ميمون الأزدي.

(٤) بل الحول والقوة للَّه ـ تبارك وتعالى ـ.

(٥) هو كتاب التفسير الكبير للمصنف والواقع في ثمانين مجلدًا.

لولا عليٌ لهلك عمر[(١)]، وظهر من فقهه وعلمه في قتال أهل القبلة، مِنْ استدعائهم ومناظرتهم، وتَرْكِ مبادرتهم، والتقدُّم إليهم قبل نصب الحرب معهم، وندائه: لا تبدأوا بالحرب، ولا يُتْبع مُوَلٍّ، ولا يُجهَزُ علىٰ جريحٍ، ولا تُهاج امرأة، ولم يغنمْ لهم مالًا، وأَمْرُهُ بقبول شهادتهم، والصلاةِ خلفهم، حتى قال أهل العلم: لولا ما جرى، ما عرفنا حكم قتال أهل البغي.

وأما خروج طلحة والزبير، فقد تقدَّم بيانه، وأما تكفيرهم للخلق، فهم الكفار. وقد بيَّنا أحوال أهل الذنوب الذين ليس منهم عليها شر في غير ما كتاب، وشرحناها في كل باب. فإن قيل: فقد قال العباس في عليٍّ ما رواه الأئمة أن العباس وعليًا اختصما عند عمر في شأن أوقاف رسول اللَّه ﷺ فقال العباس لعمر: يا أمير المؤمنين: اقض بيني وبين هذا الظالم، الكاذب، الغادر، الآثم، الجائر[(٢)]. فقال الرهط لعمر: يا أمير المؤمنين اقض بينهما، وأرح أحدهما من الآخر. فقال عمر: تئدكم؛ أنشدكم اللَّه الذي بإذنه تقوم السماء والأرض هل تعلمون أن رسول اللَّه قال: «**لَا نُورثُ مَا تَرَكْنَاهُ صَدَقَةٌ**» يريد بذلك نفسه؟ قالوا: قد قال ذلك. فأقبل عَلَى عليٍّ والعباس فقال: أنشدكما اللَّه هل تعلمان أن رسول اللَّه قال ذلك؟ قالا: نعم قال عمر: إن اللَّه خصَّ رسوله في هذا الفيء بشيء، لم يُعطه أحدًا غيره، فعمل فيها

---

(١) هذا سند منقطع فقد رواه الحسن عن عمر، والحسن لم يدرك عمرًا ﷺ وانظر تأويل مختلف الحديث (١/ ١٦٢) لابن قتيبة.

(٢) في هذه الرواية قال ابن حجر ـ رحمه اللَّه ـ (٦/ ٢٠٦) في فتح الباري: وفي رواية جويرية: (وبين هذا الكاذب الآثم الغادر الخائن)، ولم أر في شيء من الطرق أنه صدر من علي في حق العباس شيءٌ بخلاف ما يفهم قوله في رواية عقيل: (استبا) واستصوب المازري صنيع من حذف هذه الألفاظ من هذا الحديث وقال: لعل بعض الرواة وَهِمَ فيها وإن كانت محفوظة فأجود ما تحمل عليه أن العباس قالها دلالًا على عليّ؛ لأنه كان عنده بمنزلة الولد، فأراد ردعه عمّا يعتقد أنه مخطيء فيه، وأن هذه الأوصاف يتصف بها لو كان يفعل ما يفعله عن عمدٍ) ا.هـ.

قلت: وفي أعراف الناس أن أحدًا لا يقول مثل هذا إلا لدلالٍ له، ولو كان من العباس غير ذلك فالأدب من علي ﷺ هو الشاهد.

رسول اللَّه حياته، فقال أبو بكر: أنا وليُّ رسول اللَّه؛ فقبضها سنتين من إمارته، فعمل فيها بما عمل رسول اللَّه، وأنتما تزعمان أن أبا بكر كاذب، غادر، خائن، واللَّه ليعلم أنه لصادق بارٌّ، راشد، تابع للحق. وذكر الحديث[١].

قلنا: أما قول العباس لعليٍّ، فقول الأب للابن، وذلك علىٰ الرأس محمول، وفي سبيل المغفرة مبذول، وبين الكبار والصغار - فكيف الآباء والأبناء - مغفورٌ موصول. وأما قول عمر: إنهما اعتقدا أن أبا بكر ظالم خائن غادر، وكذلك اعتقدا فيه، فإنما ذلك خبر عن الاختلاف في نازلةٍ وقعت من الأحكام رأى فيها هذان رَأْيًا، ورأى فيها أولئك رأيًا، فحكم أبو بكر وعمر بما رَأَيا، ولم ير العباس وعليٌّ ذلك، ولكن لما حكما سلَّمًا لحكمهما كما يُسلَّم لحكم القاضي في المختلف فيه، والمحكوم عليه يرى أنه قد وهَمَ، ولكنه سَكَت وسلَّمَ. فإن قيل: إنما يكون ذلك - في أول الحال، والأمر لم يظهر - إذا كان الحكم باجتهاد، وإنما كان هذا الحكم علىٰ منع فاطمة والعباس الميراث بقول النبي: «**لَا نُورثُ مَا تَرَكْنَاهُ صَدَقَةٌ**» وعلمه أزواج النبي وأصحابه العشرة، وشهدوا به. فبطل ما قلتموه.

قلنا: يحتمل أن يكون ذلك في أول الحال والأمر لم يظهر بعد، فرأيا أن خبر الواحد في معارضة القرآن، والأصول والحكم المشهور في الدين، لا يُعمل به حتى يتقرر الأمر، فلما تقرر سلَّما، وانقادا بدليل ما قدمنا من الحديث الصحيح إلى آخره. فلينظر فيه. وهذا أيضًا ليس بنص في المسألة؛ لأن قوله: «**لَا نُورثُ مَا تَرَكْنَاهُ صَدَقَةٌ**» يحتمل أن يكون: لا يصح ميراثنا، ولا أنا أهل له، لأنه ليس لي ملك، ولا تلبَّست بشيءٍ من الدنيا، ينتقل عني إلى غيري. ويحتمل أن يكون «**لَا نُورثُ**» حكم. وقوله: «**مَا تَرَكْنَاهُ صَدَقَةٌ**» حكم آخر معين، أخبر به أنه قد أنفذ الصدقة فيما كان بيده من سهمه المتصيِّر إليه بتسويغ اللَّه له. وكان من ذلك مخصوصًا بما لم يوجف المسلمون عليه بخيل ولا ركاب، وكان له سهمه مع المسلمين فيما غنموه مما أُخِذ عنوة. وتحتمل أن تكون «**صدقة**» منصوبًا علىٰ أن يكون حالًا من المتروك.

(١) سبق تخريج الحديث في الصحيح.

وإلى هذا أشار أصحاب أبي حنيفة وهو ضعيف، وقد بيَّناه في موضعه، بيد أنه يأتيك من هذا أن المسألة مجرى الخلاف، ومحل الاجتهاد، وأنها ليست بنصٍّ من النبي. فتحتمل التصويب والتخطئة بين المجتهدين، والله أعلم.

قاصمة

ثم قُتل عليٌّ، قالت الرافضة: فَعَهِدَ إلى الحسن فسلَّمها الحسن إلى معاوية فقيل له: «مُسوِّدُ وجوه المؤمنين»[١] وفسَّقته جماعة من الرافضة، وكفَّرته طائفة لأجل ذلك.

عاصمة

قال القاضي أبو بكر ﷺ: أما قول الرافضة إنه عهد إلى الحسن فباطل، ما عهد إلى أحد[٢]، ولكن البيعة للحسن منعقدة، وهو أحق من معاوية، ومن كثيرٍ من

(١) هذه رواية مضطربة الإسناد، ومتنه منكر: الترمذي (٣٣٥٠) في التفسير عن يوسف بن سعد وقال هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه، ويوسف بن سعد: رجل مجهول.
قلت: وإنما قالوا هذا لصلحه مع معاوية، وهذا منهم جهل، وحب لسفك دماء الأمة التي حقنها الحسن ﷺ بصلحه مع أمير المؤمنين معاوية لإعادة ترتيب الأوراق لتتماسك الأمة من جديد، وعلى قول الشيعة بعصمة الإمام، فإنهم يخطئون الحسن في هذا التصرف، ثم يرضون به!!
فإما هم بلهاء كالقطيع تساق للذبح وهي تبتسم!!
أو هم أقاموا الإمام مقام الإله أو النبي فأمره نافذ!!
أو هم راضون بالمنكر الذي يرفضونه!!
وفي كل ذلك هم هم الفسقة الفجرة قاتلهم الله.

(٢) روى الإمام أحمد في مسنده (١: ١٣٠ برقم ١٠٧٨) عن وكيع عن الأعمش عن سالم بن أبي الجعد عن عبدالله بن سبع قال: سمعت عليًا يقول (وذكر أنه سيقتل) قالوا: فاستخلفْ علينا. قال: «لا، وَلكِنْ أَتْرُكُكُم إِلَى مَا تَرَكَكُم إِلَيهِ رَسُولُ اللَّه ـ صلَّى اللَّه عَليهِ وَسَلَّم ـ». قَالُوا: فَمَا تَقُولُ لِرَبِّكَ إِذَا أَتَيْتَهُ؟ قَالَ: «أَقُولُ: اللَّهُمَّ تَرَكْتَنِي فِيهِم مَا بَدَا لَكَ، ثُمَّ قَبَضْتَنِي إِلَيْكَ وَأَنْتَ فِيهِم، فَإِنْ شِئْتَ أَصْلَحْتَهُم، وَإِنْ شِئْتَ أَفْسَدتَّهُم». وروى أحمد مثله (١: ١٥٦ برقم ١٣٣٩) عن أسود بن عامر عن الأعمش عن سلمة ابن كهيل عن عبدالله بن سبع. والخبران إسناد كل منهما صحيح. ونقل الحافظ ابن كثير في البداية والنهاية (٥: ٢٥٠ ـ ٢٥١) عن الإمام البيهقي من حديث حصين بن

غيره وكان خروجه لمثل ما خرج إليه أبوه، من دعاء الفئة الباغية إلى الانقياد إلى الحق، والدخول في الطاعة، فآلت الوساطة إلى أن تَخلّى عن الأمر صيانةً لحقن دماء الأمة[(١)]، وتصديقًا لوعد نبي الملحمة، حيث قال على المنبر: «**ابْنِي هَذَا سَيِّدٌ، وَلَعَلَّ اللَّه أَنْ يُصْلِحَ بِهِ بَيْنَ فِئَتَيْنِ عَظِيمَتَيْنِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ**[(٢)]» فنفذ الميعاد، وصحت البيعة لمعاوية، وذلك لتحقيق رجاء النبي ﷺ، فمعاوية خليفة، وليس بملك[(٣)]، فإن قيل: فقد رُوي عن سفينة[(٤)] أن النبي ﷺ قال: «**الْخِلَافَةُ ثَلَاثُونَ سَنَةً ثُمَّ يَعُودُ مُلْكًا**»[(٥)]

عبدالرحمن عن الإمام الشعبي عن أبي وائل شقيق بن سلمة الأسدي أحد سادة التابعين أنه قيل لعلي: ألا تستخلف علينا؟ قال: «مَا اسْتَخْلَفَ رَسُولُ اللَّه ـ صَلَّى اللَّه عَلَيْهِ وَسَلَّم ـ فَأَسْتَخْلِفُ، وَلَكِنْ إِنْ يُرِدِ اللَّه بالنَّاسِ خَيْرًا فَسَيَجْمَعُهُم بَعْدِي عَلَى خَيْرِهِم، كَمَا جَمَعَهُم بَعْدَ نَبِيِّهِم عَلَى خَيْرِهِم». وهذا الحديث جيد الإسناد. ونقل ابن كثير أيضًا (٧: ٣٢٣) عن الإمام البيهقي حديث حبيب بن أبي ثابت الكاهلي الكوفي عن ثعلبة بن يزيد الحماني (وهو من شيعة الكوفة وثقه النسائي) أنه قيل لِعَلِيٍّ: أَلَا تَسْتَخْلِفُ؟ فَقَالَ: «لَا، وَلَكِنْ أَتْرُكُكُمْ كَمَا تَرَكَكُم رَسُولُ اللَّه ﷺ». وانظر السنن الكبرى للبيهقي ٨: ١٤٩. (من مطبوعة الشيخ الخطيب)

(١) حكاية الوساطة بين الحسن ومعاوية وصلحهما، رواها الإمام البخاري في كتاب الصلح من صحيحه برقم (٢٧٠٩) عن الإمام الحسن البصري قال: استقبل ـ والله ـ الحسن بن عليّ معاوية بكتائب أمثال الجبال. فقال عمرو بن العاص: إني لأرى كتائب لا تولي حتى تقتل أقرانها. فقال له معاوية ـ وكان والله خير الرجلين ـ: أي عمرو، إن قتل هؤلاء هؤلاء وهؤلاء هؤلاء من لي بأمور الناس، من لي بنسائهم، من لي بضيعتهم؟ فبعث إليه رجلين من قريش من بني عبد شمس ـ عبدالرحمن بن سمرة وعبدالله بن عامر بن كريز ـ فقال: اذهبا إلى هذا الرجل (أي الحسن بن علي) فاعرضا عليه (أي ما يشاء)، وقولا له (أي ما يرضيه)، واطلبا إليه (أي ما تريان فيه المصلحة فأنتما مفوضان). فأتياه، فدخلا عليه، فتكلما، وقالا له، وطلبا إليه. فقال لهما الحسن ابن علي: إنا ـ بني عبد المطلب ـ قد أصبنا من هذا المال، وإن هذه الأمة قد عاثت في دمائها (أي فيحتاج إرضاؤها في دمائها إلى مال كثير) قال: فإنه يعرض عليك كذا وكذا، ويطلب إليك، ويسألك. قال: فمن لي بهذا؟ قالا: نحن لك به. فما سألهما شيئًا إلا قالا: نحن لك به. فصالحه. (من مطبوعة الشيخ الخطيب).

(٢) انظر التخريج السابق.

(٣) سيأتي الحديث عن خلافة معاوية رضي الله عنه قريبًا.

(٤) سفينة: مولى أم سلمة زوج النبي ﷺ، ويسمى صالحا.

(٥) الحديث حسنه: أبو داود (٤٦٤٦ ـ ٤٦٤٧) في السُّنة، والترمذي (٢٢٢٦) في الفتن وقال: حسن، وقد صححه الألباني (٤٥٩، ١٥٣٤، ١٥٣٥) في الصحيحة، وصححه =

فإذا عددنا من ولاية أبي بكر إلى تسليم الحسن كانت ثلاثين، لا تزيد، ولا تنقص يومًا. قلنا:

خُذْ مَا تَرَاهُ وَدَعْ شَيْئًا سَمِعْتَ بِهِ ... فِي طَلْعَةِ البَدْرِ مَا يُغْنِيكَ عَنْ زُحَلِ

هذا الحديث[(١)] في ذكر الحسن بالبشارة، والثناء عليه، لجريان الصلح على يديه، وتسليمه الأمر لمعاوية عقد منه له. وهذا حديث لا يصح[(٢)]، ولو صحَّ فهو معارَضٌ بهذا الصلح المتفق عليه فوجب الرجوع إليه[(٣)]. فإن قيل: ألم يكن في الصحابة

= أيضًا (٣٢٥٧) في صحيح الجامع.
ورواه أحمد (٥/ ٢١) في المسند، والنسائي (٥٢) في فضائل الصحابة وسنده حسن أو صحيح.

(١) يقصد حديث (إِنَّ ابْنِي هَذَا سَيِّدٌ).

(٢) الحديث أقل أحواله أنه (حسن بشواهده) فقد صححه هؤلاء الأئمة:
١ـ الترمذي كما سبق.
٢ـ وابن عبدالبر (٢/ ١٨٤) في جامع بيان العلم وفضله.
٣ـ والطبري في الاعتقاد ص ٧.
٤،٥ ـ وابن تيمية في قاعدة له (ق ٨١/ ٢ ـ ٨٤) وقال: هو حديث مشهور... واعتمد عليه الإمام أحمد وغيره في تقرير خلافة الخلفاء الراشدين الأربعة... وهو متفق عليه ين الفقهاء وعلماء السنة) وبهذا يكون الإمام أحمد مقرًا بالحديث.
٦،٧ ـ وصححه الحاكم (٣/ ٧١) ووافقه الذهبي.
٨ـ وكذا قال ابن أبي عاصم (٢/ ١١٤) في السنة.
٩ـ وابن حجر (١٣/ ٨٢) ونقل تصحيح ابن حبان له.
ثم إن المصنف ضعّف الحديث دون ذكر علة التضعيف، وقد حاول الشيخ/ محب الدين الخطيب ـ رحمه اللّٰه ـ إيجاد علل لتضعيف الحديث، وهي علل واهية، فقد ضعف (سعيد بن جُهمان) و(حشرج بن نباته) و(سويد بن الطحان) وهؤلاء لا إجماع على تضعيفهم، بل وثقهم آخرون، فيفهم من هذا أنه لا بد من الترجيح والنظر خاصة مع تصحيح الأئمة العشرة المذكورين أعلاه مع كلام معتبر للشيخ الألباني (ج١/ قسم ثان/ ص ٨٢٠ ـ ص ٨٢٧).

(٣) فكان مما أراد الحسن رضي الله عنه فعله: نيل السيادة، والصلح ين المسلمين، لينال الشرف الذي وعد به النبي ﷺ، فكانت للحسن رضي الله عنه منقبة وفضلًا. انظر منهاج السّنة (٢/ ٢٤٢).

أقعد بالأمر من معاوية؟ قلنا: كثير(١)، ولكن معاوية اجتمعت فيه خصال وهي أن عمر جمع له الشامات كلها، وأفرده بها، لما رأى من حسن سيرته، وقيامه بحماية البيضة وسد الثغور(٢)، وإصلاح الجند، والظهور على العدو(٣) وسياسة الخلق(٤)،

---

(١) فقد كان في الناس: سعد بن أبي وقاص، وسعيد بن زيد من المبشرين بالجنة، وفيهم الحسن بن علي، وعبدالله بن عمر، وأسامة بن زيد، وعبدالله بن عمرو وغيرهم.

(٢)، (٣) إن معاوية ﷺ، هو ذلك القائد المسلم الذي كان قد حاز ثقة عمر - وقد سبق أن تعرضنا لذلك - إلا أن معاوية اتسع نشاطه في عهد عمر بعد أن آلت إليه الإمارة، فنجح في فتح (قيسارية) التي استعصت على عمرو بن العاص ﷺ، وعسقلان ذات الأسوار المزدوجة التي كان يسمونها عروس الروم. وانظر فتوح البلدان ص ١٤٨ للبلاذري.
ثم أراد أن ينشيء أول أسطول إسلامي إلا أن عمر قال: (تَاللَّه لَمُسْلِمٌ أَحَبُّ إِلَيّ مِمَّا حَوَت الرُّومُ) ذلك أن العرب لم يكن لهم دراية بالبحر وفنونه، فإذا بمعاوية يهتم بترميم القلاع، وتحصين السواحل، واتخاذ المواقيد، وترتيب المقاتلة لصد هجمات الروم البحرية، ثم حانت له الفرصة إذ أقره عثمان على الشام، فأنشأ أول أسطول إسلامي ففتح به جزيرة قبرص عام (٢٧هـ)، وغزا أرواد، وصقلية، ورودس، وكريت، وانضم إليه سعد بن أبي سرح في معركة ذات الصواري سنة (٢٤هـ) حتى جعل (البحر المتوسط) بحيرة عربية بعد أن كان يسمى (بحر الروم). انظر فتوح البلدان ص ١٥٧، ابن حجر (٢/ ٣٤١).

(٤) قال شيخ الإسلام ابن تيمية في (منهاج السنة ٣: ١٨٥) لم يكن من ملوك الإسلام ملك خيرًا من معاوية، ولا كان الناس في زمان ملك من الملوك خيرًا منهم في زمن معاوية، إذا نسبت أيامه إلى من بعده. وإذا نسبت إلى أيام أبي بكر وعمر ظهر التفاضل. وقد روى أبو بكر الأثرم - ورواه ابن بطة من طريقه - حدثنا محمد بن عمرو ابن جبلة، حدثنا محمد بن مروان، عن يونس، عن قتادة قال: لو أصبحتم في مثل عمل معاوية لقال أكثركم: هذا المهدي. وروى ابن بطة بإسناده الثابت من وجهين عن الأعمش عن مجاهد قال: لو أدركتم معاوية لقلتم هذا المهدي. وروى الأثرم: حدثنا أحمد بن جوّاس، حدثنا أبو هريرة المكتب قال: كنا عند الأعمش فذكروا عمر بن عبدالعزيز وعدله، فقال الأعمش: فكيف لو أدركتم معاوية؟ قالوا: في حلمه؟ قال: لا والله، بل في عدله. وقال عبدالله بن أحمد بن حنبل: أخبرنا أبو سعيد الأشج، حدثنا أبو أسامة الثقفي، عن أبي إسحاق السبيعي أنه ذكر معاوية فقال: لو أدركتموه أو أدركتم أيامه لقلتم: كان المهدي. وهذه الشهادة من هؤلاء الأئمة الأعلام لأمير المؤمنين معاوية صدى استجابة الله ﷻ دعاء نبيه ﷺ لهذا الخليفة الصالح يوم قال ﷺ «اللّهم اجعله هاديًا، مهديًا، واهد به» وهو من أعلام النبوة.
من مطبوعة الشيخ الخطيب.

وقد شهد له النبي ﷺ في صحيح الحديث بالفقه(١)، وشهد بخلافته في حديث أم حرام أن ناسًا من أمته يركبون ثبج هذا البحر الأخضر ملوكًا على الأسِرة، أو مثل الملوك على الأسِرَّة فكان ذلك في ولايته(٢)، ويحتمل أن تكون مراتب في الولاية خلافة ثم مُلْك، فتكون ولاية الخلافة للأربعة، وتكون ولاية الملك لابتداء معاوية(٣)،

---

(١) الحديث عند البخاري (٣٧٦٥) في فضائل الصحابة أن ابن عباس قيل له: هل لك في أمير المؤمنين معاوية فإنه ما أوتر إلا بواحدة، فقال: إنه فقيه. قلت: وفي الفتح (٧/ ١٠٤) قال ابن حجر: وأخرج ابن الجوزي من طريق عبدالله بن أحمد بن حنبل قال: سألت أبي: ما تقول في علي ومعاوية؟ فأطرق ثم قال: أعلم أن عليًا كان كثير الأعداء ففتش أعداؤه له عيبًا فلم يجدوا، فعمدوا إلى رجل حاربه فأطروه ـ مدحوه ـ كيدًا منهم لعلي) وهذا مما يدل على وضع أحاديث في فضل معاوية.

(٢) هو حديث صحيح: رواه البخاري (٢٧٨٨) في الجهاد والسير، ومسلم (١٩١٢/ ١٦٠ ـ ١٦٢) في الإمارة عن أنس ﷺ، وأم حرام هي: خالته، وزوجها عبادة بن الصامت ﷺ، وثبج البحر: أي: وسط البحر كما في النهاية (١/ ٢٠٦).
وفي نهاية الحديث قال: (فركبت البحر في زمن معاوية بن أبي سفيان فَصُرِعت عن دابتها حين خرجت من البحر فهلكت).

(٣) الخلافة والملك والإمارة عناوين اصطلاحية تتكيف في التاريخ باعتبار مدلولها العملي، والعبرة دائمًا بسيرة المرء وعمله. ومعاوية قد ولي الشام للخلافة الراشدة مدة عشرين سنة، ثم اضطلع بمهمة الإسلام كلها عشرين سنة أخرى في الوطن الإسلامي الأكبر بعد بيعة الحسن بن علي له، فكان في الحالتين قوّامًا بالعدل، محسنًا إلى الناس من كل الطبقات، يكرم أهل المواهب ويساعدهم على تنمية مواهبهم، ويسع بحلمه جهل الجاهلين فيعالج بذلك نقائصهم، ويلتزم في الجميع أحكام الشريعة المحمدية بحزم ورفق ومثابرة وإيمان. يؤمهم في صلواتهم ويوجههم في مجتمعهم، ويرافقهم ويقودهم في حروبهم. وفي منهاج السنة (٣: ١٨٥ والمنتقى منه ص ٣٨٩) قول الصحابي الجليل أبي الدرداء لأهل الشام: «ما رأيت أحدًا أشبه صلاة بصلاة رسول الله ﷺ من إمامكم هذا» يعني معاوية. وقد رأيت في ص ٢٠٥ قول الأعمش للذين ذكروا عنده عمر بن عبدالعزيز وعدله: «كيف لو أدركتم معاوية؟» قالوا: في حلمه؟ قال: «لا والله، بل في عدله». وقد بلغ من استقامته على جادة الإسلام أن قال فيه أمثال قتادة ومجاهد وأبي إسحاق السبيعي ـ وكلهم من الأئمة الأعلام ـ: كان معاوية هو المهدي (انظر ص ٢٠٥). والذي يتتبع سيرة معاوية في حكمه يرى أن حكومته في الشام كانت حكومة مثالية في العدل والتراحم والتآسي، لم يخير بين الطيب والأطيب إلا اختار الأطيب على الطيب. فإذا كان هذا المسلك في أربعين سنة يؤهل الأمير المسلم=

. . . .

= للخلافة على المسلمين وقد ارتضوه لذلك واغتبطوا به فهو خليفة، ومن سماه ملكًا لا يستطيع أن يكابر في أنه من أرحم ملوك الإسلام وأصلحهم، كنا أيام طلب العلم في القسطنطينية في مجلس للطلبة يتناقشون فيه موضوع سيرة معاوية وخلافته. وكان ذلك في أيام السلطان عبدالحميد، فوقف صديقي الشيهد السعيد عبدالكريم قاسم الخليل ـ وكان شيعيًا ـ فقال: «أنتم تسمون سلطاننا خليفة، وأنا أخوكم الشيعي أعلن أن يزيد بن معاوية كان بسيرته الطيبة أحق بالخلافة وأصدق عملًا بالشرع المحمدي من خليفتنا، فكيف بأبيه معاوية». على أن معاوية كان يقول عن نفسه ـ فيما رواه خيثمة عن هارون بن معروف عن ضمرة عن ابن شوذب ـ: «أنا أول الملوك وآخر خليفة» وتقدم في ص ٧٧ حديث معمر عن الزهري: «أن معاوية عمل سنتين عمل عمر ما يخرم فيه». وقد أشرنا هناك إلى اختلاف البيئة وتأثيره في أنظمة الحكم، بل إن معاوية نفسه ذكر ذلك لعمر لما قدم عمر الشام وتلقاه معاوية في موكب عظيم، فاستنكر عمر ذلك، واعتذر له معاوية بقوله: إنا بأرض جواسيس العدو فيها كثيرة، فيجب أن نظهر من عز السلطان ما يكون فيه عز الإسلام وأهله ونرهبهم به». فقال عبدالرحمن بن عوف لعمر: «ما أحسن ما صدر عما أوردته فيه يا أمير المؤمنين» فقال عمر: «من أجل ذلك جشمناه ما جشمناه» (البداية والنهاية ٨: ١٢٤ ـ ١٢٥)، وسيرة عمر التي حاول معاوية أن يسير عليها سنتين كانت المثل الأعلى في بيته، وكان يزيد يحدث نفسه بالتزامها. روى ابن أبي الدنيا عن أبي كريب محمد ابن العلاء الهمداني الحافظ، عن رشدين المصري عن عمرو بن الحارث الأنصاري المصري عن بكير بن الأشج المخزومي المدني ثم المصري: أن معاوية قال ليزيد: كيف تراك فاعلا إن وليت؟ قال: كنت والله يا أبت عاملا فيهم عمل عمر بن الخطاب. فقال معاوية: سبحان الله يا بني، والله لقد جهدت على سيرة عثمان فما أطقتها، فكيف بك وسيرة عمر (ابن كثير ٨: ٢٢٩). والذين لا يعرفون سيرة معاوية يستغربون إذا قلت لهم: إنه كان من الزاهدين والصفوة الصالحين. روى الإمام أحمد في كتاب الزهد (ص ١٧٢ طبع مكة) عن أبي شبل محمد بن هارون عن حسن بن واقع عن ضمرة بن ربيعة القرشي عن علي ابن أبي حملة عن أبيه قال: رأيت معاوية على المنبر بدمشق يخطب الناس وعليه ثوب مرقوع. وأخرج ابن كثير (٨: ١٣٤) عن يونس بن ميسر الحميري الزاهد (وهو من شيوخ الإمام الأوزاعي) قال: رأيت معاوية في سوق دمشق، وهو مردف وراءه وصيفًا وعليه قميص مرقوع الجيب، يسير في أسواق دمشق. وكان قواد معاوية وكبار أصحابه يستهدونه ملابسه للتبرك بها، فكان إذا حضر أحدهم إلى المدينة وعليه هذه الملابس يعرفونها ويتغالون في اقتنائها. روى الدارقطني عن محمد بن يحيى بن غسان أن القائد الشهير الضحاك بن قيس الفهري قدم المدينة، فأتى المسجد فصلى بين القبر والمنبر، وعليه برد مرقع قد ارتدى به من كسوة معاوية، فرآه أبو =

وقد قال اللَّه في داود ـ وهو خير من كل معاوية[(١)]: ﴿وَءَاتَـٰهُ ٱللَّهُ ٱلْمُلْكَ وَٱلْحِكْمَةَ﴾ [البقرة: ٢٥١] فجعل النبوة ملكًا. فلا تلتفتوا إلى أحاديث ضعف سندها ومتنها[(٢)]. ولو اقتضت الحال النظر في الأمور لكان ـ واللَّه أعلم ـ رأي آخر للجمهور. ولكن انعقدت البيعة لمعاوية بالصِّفَة التي شاءها اللَّه، على الوجه الذي وعد به رسول اللَّه، مادحًا له، راضيًا عنه، راجيًا هدنة الحال فيه لقول النبي ﷺ: «**ابْنِي هَذَا سَيِّدٌ، وَلَعَلَّ اللَّه أَنْ يُصْلِحَ بِهِ بَيْنَ فِئَتَيْنِ عَظِيمَتَيْنِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ**[(٣)]». وقد تكلم العلماء في إمامة المفضول مع وجود من هو أفضل منه. فليست المسألة في الحد الذي تجعله فيه العامة، وقد بيّناها في موضعها. فإن قيل: فقد قتل حجر بن عدي وهو من الصحابة، مشهور بالخير، صبرًا أسيرًا بقول زياد. وبعثت إليه عائشة في أمره فوجدته قد فات بقتله. قلنا: قد علمنا قتل حجر كلنا، واختلفنا فقائل

= الحسن البراد فعرف أنه برد معاوية فساومه عليه وهو يظنه أعرابيًا من عامة الناس، حتى رضي أبو الحسن البراد أن يدفع له ثلاثمائة دينار. فانطلق به الضحاك بن قيس إلى بيت حويطب بن عبدالعزي فلبس رداءً آخر وأعطى أبا الحسن البراد ذلك البرد بلا ثمن وقال له «قبيح بالرجل أن يبيع عطافه، فخذه فالبسه» فأخذه أبو الحسن فباعه فكان أول مال أصابه (ابن عساكر ٧: ص٦) وقد أوردنا هذه الأمثلة ليعلم الناس أن الصورة الحقيقية لمعاوية تخالف الصورة الكاذبة التي كان أعداؤه وأعداء الإسلام يصورونه بها، فمن شاء بعد هذا أن يسمى معاوية خليفة وأميرًا للمؤمنين، فإن سليمان بن مهران الأعمش ـ وهو من الأئمة الأعلام الحفاظ، وكان يسمىٰ «المصحف» لصدقه ـ كاد يفضل معاوية علي عمر بن عبد العزيز حتى في عدله ومن لم يملأ معاوية عينه وأراد أن يضن عليه بهذا اللقب، فإن معاوية مضى إلى اللَّه ﷻ بعدله وحلمه وجهاده وصالح عمله، وكان وهو في دنيانا لا يبالي أن يلقب بالخليفة أو الملك، وإنه في آخرته لأكثر زهدًا بما كان يزهد به في دنياه.
من مطبوعة الشيخ الخطيب.

(١) وداود عليه السلام يعترف المسلمون بنبوته وملكه، أما غيرنا فإنهم إما يعتبرونه نبيًا جوزوا عليه الخطيئة وغيرها مثل خبر (امرأة أوريا)، ومنهم ـ أى من اليهود والنصارى ـ يعتبرونه ملكا فقط دون النبوة.

(٢) بل هو حديث صحيح كما أثبتناه ـ وهو حديث سفينة رضي الله عنه (الخلافة ثلاثون سنة).

(٣) الحديث سبق تخريجه في الصحيح.

يقول: قتله ظلمًا، وقائل يقول: قتله حقًا[١]. فإن قيل: الأصل قتله ظلمًا إلا أن يثبت عليه ما يوجب قتله. قلنا: الأصل أن قتل الإمام بالحق، فمن ادعى أنه بالظلم فعليه الدليل، ولو كان ظلمًا محضًا لما بقي بيت إلا لعن فيه معاوية وهذه مدينة السلام دار خلافة بني العباس، وبينهم وبين بني أمية ما لم يَخْفَ علىٰ الناس، مكتوبٌ علىٰ أبواب مساجدها: «**خير الناس بعد رسول اللَّه أبو بكر ثم عمر ثم عثمان ثم علي ثم معاوية خال المؤمنين** رضي الله عنه»[٢]. ولكن حجرًا ـ فيما يقال ـ رأى من زياد أمورًا منكرة[٣]، فحصبه، وخلعه، وأراد أن يقيم الخلق للفتنة، فجعله معاوية

---

(١) حجر بن عدي الكندي: عدَّه البخاري وآخرون من التابعين، وعده البعض الآخر من الصحابة. وكان من شيعة علي في الجمل وصفين. وروى ابن سيرين أن زيادًا ـ وهو أمير الكوفة ـ خطب خطبة أطال فيها، فنادى حجر بن عدي «الصلاة!» فمضى زياد في خطبته، فحصبه حجر وحصبه آخرون معه. فكتب زياد إلى معاوية يشكو بغي حجر على أميره في بيت اللَّه، وعد ذلك من الفساد في الأرض. فكتب معاوية إلى زياد أن سرح به إلي... فلما جئ به إلى معاوية أمر بقتله. فالذين يريدون أن معاوية قتله بحق يقولون: ما من حكومة في الدنيا تعاقب بأقل من ذلك من يحصب أميره وهو قائم يخطب على المنبر في المسجد الجامع، مندفعًا بعاطفة الحزبية والتشيع. والذين يعارضونهم يذكرون فضائل حجر، ويقولون كان ينبغي لمعاوية أن لا يخرج عن سجيته من الحلم وسعة الصدر لمخالفيه. ويجيبهم الآخرون بأن معاوية يملك الحلم وسعة الصدر عند البغي عليه في شخصه، فأما البغي على الجماعة في شخص حاكمها وهو على منبر المسجد فهو ما لا يملك معاوية أن يتسامح فيه، ولا سيما في مثل الكوفة التي أخرجت العدد الأكبر من أهل الفتنة الذين بغوا على عثمان بسبب مثل هذا التسامح، فكبدوا الأمة من دمائها وسمعتها وسلامة قلوبها ومواقف جهادها تضحيات غالية كانت في غنى عنها لو أن هيبة الدولة حفظت بتأديب عدد قليل من أهل الرعونة والطيش في الوقت المناسب. وكما كانت عائشة تود لو أن معاوية شمل حجرًا بسعة صدره، فإن عبداللَّه بن عمر كان يتمنى مثل ذلك. والواقع أن معاوية كان فيه من حلم عثمان وسجاياه، إلا أنه في مواقف الحكم كان يتبصر في عاقبة عثمان وما جر إليه تمادي الذين اجترأوا عليه. (من مطبوعة الشيخ الخطيب).

(٢) لأن ابن العربي رحمه الله كان قد رحل إلى بغداد وطاف بها، فهو ينقل ما رآه.

(٣) والعداوة إنما كانت بين حجر بن عدي وبين زياد بن أبيه والي معاوية علي الكوفة، وقد كان لحجر مشاغبات أخرى على ولاة معاوية رضي الله عنه فكان معاوية يرى منه ما يراه الحاكم الذي يريد إقرار الأمن في أرضه.

ممن سعى في الأرض فسادًا، وقد كلَّمته عائشة في أمره حين حج، فقال لها: دعيني وحجرًا حتى نلتقي عند اللَّه. وأنتم معشر المسلمين أولى أن تَدَعُوهما حتى يقفا بين يدي اللَّه مع صاحبهما العدل، الأمين المصطفى، المكين. وما أنتم ودخولكم حيث لا تشعرون، فما لكم لا تسمعون؟.

فإن قيل: قد دس علىٰ الحسن مَنْ سمَّه. **قلنا**: هذا محال من وجهين:

أحدهما: أنه ما كان ليتقي من الحسن بأسًا وقد سلَّم إليه الأمر.

الثاني: أنه أمر مُغيَّب لا يعلمه إلا اللَّه، فكيف تحملونه بغير بينة علىٰ أحد من خلقه في زمان متباعد لم نثق فيه بنقل ناقل، بين يدي قوم ذوي أهواء، وفي حال فتنة، وعصبية، ينسب كل واحد إلى صاحبه ما لا ينبغي؟ فلا يقبل منها إلا الصافي، ولا يُسمع فيها إلا من العدل الصميم[1]. فإن قيل: فقد عهد إلى يزيد، وليس بأهل[2]، وجرى بينه وبين عبداللَّه بن عمر، وابن الزبير والحسين ما نصه:

---

(١) قال شيخ الإسلام ابن تيمية في منهاج السنة (٢: ٢٢٥) فيما تزعمه الشيعة من أن معاوية سم الحسن: «لم يثبت ذلك ببينة شرعية، ولا إقرار معتبر، ولا نقل يجزم به. وهذا مما لا يمكن العلم به، فالقول به قول بلا علم». قال: وقد رأينا في زماننا من يقال عنه سم ومات مسمومًا من الأتراك وغيرهم. ويختلف الناس في ذلك حتى في نفس الموضع الذي مات فيه، والقلعة التي مات فيها، فتجد كلا منهم يحدث بالشيء بخلاف ما يحدث به الآخر». وبعد أن ذكر ابن تيمية أن الحسن مات بالمدينة وأن معاوية كان بالشام، ذكر للخبر احتمالات ـ على فرض صحته ـ منها أن الحسن كان مطلاقًا لا يدوم مع امرأة... الخ (وانظر المنتقى من منهاج الاعتدال ص ٢٦٦).

(٢) إن كان مقياس الأهلية لذلك أن يبلغ مبلغ أبي بكر وعمر في مجموع سجاياهما، فهذا ما لم يبلغه خليفة في تاريخ الإسلام، ولا عمر بن عبدالعزيز. وإن طمعنا بالمستحيل وقدرنا إمكان ظهور أبي بكر آخر وعمر آخر فلن تتاح له بيئة كالبيئة التي أتاحها اللَّه لأبي بكر وعمر. وإن كان مقياس الأهلية الاستقامة في السيرة، والقيام بحرمة الشريعة، والعمل بأحكامها، والعدل في الناس، والنظر في مصالحهم، والجهاد في عدوهم، وتوسيع الآفاق لدعوتهم، والرفق بأفرادهم وجماعاتهم، فإن يزيد يوم تمحص أخباره، ويقف الناس على حقيقة حاله كما كان في حياته، يتبين من ذلك أنه لم يكن دون كثيرين ممن تغنى التاريخ بمحامدهم، وأجزل الثناء عليهم.

عن وهب بن جرير بن حازم عن أبيه وعن غيره لما أجمع معاوية على أن يبايع لابنه يزيد، حج فقدم مكة في نحو ألف رجل، فلما دنا من المدينة خرج ابن عمر وابن الزبير، وعبدالرحمن بن أبي بكر، فلما قدم معاوية المدينة صعد المنبر فحمد الله، وأثنى عليه، ثم ذكر ابنه يزيد فقال: من أحق بهذا الأمر منه[1]؟ ثم ارتحل، فقدم مكة فقضي طوافه، ودخل منزله، فبعث إلى ابن عمر، فتشهد وقال: أما بعد يا ابن عمر فقد كنت تحدثني أنك لا تحب أن تبيت ليلة سوداء ليس عليك أمير، وإني أحذرك أن تشق عصا المسلمين، وأن تسعى في فساد ذات بينهم. فلما سكت تكلم ابن عمر، فحمد الله وأثنى عليه ثم قال: أما بعد فإنه قد كانت قبلك خلفاء لهم أبناء، ليس ابنك بخير منهم، فلم يروا في أبنائهم، ما رأيت في ابنك، ولكنهم

(١) شباب قريش المعاصرون ليزيد ـ ممن يحدثون أنفسهم بولاية الأمر لبعض الاعتبارات التي يعرفونها لأنفسهم ـ كثيرون جدًا، حتى سعيد بن عثمان بن عفان ومن هم دون سعيد كانوا يطمعون بولاية الأمر بعد معاوية. ومبدأ الشورى في انتخاب الخليفة أفضل بكثير من مبدأ ولاية العهد. لكن معاوية كان يعلم بينه وبين نفسه أن فتح باب الشورى في انتخاب من يخلفه سيحدث في الأمة الإسلامية مجزرة لا ترقأ يها الدماء إلا بفناء كل ذي أهلية في قريش لولاية شيء من أمور هذه الأمة. ومعاوية أحصف من أن يخفى عليه أن المزايا موزعة بين هؤلاء الشباب القرشيين، فإذا امتاز أحدهم بشيء منها على أضرابه ولدانه، فإن فيهم من يمتاز عليه بشيء آخر منها. غير أن يزيد ـ مع مشاركته لبعضهم في بضع ما يمتازون به ـ يمتاز عليهم بأعظم ما تحتاج إليه الدولة، أعني القوة العسكرية التي تؤيده إذا تولى الخلافة، فتكون قوة للإسلام. كما يؤيده إذا أوقع الشيطان الفتنة على هذا الكرسي بين المتزاحمين عليه، فيكون ما لا يحب كل مسلم أن يكون. ولو لم يكن ليزيد إلا أخواله من قضاعة وأحلافهم من قبائل اليمن، لكان منهم ما لا يجوز لبعيد النظر أن يسقطه من قائمة الحساب عندما يفكر في هذه الأمور. أضف هذا إلى ما قرره ابن خلدون عند كلامه على مسير الحسين إلى العراق للخروج على يزيد حيث قال في فصل «ولاية العهد» من مقدمة تاريخه: «وأما الشوكة، فغلط يرحمه الله فيها؛ لأن عصبية مضر كانت في قريش، وعصبية قريش في عبد مناف، وعصبية عبدمناف إنما كانت في بني أمية، تعرف ذلك لهم قريش وسائر الناس ولا ينكرونه، وإنما نسي ذلك أول الإسلام لما شغل الناس من الذهول بالخوارق وأمر الوحي.. حتى إذا انقطع أمر النبوة والخوارق المهولة تراجع الحكم بعض الشيء للعوائد، فعادت العصبية كما كانت ولمن كانت، وأصبحت مضر أطوع لبني أمية من سواهم» من مطبوعة الشيخ الخطيب رَحِمَهُ اللَّهُ .

اختاروا للمسلمين حيث علموا الخيار، وإنك تحذرني أن أشق عصا المسلمين، ولم أكن لأفعل، إنما أنا رجل من المسلمين، فإذا اجتمعوا على أمر، فإنما أنا واحد منهم، فخرج ابن عمر(١)، وأرسل إلى عبدالرحمن بن أبي بكر، فتشهد، ثم أخذ في الكلام، فقطع عليه كلامه، فقال: إنك واللَّه لوددت أنا وكَّلناك في أمر ابنك إلى اللَّه، وإنا واللَّه لا نفعل، واللَّه لتردن هذا الأمر شورى في المسلمين أو لتفرنها عليك جذعة(٢) ثم وثب فقام. فقال معاوية: اللَّهم اكفنيه بما شئت. ثم قال: على رسلك أيها الرجل، لا تشرفن على أهل الشام فإني أخاف أن يسبقوني بنفسك، حتى أُخْبَرَ العشية أنك قد بايعت ثم كن بعد، على ما بدا لك من أمرك. ثم أرسل إلى ابن الزبير فقال: يا ابن الزبير، إنما أنت ثعلب روَّاغ، كلما خرج من جحر دخل في آخر، وإنك عمدت إلى هذين الرجلين، فنفخت في مناخرها. فقال ابن الزبير: إن كنت قد مللت الإمارة فاعتزلها، وهلم ابنك فلنبايعه. أرأيت إذا بايعنا ابنك معك، لأيكما نسمع، لأيكما نطيع، لا تجتمع البيعة لكما أبدًا(٣). ثم قال: فخرج معاوية فصعد المنبر فقال: إنا وجدنا أحاديث الناس ذوات عوار، زعموا أن ابن عمر، وابن الزبير، وابن أبي بكر، لم يبايعوا يزيد، قد سمعوا، وأطاعوا، وبايعوا له. فقال أهل الشام: لا واللَّه لا نرضى حتى يبايعوا على رؤوس الأشهاد، وإلا ضربنا أعناقهم. فقال: سبحان اللَّه! ما أسرع الناس إلى قريشٍ بالشرِّ. لا أسمع هذه المقالة من أحد بعد اليوم. ثم نزل، فقال الناس: بايعوا، ويقولون هم لم نبايع، ويقول الناس: قد بايعتم.

وروى وهب من طريق أخرى قال: خطب معاوية، فذكر ابن عمر وقال: واللَّه

(١) وفي صحيح البخاري (٤١٠٨) في المغازي منفردًا به أن حفصة رضي الله عنها قالت لابن عمر: (إلحقْ فإنهم يَنتظرونك، وأخشى أن يكون في احتباسك عنهم فُرقة).

(٢) أي لتنكشفن عليك الفتنة في أشد حالتها.

(٣) ابن الزبير أذكى من أن يفوته أن البيعة ليزيد بعد معاوية، وليست لهما معًا في حياة معاوية. والذين اخترعوا هذه الأخبار وأضافوها إلى وهب بن جرير بن حازم يكذبون كذبًا مفضوحًا.

ليبايعن أو لأقتلنه، فخرج عبدالله بن عبدالله بن عمر إلى أبيه، وسار إلى مكة ثلاثًا وأخبره[١]، فبكى ابن عمر، فبلغ الخبر إلى عبدالله بن صفوان، فدخل على ابن عمر فقال: أَخَطَبَ هذا بكذا؟ قال: نعم. قال: فما تريد؟ أتريد قتاله؟ قال: يا ابن صفوان الصبر خير من ذلك. فقال ابن صفوان: والله لئن أراد ذلك لأقاتلنه. فقدم معاوية مكة فنزل ذا طوى، وخرج إليه عبدالله بن صفوان، فقال: أنت الذي تزعم أنك تقتل ابن عمر إن لم يبايع لابنك؟ قال: أنا أقتل ابن عمر؟ إني والله لا أقتله.

وروى وهب من طريق ثالث[٢] قال: إن معاوية لما راح عن بطن مرّ قاصدًا إلى مكة قال لصاحب حرسه: لا تدع أحدًا يسير معي إلا من حملته، فخرج يسير وحده، حتى إذا كان وسط الأراك، لقيه الحسين بن علي، فوقف وقال: مرحبًا وأهلًا بابن بنت رسول الله، سيد شباب المسلمين. دابة لأبي عبدالله يركبها، فأُتي ببرذون فتحوَّل عليه، ثم طلع عبدالرحمن بن أبي بكر[٣]، فقال: مرحبًا وأهلًا بابن شيخ قريش، وسيدهم، وابن صدِّيق هذه الأمة. دابة لأبي محمد يركبها، فأُتي ببرذون فركبه. ثم طلع ابن عمر فقال: مرحبًا وأهلًا بصاحب رسول الله، وابن الفاروق، وسيد المسلمين، ودعا له بدابة فركبها، ثم طلع ابن الزبير فقال: مرحبًا

(١) هذا الخبر عن وهب بن جرير بن حازم يشعر بأن معاوية خطب هذه الخطبة وهو في المدينة قادمًا إليها من دمشق قبل أن يصل إلى مكة، وأن ابن عمر كان يومئذ في مكة فركب إليه ابنه حتى لقيه بمكة وأخبره بهذه الخطبة. وفي الخبر الذي قبل هذا - وهو مروي عن وهب بن جرير بن حازم أيضًا - التصريح بأن ابن عمر كان بالمدينة عند وصول معاوية إليها من دمشق، وأنه كان مع الأعيان الذين خرجوا لاستقباله. فالخبران متناقضان يكذب أحدهما الآخر مع أنهما عن راوٍ واحد. ولا أدري من أين جاء بهما المؤلف، ولم ينقلهما الطبري مع أنه يعتني بأخبار وهب بن جرير؛ لأنه ثقة، ووهب مات سنة ٢٠٦ وأبوه سنة ١٧٠ بعد أن اختلط، فبينهما وبين هذه الحوادث رواة آخرون، وبينهما وبين الطبري وغيره من المؤرخين رواة كثيرون. وأعتقد أن هذه الأخبار غير صحيحة لتناقضها، ولو عرفنا رواتها إلى وهب وبعد وهب لعرفنا من أين جاء الكذب.

(٢) ولم نجد الخبر عند الطبري، فهو منحول موضوع.

(٣) وإذا كان الخبر الأول قد وقع في المدينة، وابن أبي بكر رضي الله عنه كان في المدينة يستقبل معاوية، فكيف جاء إلى مكة في طرفة عين!! ورحم الله من قال: إذا كنت كذوبًا فكن ذكورًا.

وأهلًا بابن حواري رسول اللَّه وابن الصدِّيق، وابن عمة رسول اللَّه، ودعا له بدابة فركبها. ثم أقبل يسير بينهم، لا يسايره غيرهم حتى دخل مكة ثم كانوا أول داخل، وآخر خارج، ليس في الأرض صباح إلا لهم فيه حباء وكرامة، لا يعرض لهم بذكر شيء مما هو فيه، حتى قضى نسكه، وترحلت أثقاله، وقرب مسيره إلى الشام، وأنيخت رواحله، فأقبل بعض القوم علىٰ بعض فقالوا: أيها القوم لا تُخدعوا، إنه واللَّه ما صنع هذا بكم لحبكم ولا لكرامتكم وما صنعه إلا لما يريد، فأعدُّوا له جوابًا، وأقبلوا علىٰ الحسين، فقالوا: أنت يا أبا عبداللَّه. قال: وفيكم شيخ قريش وسيدها؟ وهو أحق بالكلام. فقالوا: أنت يا أبا محمد لعبدالرحمن بن أبي بكر، فقال: (لست هناك، وفيكم صاحب رسول اللَّه، وابن سيد المسلمين) - يعني ابن عمر - فقالوا لابن عمر: أنت. فقال: لست بصاحبكم، ولكن ولوا الكلام ابن الزبير يكفكم. قالوا: أنت يا ابن الزبير. قال: نعم. إن أعطيتموني عهودكم، ومواثيقكم أن لا تخالفوني كفيتكم الرجل. قالوا: فلك ذلك. فخرج الآذن فأذن لهم، فدخلوا، فتكلم معاوية فحمد اللَّه وأثنى عليه. ثم قال: لقد علمتم سيرتي فيكم، وصلتي لأرحامكم، وصفحي عنكم، وحملي لما يكون منكم، ويزيد ابن أمير المؤمنين أخوكم، وابن عمكم، وأحسن الناس لكم رأيًا، وإنما أردت أن تقدِّموه باسم الخلافة وتكونوا أنتم الذين تنزعون، وتأمرون، وتجبون، وتقسمون، لا يدخل عليكم في شيء من ذلك. فسكت القوم، فقال: ألا تجيبوني؟ فسكتوا. فأقبل علىٰ ابن الزبير، فقال: هات يا ابن الزبير، فإنك لعمري صاحب خطبة القوم، فقال: نعم يا أمير المؤمنين أُخيِّرك بين ثلاث خصال أيها أخذت فهي لك رغبة. قال: للَّه أبوك اعرضهم. قال: إن شئت صنعت ما صنع رسول اللَّه، وإن شئت صنعت ما صنع أبو بكر، فهو خير هذه الأمة بعد رسول اللَّه، وإن شئت صنعت ما صنع عمر فهو خير هذه الأمة بعد أبي بكر، قال: للَّه أبوك، وما صنعوا؟ قال: قبض رسول اللَّه ولم يستخلف أحدًا، فارتضى المسلمون أبا بكر، فإن شئت أن تدع أمر هذه الأمة حتى يقضي اللَّه فيه قضاءه، فيختار المسلمون لأنفسهم. فقال له: ليس فيكم اليوم مثل

أبي بكر، وإني لا آمن عليكم الاختلاف. قال: فاصنع كما صنع أبو بكر، عهد إلى رجل من قاصية قريش ليس من بني أبيه فاستخلفه. قال: للَّه أبوك؛ الثالثة. قال: تصنع ما صنع عمر، جعل الأمور شورى في ستَّة نفر من قريش ليس أحدٌ منهم من ولد أبيه. قال: هل عندكم غير هذا؟ قال: لا. قال: فأنتم؟ قالوا: ونحن أيضًا. قال: أمَّا لا، فإني أحببت أن أتقدم إليكم، أنه قد أعذر من أنذر، وأنه قد كان يقوم القائم منكم إليَّ فيكذبني على رؤوس الناس، فأحتمل له ذلك. وإني قائم بمقالة، فإن صَدَقْتُ فلي صدقي، وإن كذبت فعليَّ كذبي. وإني أقسم باللَّه لكم لئن رد عليّ إنسان منكم لا ترجع إليه كلمته حتى يُسْبَق إلي رأسه. ثم دعا صاحب حرسه فقال: أقم على رأس كل رجل من هؤلاء رجلين من حرسك فإن ذهب رجل يرد عليَّ كلمة بصدق أو كَذِبٍ فليضرباه بسيفهما. ثم خرج، وخرجوا معه حتى رقي المنبر، فحمد اللَّه، وأثنى عليه، ثم قال: إن هؤلاء الرهط، سادة المسلمين وخيارهم، لا يُستبدُّ بأمر دونهم، ولا يُقْضي أمرٌ إلا عن مشورتهم، وإنهم قد ارْتَضَوْا وبايعوا ليزيد بن أمير المؤمنين من بعده، فبايِعُوا باسم اللَّه، فضربوا على يده، ثم جلس على راحلته، وانصرف؛ فلقيهم الناس، فقالوا: زعمتم وزعمتم، فلما أُرضيتم، وحُبيتم، فعلتم. قالوا: إنَّا واللَّه ما فعلنا. قال: فما منعكم أن تردوا على الرجل إذ كذب؟ ثم بايع أهل المدينة والناس، ثم خرج إلى الشام.

قال القاضي أبو بكر ﷺ: لسنا ننكر ولا تبلغ بنا الجهالة، ولا لنا في الحق حميَّة جاهلية، ولا ننطوي على غل لأحدٍ من أصحاب محمد، بل نقول: ﴿رَبَّنَا ٱغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَٰنِنَا ٱلَّذِينَ سَبَقُونَا بِٱلْإِيمَٰنِ وَلَا تَجْعَلْ فِى قُلُوبِنَا غِلًّا لِّلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ رَبَّنَآ إِنَّكَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ﴾ [الحشر: ١٠] إلى أن نقول: إن معاوية ترك الأفضل في أن يجعلها شورى، ولا يَخُصَّ بها أحدًا من قرابته، فكيف ولدا؟ وأن يقتدي بما أشار به عبداللَّه ابن الزبير في الترك أو الفعل[(١)]، فعدل إلى ولاية ابنه، وعقد له البيعة، وبايعه الناس،

(١) كان معاوية أعرف بابن الزبير من ابن الزبير بنفسه، روى البلاذري في أنساب الأشراف (٤«٢»: ٥٣ - ٥٤) عن المدائني عن مسلمة بن علقمة عن خالد عن أبي قلابة أن معاوية =

وتخلَّف عنها من تخلف، فانعقدت البيعة شرعًا، لأنها تنعقد بواحد، وقيل باثنين. فإن قيل: لمن فيه شروط الإمامة. قلنا: ليس السن من شروطها ولم يثبت أنه يقصر يزيد عنها. فإن قيل: كان منها العدالة والعلم، ولم يكن يزيد عدلًا ولا عالمًا. قلنا: وبأي شيء نعلم عدم علمه، أو عدم عدالته[1]؟ ولو كان مسلوبهما لذَكَر ذلك الثلاثة الفضلاء الذين أشاروا عليه بأن لا يفعل، وإنما رَمَوا الأمر بعيب التحكم، وأرادوا أن تكون شورى. فإن قيل: كان هنالك من هو أحق منه عدالة وعلمًا،

= قال لابن الزبير: «إن الشح والحرص لن يدعاك حتى يدخلاك مدخلا ضيقًا، فوددت أني حينئذ عندك فأستنقذك». فلما حضر ابن الزبير قال: «هذا ما قال لي معاوية، وددت أنه كان حيًا».

(١) قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ (٤/ ٥٤٩) في منهاج السّنة.
(والناس في يزيد - يعني ابن معاوية - طرفان ووسط، قوم يعتقدون أنه كان من الصحابة أو من الخلفاء الراشدين المهديين، أومن الأنبياء وهذا كله باطل، وقومٌ يعتقدون أنه كان كافرًا منافقًا في الباطن، وأنه كان له قصدٌ في أخذ ثأر كفار أقاربه من أهل المدينة من بني هاشم.... وكلا القولين باطل، يعلم بطلانه كل عاقل، فإن الرجل ملك من ملوك المسلمين، وخليفة من الخلفاء الملوك) ا.هـ.
* وفي البداية (٨/ ٢٥٢) نقل ابن كثير شهادة محمد بن علي بن أبي طالب المعروف بـ(ابن الحنفية) في حق يزيد، فقال: إن جماعة من أهل المدينة دعوه إلى خلع طاعة يزيد، وقال له مُتولي كِبرهم ابن مطيع: (إن يزيد يشرب الخمر) ويترك الصلاة، ويتعدى حكم كتاب اللَّه).
فقال لهم ابن الحنفية: ما رأيت منه ما تذكرون، وقد حضرته، وأقمت عنده، فرأيته مواظبًا على الصلاة، متحرٍ للخير، يسأل عن الفقه، ملازمًا للسُّنة.
قالوا: فإن ذلك كان منه صنعًا لك.
قال: وما الذي خاف مني أو رجا حتى يُظْهر لي الخشوع؟ أفأطلعكم على ما تذكرون من شرب الخمر؟ فلئن أطلعكم على ذلك إنكم لَشُركاؤه، وإن لم يكن أطلعكم فمن يُحل لكم أن تشهدوا بما لم تعلموا.
قالوا: إنه عندنا لحق وإن لم نكن رأيناه.
فقال لهم: أبى اللَّه ذلك على أهل الشهادة فقال: ﴿إِلَّا مَن شَهِدَ بِٱلْحَقِّ وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾ [الزخرف:/ ٨٦] ولست مِنْ أمركم في شيء ا.هـ.

منهم مائة، وربما ألف. قلنا: إمامة المفضول كما قدمنا مسألة خلاف بين العلماء علىٰ ما ذكر العلماء في موضعه، وقد حسم البخاري الباب. ونهج جادة الصواب فروى في صحيحه ما يبطل جميع هذا المتقدم. وهو أن معاوية خطب وابن عمر حاضر في خطبته فيما رواه البخاري عن عكرمة بن خالد عن ابن عمر قال: دخلت علىٰ حفصة ونوساتها تَنْطُف[1]؛ قلت: قد كان من أمر الناس ما ترين فلم يجعل لي من الأمر شيء. فقالت: ألحق فإنهم ينتظرونك، وأخشى أن يكون في احتباسك عنهم فُرقة. فلم تدعه حتى ذهب، فلما تفرَّق الناس خطب معاوية فقال: من كان يريد أن يتكلم في هذا الأمر، فليُطلع لنا قرنه، فلنحن أحق به منه، ومن أبيه، قال حبيب بن مسلمة[2]: فهلا أجبته؟ قال عبداللَّه: فحللت حبوتي، وهممت أن أقول: أحق بهذا الأمر منك. من قاتلك وأباك علىٰ الإسلام، فخشيت أن أقول كلمة تفرق الجمع، وتسفك الدم، ويحمل عني غير ذلك، فذكرت ما أعد اللَّه في الجنان فقال حبيب: حُفِظتَ وعُصِمْتَ[3].

وروى البخاري أن أهل المدينة لما خلعوا يزيد بن معاوية جمع ابن عمر حَشَمه وولده، وقال: إني سمعت رسول اللَّه ﷺ يقول: «**يُنْصَبُ لِكُلِّ غَادِرٍ لِوَاءٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ**» وإنَّا قد بايعنا هذا الرجل علىٰ بيع اللَّه ورسوله، وإني لا أعلم غدرًا أعظم من أن نبايع رجلًا علىٰ بيع اللَّه ورسوله، ثم ننصب له القتال، وإني لا أعلم أحدًا منكم خلعه ولا بايعه في هذا الأمر، إلا كانت الفيصل بيني وبينه[4].

فانظروا معشر المسلمين إلى ما روى البخاري في الصحيح، وإلى ما سبق ذِكْرُنا

---

(١) **نوساتها**: هي ذوائبها، أي: ضفائرها، وهي جمع (نوسة) وسميت بذلك لإنها تضطرب. **وتنطف**: تقطر ماءً.

(٢) هو حبيب بن مسلمة الفهري أحد الفاتحين العظام، وكان من أصحاب معاوية.

(٣) الخبر عند البخاري (٤١٠٨) في المغازي - باب (٢٩).

(٤) رواه البخاري (٧١١١) في الفتن، مسلم (١٧٣٥/ ٩) في الجهاد والسِّيَر وهذا الحديث يقطع قول كل خطيب، وأبطل كل الأخبار السابقة، وأبان عن الحق الذي يجب سلوك مسلكه في مثل هذه الحالات، وبذلك ضعفت كل الأخبار الكاذبة التي ساقها المصنف عمّا قليل.

له من رواية بعضهم أن عبدالله بن عمر لم يُبايع، وأَنَّ معاوية كذب، وقال: قد بايع، ووكَّل به، من أمره بضرب عنقه إن كذَّبه. وهو قد قال في رواية البخاري: قد بايعناه علىٰ بيع الله ورسوله، وما بينهما من التعارض، وخذوا لأنفسكم بالأرجح، في طلب السلامة، والخلاص من بين الصحابة والتابعين. فلا تكونوا - ولم تشاهدوهم، وقد عصمكم الله من فتنتهم - ممن دخل بلسانه في دمائهم، فيلغ فيها ولوغ الكلب بقية الدم علىٰ الأرض بعد رفع الفريسة بلحمها، لم يلحق الكلب منها إلا بقية دم سقط علىٰ الأرض.

وروى الثبت العدل عن عبدالرحمن بن مهدي عن سفيان(١) عن محمد بن المنكدر قال: قال ابن عمر - حين بويع يزيد -: إن كان خيرًا رضينا، وإن كان شرًا صبرنا.

وثبت عن حُميد بن عبدالرحمن قال: دخلنا علىٰ رجل من أصحاب رسول الله ﷺ حين استُخلِفَ يزيد بن معاوية فقال: تقولون: إن يزيد بن معاوية ليس بخير أمة محمد، لا أفقهها فيها فقهًا، ولا أعظمها فيها شرفًا، وأنا أقول ذلك، ولكن والله لئن تجتمع أمة محمد أحب إلي من أن تفترق، أرأيتم بابًا دخل فيه أمة محمد ووسِعهم، أكان يعجز عن رجل واحد لو كان دخل فيه؟ قلنا: لا. قال: أرأيتم لو أن أمة محمد قال كل رجل منهم: لا أريق دم أخي، ولا آخذ ماله، أكان هذا يسعهم؟ قلنا: نعم. قال: فذلك ما أقول لكم. ثم قال: قال رسول الله ﷺ: «**لَا يَأْتِيكَ مِنَ الحَيَاءِ إِلَّا خَيْرٌ**».

---

(١) هذا الخبر وجدته في مصنف ابن أبي شيبة (٦/ ١٩٠) عن وكيع عن سفيان عن ابن المنكدر يبلغ عن ابن عمر.
ثم عند أبي عمرو الداني (٢/ ٤٠٤) في السنن الواردة في الفتن بسند المصنف عن ابن وضاح عن الصمادعي عن ابن مهدي... من طريق المصنف.
وكذا التمهيد (٢٣/ ٢٧٨) لابن عبدالبر.
ومن طريق ثالث ذكره ابن حجر (٦/ ٢٩٤) في لسان الميزان وعند ابن سعد (٤/ ١٨٢) في الطبقات.

فهذه الأخبار الصحاح كلها تعطيك أن ابن عمر كان مُسَلِّمًا في أمر يزيد، وأنه بايع، وعقد له، والتزم ما التزم الناس، ودخل فيما دخل فيه المسلمون، وحرَّم علىٰ نفسه، ومن إليه بعد ذلك، أن يخرج علىٰ هذا أو ينقضه، وظهر لك أن قول من قال: إن معاوية كذب في قوله: بايع ابن عمر، ولم يبايع، وإن ابن عمر وأصحابه سُئلوا فقالوا: لم نبايع، فقد كذب. وقد صدق البخاري في روايته قول معاوية علىٰ المنبر: إن ابن عمر قد بايع بإقرار ابن عمر بذلك، وتسليمه له، وتماديه عليه. فأي الفريقين أحق بالصدق إن كنتم تعلمون؟ الفريق الذي فيه البخاري أو الذي فيه غيره؟ فخذوا لأنفسكم بالأحزم والأصح، أو اسكتوا عن الكل، والله يتولى توفيقكم وحفظكم.

و«الصاحب» الذي كنَّى عنه حميد بن عبدالرحمن هو ابن عمر، والله أعلم. وإن كان غيره؛ فقد أجمع رجلان عظيمان علىٰ هذه المقالة، وهي تُعَضِّد ما أصَّلناهُ لكم من أنَّ ولاية المفضول نافذة، وإن كان هنالك من هو أفضل منه إذا عقدت له، ولما في حَلِّها وطلبَ الأفضل مِنْ استباحةِ ما لا يُباح، وتشتيت الكلمة، وتفريق أمر الأمة. فإن قيل: كان يزيد خمارًا. قلنا: لا حدَّ إلا بشاهدين. فمن شهد بذلك عليه[1]؟ بل شهد العدول بعدالته، فروى يحيى بن بُكير عن الليث بن سعد، قال الليث: توفي أمير المؤمنين يزيد في تاريخ كذا، فسماه الليث أميرَ المؤمنين بعد ذهاب مُلكهم وانقراض دولتهم، ولولا كونه عنده كذلك ما قال إلا تُوفي يزيد. فإن قيل: لو لم يكن ليزيد إلا قتله للحسين بن علي. قلنا: يا أسفى علىٰ المصائب مرة، ويا أسفى علىٰ مصيبة الحسين ألفَ مرة! بَوْله يجري علىٰ صَدْر النبيِّ فلا يُغسل، ودمه يراق علىٰ البوغاء ولا يُحقن[2]، يا للَّه! ويا للمسلمين!.

وإن أمثل ما رُوي فيه أن يزيد كتب إلى الوليد بن عقبة ينعي له معاوية، ويأمره أن يأخذ له البيعة علىٰ أهل المدينة ـ وقد كانت تقدمت ـ فدعا مروان فأخبره، وقال:

(١) سبق أن ذكرنا شهادة ابن الحنفية ليزيد.
(٢) البوغاء: التربة الرخوة الناعمة (الغريب للخطاب (١/ ٣٤٧).

أرسل إلى الحسين بن علي، وابن الزبير فإن بايعوا وإلا فاضرب أعناقهم. قال: سبحان اللَّه تقتل الحسين بن علي وابن الزبير، قال: هو ما أقول لك. فأرسل إليهما، فأتاه ابن الزبير فنعى له معاوية، وسأله البيعة فقال: ومثلي يبايع هاهنا، ارق المنبر، أبايعك وأنا مع الناس علانية فوثب مروان وقال: اضرب عنقه. فإنه صاحب فتنة وشر. فقال: وإنك لهنالك يا ابن الزرقاء؟ واستبَّا. فقال الوليد: أخرجهما عني. وأرسل إلى الحسين ولم يكلمه بكلمة في شيء وخرجا من عنده وجعل الوليد عليهما الرصد، فلما دنا الصبح خرجا مسرعين إلى مكة فالتقيا بها فقال له ابن الزبير: ما يمنعك من شيعتك، وشيعة أبيك؟ فواللَّه لو أن لي مثلهم لذهبت إليهم. فهذا ما صح.

وذكر المؤرخون أن كُتُبَ أهلِ الكوفة وردت على الحسين(١)، وأنه أرسل مسلم

(١) أول من كتب إليه من شيوخ شيعته ـ على ما رواه مؤرخهم لوط بن يحيى: سليمان بن صُرَد، والمسيب بن نجبة، ورفاعة بن شداد، وحبيب بن مظاهر: وأرسلوا كتابهم مع عبداللَّه بن سبع الهمداني، وعبداللَّه بن وال، فبلغا حسينًا بمكة في عاشر رمضان سنة ٦٠، وبعد يومين سرحوا إليه قيس بن مسهر الصيداوي، وعبدالرحمن بن عبداللَّه ابن الكدن الأرحبي، وعمارة السلولي، بثلاث وخمسين صحيفة، وبعد يومين آخرين سرحوا إليه هانئ بن هانئ السبيعي،وسعيد بن عبداللَّه الحنفي (وفي الطبري ٦: ١٩٧ نصوص بعض رسائلهم وأسماء بعض أصحابها) وهي تدور على أنهم لا يجتمعون مع أميرهم النعمان بن بشير في جمعة، ويدعون الحسين إليهم حتى إذا أقبل طردوا أميرهم وألحقوه بالشام، ويقولون في بعضها: «أينعت الثمار، فإذا شئت فاقدم على جند لك مجند». فأرسل الحسين إليهم ابن عمه مسلم ابن عقيل بن أبي طالب ليرى إن كانوا مستوثقين مجتمعين ليقدم هو عليهم بعد ذلك. وضلَّ مسلم بن عقيل في الطريق ومات من معه من العطش، فكتب إلى الحسين يستعفيه من هذه المهمة، فأجابه: خشيت ألا يكون حملك على الاستعفاء إلا الجبن. فمضى مسلم حتى بلغ الكوفة، وأعطاه البيعة للحسين اثنا عشر ألفًا منهم، وشعر أمير الكوفة النعمان بن بشير بحركاتهم فخطب فيهم ينهاهم عن الفتنة والفرقة، وقال لهم: إني لا أقاتل إلا من قاتلني، ولا آخذ بالظنة والتهمة، فإن أبديتم لي صفحتكم ونكثتم بيعتكم لأضربنكم بسيفي ما ثبت قائمه في يدي. وعلم يزيد أن النعمان بن بشير حليم ناسك لا يصلح في مقاومة مثل هذه الحركة. فكتب إلى عبيداللَّه بن زياد عامله على البصرة أنه قد ضم إليه الكوفة أيضًا، وأمره أن يأتي الكوفة وأن يطلب ابن عقيل كطلب الخرزة حتى يثقفه فيوثقه فيقتله أو ينفيه. =

ابن عَقيل ابن عمه إليهم ليأخذ عليهم البيعة وينظر هو في أتباعه، فنهاه ابن عباس، وأعلمه أنهم خذلوا أباه وأخاه، وأشار عليه ابن الزبير بالخروج، فخرج، فلم يبلغ الكوفة إلا ومسلم بن عقيل قد قُتل، وأسلمه من كان استدعاه ويكفيك بهذا عظة لمن اتعظ؛ فتمادى واستمر غضبًا للدين وقيامًا بالحق. ولكنه رضي الله عنه لم يقبل نصيحة

= فاستخلف عبيدالله أخاه على البصرة، وأقبل إلى الكوفة فاتصل برؤسائها وقبض على أزمة الحال، فما لبث مسلم بن عقيل أن رأى مبايعيه الاثنى عشر ألفًا كالهباء، ورأى نفسه وحيدًا طريدًا، ثم قبض عليه وقتل. وكان الحسين قد جاءته قبل ذلك رسائل مسلم بن عقيل بأن اثنى عشر ألفًا بايعوه على الموت، فخرج عقب موسم الحج يريد الكوفة، ولم يشجعه على الخروج إلا ابن الزبير لأنه عرف أن أهل الحجاز لا يتابعونه ما دام الحسين معهم، فصار الحسين أثقل خلق الله على ابن الزبير (الطبري ٦: ١٩٦ - ١٩٧ وانظر ٦: ٢١٦ و٢١٧).
أما المشفقون على الحسين من هذا الخروج المشئوم فهم جميع أحبائه وذوي قرابته والناصحين له والمتحرين سنة الإسلام في مثل هذا الموقف، كل هؤلاء نهوه عن مسيره، وحذروه من عواقبه، وفي طليعتهم أخوه محمد ابن الحنفية (الطبري ٦: ١٩٠ - ١٩١) (وابن عم أبيه حبر الأمة عبد الله بن عباس (الطبري ٦: ٢١٦ - ٢١٧) وابن عمه عبدالله بن جعفر بن أبي طالب (٢/ ٢١٩)، وقد بلغ الأمر بعبدالله بن جعفر أن حمل والي يزيد على مكة - وهو عمرو بن سعيد بن العاص - على أن يكتب للحسين كتاب الأمان، ويمنيه فيه البر والصلة ويسأله الرجوع، فأجابه والي مكة إلى كل ما طلب وقال له: اكتب ما تشاء وأنا أختم على الكتاب، فكتبه وختمه الوالي، وبعث به إلى الحسين مع أخيه يحيى بن سعيد بن العاص، وذهب عبدالله بن جعفر مع يحيى، وجهدا بالحسين أن يثنياه عن السفر فأبى (وصورة كتاب الوالي في تاريخ الطبري ٦: ٢١٩ - ٢٢٠)، وليس فوق هؤلاء الناصحين أحد في عقلهم وعلمهم ومكانتهم وإخلاصهم، بل إن عبدالله بن مطيع داعية ابن الزبير كان من ناصحيه بعقل وإخلاص (الطبري (٦: ١٩٦) وعمر بن عبدالرحمن بن الحارث ابن هشام المخزومي كان على هذا الرأي (الطبري ٦: ٢١٥ - ٢١٦) والحارث بن خالد بن العاص بن هشام لم يأله نصحًا (٦: ٢١٦) و حتى الفرزدق الشاعر قال له: قلوب الناس معك وسيوفهم مع بني أمية. الطبري (٦: ٢١٨) فلم يفد شيء من هذه الجهود في تحويل الحسين عن هذا السفر الذي كان مشئومًا عليه، وعلى الإسلام، وعلى الأمة الإسلامية إلى هذا اليوم وإلى قيام الساعة، وكل هذا بجناية شيعته الذين حرضوه بجهل وغرور رغبة في الفتنة والفرقة والشر، ثم خذلوه بجبن ونذالة وخيانة وغدر. ولم يكتف ورثتهم بما فعل أسلافهم فعكفوا على تشويه التاريخ وتحريف الحقائق ورد الأمور على أدبارها.
(من مطبوعة الشيخ الخطيب).

أعلم أهل زمانه ابنِ عباس، وعَدَل عن رأي شيخ الصحابة ابنِ عمر، وطلب الابتداء في الانتهاء، والاستقامة من أهل الاعوجاج، ونضارة الشبيبة في هشيم المشيخة، ليس حَوْلَه مثلُه، ولا له مِنْ الأنصار ما يرعى حقَّه، ولا من يبذل نفسه دونه، فأردنا أن نُطهِّر الأرض من خمر يزيد، فأرقنا دم الحسين، فجاءتنا مصيبة لا يجبرها سرور الدهر، وما خرج إليه أحد إلا بتأويل، ولا قاتلوه إلا بما سمعوا من جده المهيمن علىٰ الرسل، المخبر بفساد الحال، المحذِّر عن الدخول في الفتن، وأقوالُه في ذلك كثيرة؛ منها: ما روى مسلم عن زياد بن علاقة، عن عرفجة بن شريح، قوله ﷺ: **«إِنَّها سَتَكُونُ هنَّاتٌ وَهَنَّاتٌ فَمَنْ أَرَادَ أَنْ يُفَرِّقُ أَمْرَ هَذِهِ الأُمَّةُ وَهِيَ جَمِيعٌ فَاضْرِبُوه بِالسَّيْفِ كَائِنًا مَنْ كَانَ»**(١) فما خرج الناس إلا بهذا وأمثاله. ولو أنَّ عظيمها وابنَ عظيمها، وشريفَها وابنَ شريفها، الحسين يسعه بيته، أو ضيعته، أو إبله، ولو جاء الخلق يطلبونه ليقوم بالحق - وفي جملتهم ابن عباس وابن عمر -؛لم يلتفت إليهم، وحضره ما أنذر به النبي ﷺ، وما قال في أخيه(٢)، ورأى أنها قد خرجت عن أخيه، ومعه جيوش الأرض، وكبار الخلق يطلبونه، فكيف ترجع إليه بأوباش الكوفة وكبار الصحابة ينهونه، وينأون عنه؟ ما أدري ما هذا إلا التسليم لقضاء اللَّه، والحزن علىٰ ابن رسول اللَّه ﷺ بقية الدهر. ولولا معرفة أشياخ الصحابة وأعيان الأمة بأنه أمر صرفه اللَّه عن أهل البيت، وحالٌ من الفتنة، لا ينبغي لأحد أن يدخلها، ما أسلموه أبدًا.

وهذا أحمد بن حنبل علىٰ تقشفه، وعظيم منزلته في الدين، وورعِه قد أدخل عن يزيد بن معاوية في كتاب الزهد أنه كان يقول في خطبته: إذا مرض أحدكم مرضًا فابتُلي، ثم تَماثَل، فلينظرْ إلى أفضلِ عملٍ عنده فليلزمه، ولينظر إلى أسوأ عمل عنده فليدَعْه. وهذا يدل علىٰ عظيم منزلته عنده، حتى يُدخله في جملة الزهَّاد من

(١) والحديث رواه مسلم (١٨٥٢/ ٥٩) في الإمارة.
والهنات: ج (هنَة) وتطلق على كل شيء، والمراد بها هنا الفتن والأمور الحادثة.
(شرح النووي (٧/ ٤٥٢) على مسلم - ط - دار الفرات.
(٢) يقصد حديث: (إِنَّ ابْنِي هَذَا سَيِّدٌ).

الصحابة والتابعين الذين يُقتدى بقولهم، ويُرعَوى مِنْ وعْظِهم، ونعم! وما أدخله إلا في جملة ذكر الصحابة، قبل أن يخرج إلى ذكر التابعين. فأين هذا من ذكر المؤرخين له، في الخمور وأنواع الفجور؟ ألا يستحيون؟ فإذا سلبهم الله المروءة والحياء. ألا ترعوون أنتم، وتزدجرون، وتقتدون بالأحبار والرهبان من فضلاء الأمة، وترفضون الملحدة، والمُجَّان، من المنتمين إلى الملة؟ هذا بيان للناس، وهدى، وموعظة للمتقين، والحمد للَّه رب العالمين.

وانظروا إلى ابن الزبير بعد ذلك، وما دخل فيه من البيعة له بمكة؛ والأرض كُلُّها عليه. وانظروا إلى ابن عباس وعقله، وإقباله على أمر نفسه. وانظروا إلى ابن عمر، وسِنِّه، وتسليمه للدنيا، ونبذه لها. ولو كان للقيام وجهٌ، لكان الأوْلى بذلك عبداللَّه بن عباس، فإن ولدي أخيه عبيداللَّه قد ذكر أنهما قُتلا ظلمًا[1]؛ ولكن رأى بعقله أن دم عثمان لم يُخْلَصْ إليه، فكيف بدم ولدي عبيداللَّه. وأن الأمر راهق[2]، قد خرجا عنه حفظًا للأصل، وهو اجتماع أمر الأمة، وحقن دمائها، وائتلاف كلمتها، وَدَعْ الأمرَ يتولَّاه أسودٌ مجدَّعٌ حسبما أمر به صاحب الشرع، صلوات اللَّه عليه وسلامه[3] وكلٌّ منهم عظيم القدر، مجتهدٌ فيما دخل فيه، مصيبٌ مأجور. وللَّه فيهم حكم في الدنيا قد أنفذه، وحكم في الآخرة قد أحكمه وفرغ منه. فاقدروا هذه الأمور مقاديرها، وانظروا بماقابلها به ابنُ عباس وابنُ عمر فقابِلُوها، ولا تكونوا من السفهاء الذين يرسلون ألسنتهم وأقلامهم بما لا فائدة لهم فيه، ولا يُغني من اللَّه، ولا مِنْ دنياهم شيئًا عنهم، وانظروا إلى الأئمة الأخيار، وفقهاء الأمصار، هل أقبلوا على هذه الخرافات، وتكلَّموا في مثل هذه الحماقات؟ بل علموا أنها عصبية جاهلية، وحميَّةٌ باطلية، لا تفيد إلا قطع الحبل بين الخلق،

---

(١) كان ذلك عام (٤٠هـ) إذ قتل بسر بن أرطاة ولدي عبيداللَّه بن العباس بعد فرار عبيد اللَّه إلى الكوفة.

(٢) راهق: أي اختلط فيه الحق بالباطل.

(٣) وفي حديث مسلم (١٨٣٧/ ٣٦) في الإمارة عن أبي ذر الغفاري رضي الله عنه قال: (إِنَّ خَلِيلِي أَوْصَانِي أَنْ أَسْمَعَ وَأُطِيعَ. وَإِنْ كَانَ عَبْدًا مُجدَّعَ الأَطْرَافِ).

وتشتيت الشمل، واختلاف الأهواء. وقد كان ما كان، وقال الأخباريون ما قالوا: فإما سكوت وإما اقتداء بأهل العلم، وطرح لسخافات المؤرخين والأدباء واللَّهُ يُكْمِلُ علينا وعليكم النعماء برحمته.

نكتة[1]:

وعجبًا لاستكثـــار النـــاس ولاية بني أمية، وأول من عقد لهم الولاية رسول اللَّه ﷺ، فإنه ولىَّ يوم الفتح عتَّاب بن أُسيد بن أبي العيص بن أمية، مكة حرم اللَّه، وخير بلاده، وهو فتيٌّ السن قد أبقل أو لم يبقل واستكتب معاوية بن أبي سفيان أمينًا علىٰ وحيه. ثم ولَّى أبو بكر، يزيد بن أبي سفيان ـ أخاه ـ الشام، وما زالوا بعد ذلك يتوقلون في سبيل المجد، ويترقَّوْن في دَرَج العز، حتى أنهتهم الأيام إلى منازل الكرام. وقد روى الناس أحاديثَ فيهم لا أصل لها، منها حديث رؤية النبي بني أمية ينزون علىٰ منبره كالقردة، فعزَّ ذلك عليه فأُعطي ليلةَ القدر، خير من ألف شهرٍ، يملكها بنو أمية[2] بعده. ولو كان هذا صحيحًا، ما استفتح الحال بولايتهم، ولا مكَّن لهم في الأرض بأفضل بقاعها وهي مكة. وهذا أصل يجب أن تَشدُّوا عليه اليد.

فإن قيل: أحدث معاوية في الإسلام الحكم بالباطل، والقضاء بما لا يحل من

---

(١) سبق الحديث عن فضل بني أمية.

(٢) هذا مروي عند القرطبي (١٠/ ٢٨٢) وابن كثير (٣/ ٥٠) والطبري (١٥/ ١١٢) كل في تفسيره، والحاكم (٤/ ٥٢٧) في المستدرك، وقد جزم ابن الجوزي بكذبه وقال: هذا حديث لا أصل له، ففيه الزنجي بن خالد، قال أبو زرعة: منكر الحديث وقال علي بن المديني: ليس بشيء. وفيه العلاء بن عبدالرحمن، قال يحيى بن معين: ليس حديثه بحجة، مضطرب الحديث لم يزل الناس يتقون حديثه.

وفي طريق ثانٍ فيه العلاء، وفيه أبو عمر الحيري وكان شيعيًا.

وفي طريق ثالث: فيه علي بن زيد، قال أحمد ويحيى: ليس بشيء.

وفيه الشاذكوني: وهو كذاب، وقال يحيى: ليس بشيء.

وقال البخاري: هو أضعف من كل ضعيف.

استلحاق زياد. قلنا: قد بينًا في غير موضع أن استلحاق زياد، إنما كان لأشياء صحيحة، وعمل مستقيم، نُبيِّنهُ بعد ذكر أمثلِ ما ادَّعى فيه المدَّعُون، من الانحراف عن الاستقامة. إذ لا سبيل إلى تحصيل باطلهم؛ لأن خرق الباطل لا يرقع، ولسانه أعظم منه؛ فكيف به لا يقطع؟

قالوا: كان زياد ينسب إلى (عبيدالثقفي)، من سُميَّة، جارية الحارث بن كلدة، واشترى (عبيدًا) - أباه - بألف درهم فأعتقه، قال أبو عثمان النهدي: فكنا نغبطُه. واستعمله عمر علىٰ بعض صدقات البصرة، وقيل: بل كتب لأبي موسى فلمَّا لم يقطع الشهادة مع الشهود علىٰ المغيرة جلدهم وعزله، وقال: ما عزلتُك لخزيةٍ، ولكنيِّ كرهتُ أن أحمل علىٰ الناس فضل عقلك، ورووا أن عمر أرسله إلى اليمن في إصلاح فساد، فرجع وخطب الناس خطبة لم يُسمَعْ مثلُها. فقال عمرو بن العاص: أما واللَّه لو كان هذا الغلام قرشيًا لساق الناس بعصاه، فقال أبو سفيان: أما واللَّه إني لأعرف الذي وضعه في رحم أمه. فقال له عليٌّ: ومن؟ قال: أنا قال: مهلًا يا أبا سفيان! فقال أبو سفيان أبياتًا من الشعر:

أَمَا وَاللَّه لَوْلَا خَوْفُ شَخْصٍ   يَرَانِي يَا عَلِيُّ! مِنَ الأَعَادِي
لأَظْهَرَ أَمَره صَخْرُ بن حَرْبٍ   وَلَمْ تَكُن المَقَالَةُ عَنْ زِيَادِ
وَقَدْ طَالَتْ مُخَاتَلَتِي ثَقِيفًا   وَتَرْكِي فِيهِمُ ثَمَرَ الفُؤَادِ

فذلك الذي حمل معاوية؛ واستعمله عليٌّ علىٰ فارس، وحمى، وجَبَى، وفتح، وأصلح. وكاتبه معاوية يروم إفساده، فوجَّه بكتابه إلى عليٍّ بشرع، فكتب إليه علي: (إني ولَّيتك ما وليتُك، وأنت أهلٌ لذلك عندي، ولن تدرك ما تريد مما أنت فيه إلا بالصبر واليقين، وإنما كانت من أبي سفيان فلتة، ومن عمر، لا تستحق بها نسبًا ولا ميراثًا، وأن معاوية يأتي المؤمن من بين يديه ومن خلفه) فلما قرأ زياد الكتاب قال: (شهد لي أبو حسن وربِّ الكعبة!) فذلك الذي جرَّأ زيادًا ومعاوية علىٰ ما صنعا، ثم ادَّعاه معاوية سنة أربع وأربعين، وزَّوج معاوية ابنتَه من ابنهِ محمد، وبلغ الخبر أبا بكرة - أخاه لأمه - فآلى يمينًا ألَّا يُكلِّمه أبدًا، وقال: (هذا زنيّ

أمه، وانتفى من أبيه، والله ما رأت سُميَّةُ أبا سفيان قط، وكيف يفعل بأم حبيبة؛ أيراها؟ فيهتك حرمة رسول الله؟ وإن حجبته فضحته) فقال زيادٌ: «**جزى الله أبا بكرة خيرًا، فإنه لن يدع النصيحة في حالٍ**» وتكلم فيه الشعراء، ورووا عن سعيد بن المسيب أنه قال: أول قضاء كان في الإسلام بالباطل استلحاق زياد.

قال القاضي أبو بكر رضي الله عنه: قد بينًّا في غير موضع هذا الخبر، وتكلَّمنا عليه، بما يغني عن إعادته، ولكن لا بد في هذه الحالة من بيان المقصود منه؛ فنقول: كلُّ ما ذكرتم لا ننفيه ولا نثبته؛ لأنه لا يحتاج إليه. والذي ندريه حقًّا، ونقطع عليه عِلمًا، أن زيادًا من الصحابة بالمولد والرؤية(١)، لا بالتفقه والمعرفة. وأما أبوه، فما علمنا له، أبًا قبل دعوى معاوية، علىٰ التحقيق(٢)، وإنما هي أقوال غائرة من المؤرخين. وأما شراؤه له فمراعاة للحضانة، فإنه حضنه عند أمه إذ دخل عليه فيه شبهةٌ بالحضانة إليه، إن كان ذلك. وأما قولهم: إن أبا عثمان غبطه بذلك، فهو بعيدٌ علىٰ أبي عثمان. فإنه ليس في أن يبتاع أحد حاضنه أو أباه، فيعتقه من المرتبة، بحيث يغبطه عليه أبو عثمان وأمثاله، لأن هذه مرتبة يدركها الغني والفقير، والشريف والوضيع، ولا بذل من المال ما يعظم قدره، فيدري به، قدر مروءته، في إهانة الكثير العظيم في صلة الولي الحميم. وإنما ساقوا هذه الحكاية ليجعلوا له أبًا، ويكون بمنزلة من انتفى من أبيه. وأما استعمال عمر له فصحيح، وناهيك بذلك تزكية، وشرفًا، ودينًا.

وأما قولهم: إن عمر عزله لأنه لم يشهد بباطل (فباطل). بل روي أنه لما شهد أصحابه الثلاثة(٣)، وعمر يقول للمغيرة: ذهب ربعك، ذهب نصفك، ذهب ثلاثة

---

(١) ترجم له الحافظ ابن حجر في (الإصابة) والحافظ أبو عمر بن عبدالبر في (الاستيعاب) ونقل في مولده أنه ولد عام الفتح، وقيل عام الهجرة، وقيل يوم بدر. قال ابن حجر: وجزم ابن عساكر بأنه أدرك النبي ﷺ ولم يره. (من مطبوعة الشيخ الخطيب).

(٢) من الثابت أن الحارث بن كلدة اعترف بأبوَّته لنافع أخي زياد لأمه فصار يقال له نافع بن الحارث بن كلدة. ولا يعرف التاريخ أن عبيدًا الثقفي أو الحارث بن كلدة اعترفا بزياد. (من مطبوعة الشيخ الخطيب).

(٣) أصحابه الثلاثة في الشهادة على المغيرة أخواه لأمه: نفيع، ونافع الذي ينسب إلى الحارث بن كلدة، والثالث شبل بن معبد. (من مطبوعة الشيخ الخطيب).

أرباعك. فلما جاء زياد وقال له: إني أراك صبيح الوجه، وإني لأرجو أن لا يفضح اللَّه علىٰ يديك رجلًا من أصحاب محمد. وأما خطبته التي ذكروا أنه أعجب بها عمرو، فما كان عنده فضل علم، ولا فصاحة يفوق بها عمرًا، فَمَنْ فوقه أو دونه. وقد أدخل له الشيخ المفتري(١) خُطَبًا ليست في الحد المذكور. وأما قولهم: إن أبا سفيان: اعترف به، وقال شعرًا فيه: فلا يرتاب ذو تحصيلٍ في أن أبا سفيان لو اعترف به في حياة عمر، لم يَخَفْ شيئًا. لأن الحال لم تكن تخلو من أحد قسمين: أما أن يرى عمر إلاطته به(٢)، كما روى عنه في غيره، فيمضي ذلك، فلا يلزم أبا سفيان شيء باقتراف ما كان في الجاهلية. فَذِكْرُهم هذه الحكاية المخترعة، الباردة، المتهافتة الخارجة عن حدِّ الدين والتحصيل لا معنى لها. وأما تولية عليٍّ له فتزكية. وأما بعث معاوية إليه، ليكون معه فصحيح في الجملة. وأما تفصيل ما كتب معاوية أو كتب زياد به إلى عليٍّ، أو جاوب به عليٌّ زيادًا، فهذا كله مصنوع.

وأما قول علي: إنما كانت من أبي سفيان فلتة لا يستحق بها نسبًا، فلو صح لكان ذلك شهادة، كما روي عن زياد، ولم يكن ذلك بمبطلٍ لما فعل معاوية، لأنها مسألة اجتهاد بين العلماء، فرأى عليٌّ شيئًا، ورأى معاوية وغيرُه، غيرَه. وأما نكتة الكلام وهو القول في استلحاق معاوية زيادًا، وأخذ الناس عليه في ذلك. وأي أخذ عليه فيه إن كان سمع ذلك من أبيه؟ وأيُّ عارٍ علىٰ أبي سفيان في أن يُليط بنفسه وَلَدَ زنا كان في الجاهلية؟ فمعلومٌ أن سمية لم تكن لأبي سفيان، كما لم تكن وليدة زمعة لعُتبة، لكن كان لعتبة مُنازِعٌ تعينَّ القضاءُ له، ولم يكن لمعاوية منازع في زياد؛ اللَّهم إنَّ هاهنا نكتةٌ اختلف العلماء فيها وهي: أن الأخ إذا استلحق أخًا، يقول: هذا ابن أبي، ولم يكن له منازع، بل كان وحده، فقال مالكٌ: يرث، ولا يثبت النسب - في جماعةٍ -، وقال الشافعي - في آخرين -: يثبت النَّسَبُ، ويأخذ المال. هذا إذا كان المُقَرُّ به غيرَ معروف النسب. واحتج الشافعي بقول النبي: «**هُوَ لَكَ يَا عَبْدُ بن زَمْعَةَ؛**

---

(١) لعلها الخطبة (البتراء) التي في البيان والتبيين لعدو اللَّه الجاحظ.

(٢) إلاطته: يولط به: يلتصق ويلتحق.

الْوَلَدُ للفِرَاشِ، وَللعَاهِرِ الحَجَرُ». فقضى بكونه للفراش، وإثباتِ نَسَبِه. قلنا: هذا جهلٌ عظيم، وذلك أن قوله، إن النبي قضى بكونه للفراش صحيح.

وأما قوله: بثبوت النسب فباطل؛ لأن عبدًا ادَّعى شيئين: **أحدهما**: الأُخوَّة، **والثاني**: ولادة الفِراش. فلو قال له النبي: «**هُوَ أَخُوكَ، الوَلَدُ للفِرَاشِ**»، لكان إثباتًا للحكم، وذكرًا للعلة. بيد أن النبي عَدَل عن الأخوة، ولم يتعرض لها، وأعرض عن النسب، ولم يُصرِّح به. وإنما في الصحيح في لفظ «**هو أخوك**»، وفي آخر «**هو لك**» معناه: فأنت أعلم به. وقد مهَّدنا ذلك في «**مسائل الخلاف**». فالحارث بن كلدة لم يَدَّعِ زيادًا، ولا كان إليه منسوبًا، وإنما كان ابنَ أَمَتِهِ، وُلِد علىٰ فراشه أي: في داره، فكلٌّ من ادَّعاه فهو له، إلا أن يعارضه مَنْ هو أوْلى به منه، فلم يكن علىٰ معاوية في ذلك مغمز، بل فعل فيه الحق علىٰ مذهب مالك. فإن قيل: فلِمَ أنكر عليه الصحابة؟ قلنا: لأنها مسألةٌ اجتهادية. فمن رَأَى أن النسب لا يلحق بالوارث الواحد؛ أنكر ذلك وعظَّمه.

فإن قيل: ولم لعنوه؟ وكانوا يحتجون بقول النبي: «**ملعون من انتسب لغير أبيه أو انتمى إلى غير مواليه؟**» قلنا: إنما لعنه مَنْ لعنه لوجهين: **أحدهما**: لأنه أثبت نسبه من هذا الطريق. ومن لم ير لعنه لهذا، لعنه لغيره. قال: وكان زياد أهلًا أن يُلعن عندهم لِمَا أحدث بعد استلحاق معاوية.

فإن قيل: جعل النبي للزنا حرمة ورتَّب عليه حكمًا حين قال: «**احتجبي منه يا سودة**»(١) وهذا يدل علىٰ أن الزنا يتعلق به من حرمة الوطء ما يتعلق بالنكاح الصحيح. هكذا قال الكوفيون، ومالكٌ في رواية ابن القاسم، يساعدهم علىٰ المسألة، ولا يساعدهم علىٰ دليلها من هذا الوجه. وقد بيَّناها في كتاب النكاح.

وقال الشافعي: العذر في أمر النبي لسودة بالاحتجاب مع ثبوت نسبه من زمعة، وصحة أُخوَّته لها بدعوى عبد، أن ذلك تعظيمٌ لحرمة أزواج النبي؛ لأنهن لم يَكُنَّ

---

(١) رواه البخاري (٢٠٥٣) في البيوع، مسلم (١٤٥٧/ ٣٦/ ٣٦مكرر) في الرضاع.
ووليدة زمعة: أي جاريته.

كأحد من النساء في شرفهن، وفضلهن.

قلنا: لو كان أخاها بنسب ثابت صحيح كما قلتم، ويكون قول النبي: «**الولد للفراش**»[(١)]، تحقيقًا للنسب، لما منع ﷺ سودة منه، كما لم يمنع عائشة ـ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا ـ من الرجل الذي قالت: هو أخي من الرضاعة وإنما قال: «**انظرن من إخوانكن**»[(٢)] وأما ما رُوي عن سعيد بن المسيب، فأخبر عن مذهبه في أن هذا الاستلحاق ليس بصحيح. وكذلك رَأى غيرُه من الصحابة والتابعين، وقد صارت المسألة إلى الخلاف بين الأُمَّة، وفقهاء الأمصار، فخرجت من حد الانتقاد إلى حد الاعتقاد، وقد صرَّح مالكٌ في كتاب الإسلام (وهو الموطأ)[(٣)] بنَسَبِه، فقال في دولة بني العباس: إن زياد بن أبي سفيان؛ ولم يقل كما يقول المخاذل: زياد بن أبيه. هذا علىٰ أنه لا يرى النسب يثبت بقول واحدٍ، ولكن في ذلك فقه بديع لم يتفطن له أحد. وهو أنها لما كانت مسألة خلاف، ونفذ الحكم فيها بأحد الوجهين، لم يكن لها رجوع. فإنَّ حُكْمَ القاضي في مسائل الخلاف بأحد القولين يُمضيها، ويرفع الخلاف فيها. واللَّه أعلم.

وأما روايتهم أن عمر قال: كرهتُ أن أحمل فضل عقلك علىٰ الناس؛ فهذه زيادة ليس لها أصل، من ناقصِ عقلٍ، وأيَّ عقل كان لزياد يزيد به علىٰ الناس في أيام عمر[(٤)]، وغلام كلٍّ واحد من الصحابة كان أعقلَ من زياد وأعلم منه؟ ولهذا؛ كلٌّ من كَمُل عقله أكثر من الآخر فهو أولي أن يختلط مع الناس، ويقولون: إنه كان داهية، وهي كلمة واهية؛ الدهاء والأَرَبُ هو المعرفة بالمعاني، والاستدلال علىٰ العواقب بالمبادئ، وكلُّ أحد من الصحابة والتابعين فوق زياد. وتلك البرودات التي يروي المؤرخون من كذبهم في حيَل الحرب والفتكِ بالناس، كلٌّ

---

(١) رواه البخاري (٦٧٤٩) في الفرائض، مسلم (١٤٥٧/ ٣٦) في الرضاع وهو نفسه الحديث السابق.

(٢) رواه البخاري (٥١٠٢) في النكاح، مسلم (١٤٥٥/ ٣٢) في الرّضاع.

(٣) انظر الموطأ (١/ ٣٤٠) برقم (٧٥٤) ط ـ دار التراث بترقيم الشيخ عبدالباقي.

(٤) وذلك لأنه كان قد دخل على عمر في السابعة عشرة من عمره.

أحد اليوم يقدر علىٰ مثلها وأكثر منها، والحيلة إنما تكون بديعة وتنثي وتروى إذا وافقت الدين، وأما كلُّ حكاية تخالف الدين، فليس من روايتها ولا في رواتها خير ولا عقل، وكل الناس كما قدمنا ـ وخذ من ولاة بني أمية خاصة ـ أعقل من زياد وأفصح منه. فلا تلتفتوا إلى ما روي من الأباطيل.

نكتة:

والولايات والعزْلات لها معانٍ وحقائق لا يعلمها كثير من الناس لقد علمتم أن رسول اللَّه مات عن زهاء اثني عشر ألفًا من الصحابة معلومين، منهم ألفان أو نحوهما مشاهير في الجلالة ولَّى منهم أبو بكر، سعدًا، وأبا عبيدة، ويزيد، وخالد بن الوليد وعكرمة بن أبي جهل، ونفرًا غيرهم فوقهم، وولَّى أنسَ بنَ مالك ابن عشرين سنة علىٰ البحرين اقتداء بالنبي في عتَّاب بن أسيد، ومتى كان استوفى المشيخة حتى يأخذ من الشبان؟ وولَّى عمرُ أيضًا كذلك، وبادر بعزل خالد، وذلك كله لفقهٍ عظيم، ومعارف بديعة بيانها في موضعها من كتب الإمامة والسياسة من الأصول، فخذوا في فنٍّ غير هذا، فليس هذا الباب مما تلوكه أشداق أهل الآداب وأما ما روي عن معاوية أنه استدعى شهودًا، فشهد السلولي وسواه[1]؛ فسلٌّ من الحق، ما روي عن السلولي، فإنه لم يكن قط، وأسعد بإسقاط ما روي في القصة سعيد أو سعد. وأما كلام أبي بكرة أخيه لأُمِّه، فغير ضائرٍ له لأن ذلكَ رأْيٌ من أبي بكرة واجتهاد. وأما قولهم فيها عن أبي بكرة (أنه زنيٌ أمه) فلو كان ذلك صحيحًا لم يضرَّ أمه ما جرى في الجاهلية، في الدين، فإن اللَّه عفا عن أمر الجاهلية كلها بالإسلام، وأسقط الإثم والعار منه، فلا يذكره إلا جاهل به.

قال القاضي أبو بكر ﷺ: والناس إذا لم يجدوا عيبًا لأحد، وغَلَبهم حسدُهم عليه، وعداوتهم له، أحدثوا له عيوبًا، فاقبلوا الوصية، ولا تلتفتوا إلَّا إلى ما صحَّ من

(١) هو مالك بن ربيعة أبو مريم، وكان ذلك عام (٤٤هـ) وكان الشهود معه:
زياد بن أسماء الحرمازي ـ والمنذر بن الزبير ـ وجويرية بنت أبي سفيان ـ والمِسْور بن قدامة الباهلي، وابن أبي نصر الثقفي، وزيد بن نفيل الأزدي.

الأخبار، واجتنبوا ـ كما ذكرت لكم ـ أهل التواريخ، فإنهم ذكروا عن السلف أخبارًا صحيحة يسيرة، ليتوسلوا بذلك إلى رواية الأباطيل، فيقذفوا ـ كما قدمنا ـ في قلوب الناس ما لا يرضاه اللَّه ـ تَعَالَىٰ ـ، وليحتقروا السلف ويُهَوِّنوا الدين، وهو أعزُّ من ذلك، وهم أكرم منَّا، فرضي اللَّه عن جميعهم.

ومن نظر إلى أفعال الصحابة تبيَّن منها بطلان هذه الهتوك التي يختلق أهلُ التواريخ، فيدسُّونها في قلوب الضعفاء وهذا زياد لما أحس بالمنية استخلف سمرة بن جندب من كبار الصحابة، فقبل خلافته، وكيف يُظَنُّ به علىٰ منزلته أنه يقبل ولاية ظالم لغير رِشدة، وهو علىٰ ما هو عليه من الصحبة، وذلك من غير إكراه، ولا تقية. إن هذا لهو الدليل المبين، فمع من تحبون أن تكونوا؟ مع سمرة بن جندب أو مع المسعودي، والمبرد، وابن قتيبة، ونظرائهم؟[١] وهذا غاية في البيان.

قاصمة

كانت الجاهلية مبنيَّة علىٰ العصبية، متعاملة بينها بالحميَّة، فلما جاء الإسلام بالحق، وأظهر اللَّه منَّته علىٰ الخلق، قال اللَّه سبحانه: ﴿وَٱذْكُرُواْ نِعْمَتَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنتُمْ أَعْدَآءً فَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ فَأَصْبَحْتُم بِنِعْمَتِهِۦٓ إِخْوَٰنًا﴾ [آل عمران: ١٠٣] وقال لنبيه: ﴿لَوْ أَنفَقْتَ مَا فِى ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا مَّآ أَلَّفْتَ بَيْنَ قُلُوبِهِمْ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ أَلَّفَ بَيْنَهُمْ ۚ إِنَّهُۥ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ [الأنفال: ٦٣]. فكان بركة النبي ﷺ تحميهم، وتجمع شملهم، وتصلح قلوبهم، وتمحو ضغائنهم.

واستأثر اللَّه برسوله ﷺ، ونَفَرتِ النفوسُ، وتماسكت الظواهرُ مُنجرَّة ما دام الميزان قائمًا، فلما رُفع الميزان ـ كما تقدم ذِكْرُه في الحديث ـ أخذ اللَّه القلوب عن

(١) حكم القاضي أبو بكر على ابن قتيبة هذا الحكم القاسي وهو يظن أن كتاب (الإمامة والسياسة) من تأليفه كما سيأتي. وكتاب الإمامة والسياسة ذكرت فيه أمور وقعت بعد موت ابن قتيبة، فدل ذلك على أنه مدسوس عليه من خبيث صاحب هوى، ولو وقف المؤلف على هذه الحقيقة لوضع الجاحظ ومن هم دون الجاحظ في موضع ابن قتيبة. (من مطبوعة الشيخ الخطيب رَحِمَهُ اللَّهُ)

الأُلفة، ونشر جناحًا من التقاطع، حتى سوى جناحين بقتل عثمان، فطار في الآفاق، واتصل الهرج إلى يوم المساق، وصارت الخلائق عِزين(١)، في كل واحد من العصبية يَهِيمُون، فمنهم بكْريَّة، وعُمَريَّة، وعثمانية، وعَلَويَّة، وعباسية، كُلٌّ يزعم أن الحق معها، وفي صاحبها؛ والباقي ظلوم غشوم، مُقْتِرٌ من الخير عديم، وليس بمذهب، ولا فيه مقالة، وإنما هي حماقات وجهالات، أو دسائس للضلالات، حتى تضمحل الشريعة، وتهزأ الملحدة من المِلَّة، ويلهو بهم الشيطان ويلعب، وقد صار بها في غير مسير، ولا مذهب.

قال البكرية: أبو بكر نص عليه رسول اللَّه في الصلاة، ورضيته الأُمَّة للدنيا، وكان عند النبي بتلك المنزلة العليا، والمحبة الخالصة، ووَلِّي فعدل، واختار فأجاد. إلا أنه أوهم في عمر فإن أمره غلظ، وفظاظته غلبت، وذكروا معائب وأما عثمان فلم يَخْفَ ما عمل، وكذلك عليٌّ، وأما العباس فغير مذكور.

وقال العمرية: أما أبو بكر ففاضل ضعيف، وعمر إمام عدل، قوي، يمدح النبي له في حديث الرؤيا والدلو، والعبقري كما تقدم. وأما عثمان فخارج عن الطريق ما اختار واليًا، ولا وفيّ أحدًا حقًّا، ولا كف أقاربه، ولا اتبع سنن من كان قبله. وأما عليٌّ فجريء على الدماء. لقد سمعت في مجالس: أن ابن جريج(٢) كان يقدم عمر على أبي بكر، وسمعت الطرطوشي يقول: لو قال أحد بتقديم عمر لتبعته.

وقالت العثمانية: عثمان له السوابق المتقدمة، والفضائل، والفواصل في الذات والمال، وقتل مظلومًا.

وقالت العلوية: عليٌّ ابن عمه وصهره، وأبو سَبْطَي النبي، وَوَلَدِ النبيِّ حضانةً.

وقال العباسي: هو أبو النبي وأولاهم بالتقديم بعده، وطوَّلوا في ذلك من الكلام ما لا معنى لذكره لدناءته. ورووا أحاديث لا يحل لنا أن نذكرها، لعظيم الافتراء فيها، ودناءة رواتها.

---

(١) عِزين: ج (عِزَة) وهي الفرقة من الناس، والجمع (عزون) و(عزين) الصحاح (١/ ١٨١).
(٢) هو عبدالملك بن عبدالعزيز المكي إمام من أئمة التفسير ت (١٥٠هـ).

وأكثر الملحدة علىٰ التعلق بأهل البيت[١]، وتَقْدِمَةِ عليٍّ علىٰ جميع الخلق، حتى أن الرافضة انقسمت إلى عشرين فرقة، أعظمهم بأسًا من يقول: إن عليًا هو اللَّه. والغرابية يقولون: إنه رسول اللَّه لكن جبريل عدل بالرسالة عنه إلى محمد حمِيَّةً منه معه، في كفرٍ بارد، لا يُسخِّنُهُ إلا حرارةُ السيف، فأمَّا دفءُ المناظرة فلا يؤثر فيه.

عاصمة

إنما ذكرت لكم هذا، لتحترزوا من الخلق، وخاصة من المفسرين، والمؤرخين، وأهل الآداب، فإنهم أهل جهالة بحُرمات الدين، أو علىٰ بدعة مُصِرِّين، فلا تبالوا بما رَووا، ولا تقبلوا روايةً إلا عن أئمة الحديث، ولا تسمعوا لمؤرِّخ كلامًا إلا للطبري[٢]، وغيرُ ذلك هو الموت الأحمر، والداءُ الأكبر، فإنهم يُنشِئون أحاديثَ فيها استحقارُ الصحابة والسلف، والاستخفاف بهم، واختراعُ الاسترسال في الأقوال والأفعال عنهم، وخروجُ مقاصدهم عن الدين إلى الدنيا، وعن الحق إلى الهوى.

فإذا قطعتم أصل الباطل، واقتصرتم علىٰ رواية العدول، سلمتم من الحَبائل، ولم تطووا كشْحًا علىٰ هذه الغوائل ومِن أشد شيءٍ علىٰ الناس جاهلٌ عاقلٌ، أو مبتدعٌ محتال، فأمَّا الجاهل فهو ابن قتيبة، فلم يبقِ، ولم يذر للصحابة رسمًا في كتاب «**الإمامة والسياسة**» إن صحَّ عنه جميع ما فيه[٣].

---

(١) إنما هو ستار لأفعالهم وأقوالهم القباح، ولقد شهد الناس تبرأ أهل البيت منهم جميعًا كما روت ذلك كتب التاريخ المعتبرة.

(٢) ومع ذلك فالطبري ذكر مصادر أخباره، وسمى رواتها لنكون من أمرهم على بينة، وقال في آخر مقدمة كتابه: فما يكن في كتابي هذا من خبر يستنكره قارئه من أجل أنه لم يعرف له وجهًا في الصحة فليعلم أنه لم يؤت في ذلك من قبلنا، وإنما أتى من قبل بعض ناقليه إلينا (انظر مجلة الأزهر: صفر ١٣٧٢ ص ٢١٠ - ٢١٥). من مطبوعة الشيخ الخطيب رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

(٣) لم يصح عنه شيء مما فيه. ولو صحت نسبة هذا الكتاب للإمام الحجة الثبت أبي محمد عبداللَّه بن مسلم بن قتيبة (٢١٣ - ٢٧٦) لكان كما قال عنه ابن العربي، لأن كتاب الإمامة والسياسة مشحون بالجهل والغباوة والركة والكذب والتزوير. ولما نشرتُ لابن قتيبة =

وكالمُبرِّد في كتابه الأدبي(١)، وأين عقله من عقل ثَعلب الإمام المقدَّم في أماليه، فإنه ساقها بطريقة أدبية سالمة من الطعن على أفاضل الأمة.

وأما المبتدع المحتال فالمسعودي، فإنه بما يأتي منه مُتاخمة الإلحاد فيما رواه من ذلك، وأما البدعة فلا شك فيه(٢).

فإذا صنتم أسماعكم وأبصاركم عن مطالعة الباطل، ولم تسمعوا في خليفة ممن نَسَب إليه ما لا يليق، ويذكر عنه ما لا يجوز فعله، كنتم على منهج السَّلف سائرين، وعن سبيل الباطل ناكبين.

فهذا مالكٌ رضي الله عنه قد احتجَّ بقضاءِ عبدالله بن مروان في مُوطَّئِه، وأبرزه في جملة قواعد الشريعة(٣).

= كتاب (الميسر والقداح) قبل أكثر من ربع قرن، وصدرته بترجمة حافلة له، وسميت مؤلفاته، ذكرت (في ص ٢٦ ـ ٢٧) مآخذ العلماء على كتاب الإمامة و السياسة، وبراهينهم على أنه ليس لابن قتيبة، وأزيد الآن على ما ذكرته في (الميسر والقداح) أن مؤلف الإمامة والسياسة يروى كثيرًا عن اثنين من كبار علماء مصر، وابن قتيبة لم يدخل مصر ولا أخذ عن هذين العالمين، فدل ذلك كله على أن الكتاب مدسوس عليه. من مطبوعة الشيخ الخطيب رحمه الله.

(١) المبرد ينزع إلى شيء من رأي الخوارج، وله فيهم هوى. وإن إمامته في اللغة والأدب لا تغطي على ضعفه في علم الرواية والإسناد. وإذا كان أبو حامد الغزالي على جلالته في العلوم الشرعية والعقلية لم يتجاوز له العلماء عن ضعفه في علوم الإسناد فأحرى ألا يتجاوزوا عن مثل ذلك للمبرد. وعلى كل حال فكل خبر مما مضى أو سيأتي ـ في أمتنا أو في أي أمة غيرها ـ يحتمل الصدق والكذب حتى يثبت صدقه أو كذبه على محك الاختبار والبحث العلمي. من مطبوعة الشيخ الخطيب رحمه الله.

(٢) علي بن الحسين المسعودي يعدّه الشيعة من شيوخهم وكبارهم، ويذكر له المامقاتي في تنقيح المقال (٢: ٢٨٢ ـ ٢٨٣) مؤلفات في الوصاية وعصمة الإمام وغير ذلك مما يكشف عن عصبيته والتزامه غير سبيل أهل السنة المحمدية. ومن طبيعة التشيع والتحزب والتعصب البعد بصاحبه عن الاعتدال والإنصاف. من مطبوعة الشيخ الخطيب رحمه الله.

(٣) من ذلك ما جاء في (باب المستكرهة من النساء) بكتاب الأقضية من الموطأ (ص ٧٣٤): حدثني مالك عن ابن شهاب أن عبدالملك بن مروان قضى في امرأة أصيبت مستكرهة بصداقها على من فعل ذلك بها. وفي كتاب المكاتب من الموطأ (ص ٧٨٨) قضاء آخر لعبدالملك، وفي كتاب العقول من الموطأ (ص ٨٧٢) قضاء له أيضًا. أما أبوه مروان بن الحكم فأقضيته وفتاواه كثيرة في الموطأ وغيره من كتب السنة المتداولة في أيدي أئمة =

وقال في رواية: عن زياد بن أبي سفيان، فنسبه إليه ـ وقد علم قصته ـ؛ ولو كان عنده ـ كما يقول العوام ـ باطلاً لما رضِي أن ينسبه، ولا يذكره في كتابه الذي أسسه للإسلام(١).

وقد جُمع ذلك كلّه في أيام بني العباس، والدولةُ لهم، والحكمُ بأيديهم، فما غيَّروا عليه، ولا أنكروا ذلك منه، لفضل علومهم، ومعرفتهم بأن مسألة زياد، مسألة قد اختلف الناس فيها، فمنهم من جَوَّزها ومنهم من منعها، فلم يكن لاعتراضهم إليها سبيل.

وكذلك أعجبهم ـ حين قرأ الخليفةَ علىٰ مالكٍ الموطَّأ ـ ذِكْرُ عبدالملك بن مروان فيه، وإن كان مِنْ بغضَائه، لأنه إذا احتجَّ العلماءُ بقضائه، فسيحتج بقضائه أيضًا مثله، وإذا طعن فيه، طعن فيه بمثله(٢).

وأخرج البخاري عن عبدالله بن دينار، قال شهدتُ ابنَ عمر حيث اجتمع الناس

المسلمين يعملون بها من أيام الخير إلى الآن. وانظر لورع مروان وابنه عبدالملك حديث مالك عن ابن أبي عبلة في كتاب النكاح من الموطأ (ص ٥٤٠). من مطبوعة الشيخ الخطيب رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

(١) وعامر بن شراحيل الشعبي كان من أئمة المسلمين كذلك، بل إن مالكًا كان يراه إمامًا له. وقد روى الحافظ ابن عساكر في ترجمة زياد من تاريخ دمشق (٥: ٤٠٦) أن الشعبي قال: أتت زيادًا قضية في رجل مات وترك عمة وخالة فقال: «لأقضين بينكم بقضاء سمعته من عمر بن الخطاب» وذلك أنه جعل العمة بمنزلة الأخ والخالة بمنزلة الأخت. من مطبوعة الشيخ الخطيب رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

(٢) وممن روى عن عبدالملك بن مروان، البخاري في كتابه (الأدب المفرد) وروى عن عبدالملك الإمام الزهري، وعروة بن الزبير، وخالد بن معدان من فقهاء التابعين وعبَّادهم، ورجاء بن حيوة أحد الأعلام. قال نافع مولى ابن عمر: لقد رأيت المدينة وما فيها شاب أشد تشميرًا ولا أفقه ولا أقرأ لكتاب الله من عبدالملك بن مروان وروى الأعمش عن أبي الزناد أن فقهاء المدينة كانوا أربعة: سعيد بن المسيب، وعروة بن الزبير، وقبيصة بن ذؤيب، وعبدالملك بن مروان قبل أن يدخل الإمارة. وقال الشعبي: ما جالست أحدًا إلا وجدت لي الفضل عليه، إلا عبدالملك بن مروان فإني ما ذاكرته حديثًا إلا زادني منه، ولا شعرًا إلا زادني فيه (البداية والنهاية ٩: ٦٢ ـ ٦٣). من مطبوعة الشيخ الخطيب رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

علىٰ عبدالله بن مروان كتبَ: «**إِنِّي أُقِرُّ بِالسَّمْعِ وَالطَّاعَةِ لِعَبْدِالمَلِكِ أَمِيرِ المُؤمِنِينَ عَلَى سُنَّةِ اللَّه وَسُنَّةِ رَسُولِهِ مَا استَطَعْتُ، وَإِنَّ بَنِيَّ قَدْ أَقَرُّوا بِمِثْلِ ذَلِكَ**»[١].

وهذا المأمون كان يقول بخلق القرآن، وكذلك الواثق، وأظهروا بدعتهم، فصارت مسألة معلومة: إذا ابتدع القاضي أو الإمام هل تصحُّ ولايته وتنفذ أحكامه أم هي مردودة؟ وهي مسألة معروفة.

وهذا أشدُّ من بروداتٍ ذكرها أصحاب التواريخ من: أن فلانًا الخليفة شرب الخمر، أو غنى، أو فسق، أو زنى، فإن هذا القول في القرآن بدعة أو كفر ـ علىٰ اختلاف العلماء فيه ـ قد اشتهروا به، وهذه المعاصي لم يتظاهروا بها، إن كانوا فعلوها، فكيف يثبت ذلك عليهم بأقوال المُغنِّين، والبرَّاد من المؤرخين، قصدوا بذكر ذلك عنهم، تسهيلَ المعاصي علىٰ الناس، وليقولوا: إذا كان خلفاؤنا يفعلون هذا، فما يستبعد ذلك منَّا، وساعدهم الرؤساءُ علىٰ إشاعة هذه الكتب، وقراءتها، لرغبتهم في مثل أفعالهم، حتى صار المعروف منكرًا، والمنكر معروفًا، وحتى سمحوا للجاحظ، أن تُقرأ كُتُبه في المساجد، وفيها من الباطل والكذب والمناكير، ونسبة الأنبياء إلى أنهم ولدوا لغير رشدة، كما قال في إسحاق ﷺ في كتاب الضلال والتضليل، كما مكَّنوا من قراءة كتب الفلاسفة في إنكار الصانع، وإبطال الشرائع، لما لوزرائهم وخواصِّهم في ذلك من الأغراض الفاسدة، والمقاصد الباطلة.

.... **يكن مَا أَسَاءَ النَّارَ فِي رَأْسِ كَبْكَبَا**[٢]

وبالوقوف علىٰ هذه الفصول تحسُن نيَّاتكم، وتسلم من التغيُّر قلوبكم؛ علىٰ ما سبق.

---

(١) رواه البخاري (٧٢٠٣) في الأحكام.

(٢) **كبكب**: جبل خلف عرفات مشرف عليها كما في معجم ما استعجم (٤/ ١٣٠٤).
والبيت المذكور عجز صدره:

وَتُدْفَنُ مِنْهُ الصَّالِحَاتُ، وَإِنْ يُسِيء ... يَكُنْ مَا أَسَاءَ النَّارَ فِي رَأْسِ كَبْكَبَا

وهو للأعشي كما في اللسان (١/ ٦٩٧).

وقد بينتُ لكم أنكم لا تقبلون علىٰ أنفسكم في دينارٍ، بل في درهمٍ إلا عدلًا بريئًا من التهمة سليمًا من الشهوة. فكيف تقبلون في أحوال السلف، وما جرى بين الأوائل، من ليس له مرتبة في الدين؟ فكيف في العدالة!؟ فرحم اللَّه عمر بن عبدالعزيز حيث قال: ـ وقد تكلموا في الذي جرىٰ بين الصحابة ـ ﴿تِلْكَ أُمَّةٌ قَدْ خَلَتْ لَهَا مَا كَسَبَتْ وَلَكُم مَّا كَسَبْتُمْ وَلَا تُسْـَٔلُونَ عَمَّا كَانُوا يَعْمَلُونَ ﴿١٣٤﴾﴾ [البقرة: ١٣٤].

والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات



فهرس

❑ مقدمة المحقق ٥
❑ ترجمة المصنف ٩
❑ خطبة المؤلف ١٢
❑ قاصمة الظهر ١٣
● وفاة النبي ﷺ ووقعها في نفوس الصحابة ١٣
● استخفاء علي ١٣
● إهجار عمر ١٤
● حوار العباس وعلي في مرضه ﷺ ١٤
● اضطراب أمر الأنصار واجتماع سقيفة بني ساعدة ١٥
● موقف جيش أسامة ١٥
❑ عاصمة: تدارك الله الإسلام والأنام بأبي بكر ١٦
● رباطة جأش أبي بكر في اليوم الرهيب : وداعه النبي ﷺ وخطبته بالمسجد ١٦
● موقفه في سقيفة بني ساعدة ١٧
● خلافة الصديق ١٨
● حرصه على تنفيذ أمر النبي ﷺ ١٩
● موقفه من مانعي الزكاة ١٩
● حديث «لا نورث ما تركناه صدقة» ٢٠
● حديث «لا يدفن نبي إلا حيث يموت» ٢٢
● استخلاف عمر رضي الله عنه ٢٣
● جعل الأمر شورى في اختيار الخليفة بعده ٢٣
● خلافة عثمان رضي الله عنه ٢٣

● سجايا عثمان وصفاته الممتازة ومكانته العالية في الإسلام ٢٣
● حديث «إن عمر شهيد، وعثمان شهيد، وله الجنة على بلوى تصيبه» ٢٤
● وصف إجمالي لدعاة الفتنة الذين قاموا على عثمان ٢٦
❑ **(قاصمة) المظالم و المناكير التي ادعوها على عثمان** **٢٨**
❑ **(عاصمة) موقف عثمان من عمار بن ياسر وعبد الله بن مسعود** **٢٩**
● حتى جمع عثمان للقرآن زعموا أنه من سيئاته! ٣١
● وقع اليمامة واستماتة حملة القرآن من الصحابة في تلك المعركة ٣١
● ابن طاوس الشيعي يروي عن علي إجماع الصحابة على مصحف عثمان ٣٣
● أكبر داعية شيعي يدعي تحريف القرآن ويؤيده حسين النوري الطبرسي .. ٣٣
● عبد الله بن مسعود ومصحفه ٣٤
● ما أوخذ به عثمان من حماية الحمى لإبل الصدقة ٣٥
● أبو ذر ومسيرة إلى الربذة ٣٦
● ما وقع لأبي ذر لما كان بالشام ٣٦
● سنة الإسلام في المال و التصرف فيه أخذًا وصرفًا ٣٧
● حديث سعد بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف بحبس عمر ثلاثة من الصحابة ٣٨
● عثمان وأبو الدرداء ٣٩
● رد الحكم، تحقيق ابن تيمية وابن حزم وابن الوزير ٤٠
● عثمان وإتمام الصلاة في منى ٤١
● معاوية ومكانته في خلافة أبي بكر وعمر وعثمان ٤١
● تولية عثمان عبد الله بن عامر بن كريز ٤٣
● تولية عثمان الوليد بن عقبة، وإلمامه بنشأة الوليد وجهاده ٤٤
● الولاية اجتهاد، وعلي ولى أقاربه ٤٥

- كان النبي ﷺ أول من ولّىٰ بني أمية واستعان بهم ٤٥
- عدالة مروان وأنه من كبار الأمة عند الصحابة وفقهاء الإسلام ٤٦
- سقوط كل ما استدلوا به على الوليد في آية ﴿إِن جَآءَكُمْ فَاسِقٌۢ بِنَبَإٍ﴾ .. ٤٧
- سن الوليد بن عقبة يوم الفتح ٤٨
- إقامة عمر الحد على صهره قدامة بن مظعون من رجال بدر ٤٩
- سيرة الوليد في الكوفة، وأن الشهود عليه لصوص كذبة مزورون ٥٠
- أي حرج على المرء أن يولي أخاه أو قريبه؟ ٥٣
- ما فعله عثمان في خمس الخمس والإقطاع ٥٤
- عثمان لم يضرب أحدًا بالعصا ٥٥
- علو عثمان على منبر رسول اللَّه ﷺ، وموقفه بغزوتي حنين وأحد ٥٥
- تخلفه بالمدينة عن بدر لتمريض زوجته بنت ﷺ ٥٦
- لو لم يكن لعثمان من الشرف إلا بيعة الرضوان لكفاه ٥٦
- مؤاخذتهم عثمان بأنه لم يقتل عبيد اللَّه بن عمر بن الخطاب بالهرمزان ... ٥٦
- تحقيق علمي عن الكتاب المنسوب لعثمان ـ أو مروان ـ إلى عامل مصر، واستنكار عليّ عودة العراقيين من طريقهم عند عودة المصريين من طريقهم الآخر كأنهما على ميعاد، وظهور تزوير كتاب آخر على لسان عليّ إلى العراقيين بأن يرجعوا، وملاحظة أن عثمان ومروان كانا يعلمان أن عاملهما على مصر ليس في مصر فكيف يكتبان إليه، ولفت النظر إلى تخلف الأشتر وحكيم بن جبلة بالمدينة عند ترتيب هذه التزويرات وليس لغيرهما مصلحة في رد الثوار إلى المدينة وتجديد الفتنة ٥٨
- لو سلَّم عثمان مروان للثوار لكان ظالمًا ٥٩
- قول علي إن الخارجين على عثمان حساد طلاب دنيا أرادوا رد الأشياء على أدبارها ٥٩
- التعريف بالغافقي المصري، وكنانة بن بشر ٦٠
- التعريف بسودان بن حمران، وعبداللَّه بن بديل ٦١

- التعريف بحكيم بن جبلة، ومالك بن حارث الأشتر ٦٣
- تسيير عثمان مثيري الفتنة إلى معاوية بالشام ٦٤
- قول صعصعة بن صوحان لمعاوية: كم تكثر علينا بالإمرة وبقريش؟ . . . ٦٥
- ابن الكواء يصف أهل الفتنة في الأمصار لمعاوية ٦٥
- انتقال مثيري الفتنة إلى منطقة عبد الرحمن بن خالد ومعاملته لهم بالحزم ٦٦
- تظاهرهم بالتوبة وذهاب الأشتر إلى عثمان بتوبتهم، ونقضها في(الجرعة) . . . ٦٧
- مسير فرق الثوار إلى المدينة، التعريف بعبد الرحمن بن عديس البلوى ٦٧
- الثوار يناقشون عثمان، اقتناع جمهورهم بأجوبته، اتفاقهم معه ٦٨
- عود إلى التحقيق العلمي في الكتاب إلى عامل مصر، وتوجيه الشبهة إلى الأشتر بترتيب التزوير، وبيان قرائن هذه الشبهة ٦٩
- وقائع ومحاورات بين عثمان والبغاة عليه ٧٠
- فتوى ابن عمر لعثمان بألا يخلع نفسه لئلا تتخذ عادة ٧١
- إشراف عثمان على الناس واستشهاده إياهم بسوابقه ٧٢
- موقف عثمان من أمر الدفاع عنه أو الاستسلام للأقدار ٧٢
- وصية عثمان إلى الزبير واستعداده للموت. اعتزام الأنصار الدفاع عنه . . ٧٣
- عثمان في ساعته الأخيرة ٧٣
- تزويرهم الكتب على لسان عائشة رضي الله عنها ٧٤
- الحكم الفقهي في موقف عثمان من الدفاع عنه أو الاستسلام ٧٤
- اقتداء المؤلف بعثمان في مثل موقفه ٧٥
- تشويه أخبار الصحابة، وطريقتا المحدثين والمؤرخين في نقد الأخبار ٧٥
- الذين دافعوا عن عثمان في الساعة الأخيرة خارج الدار ٧٦
- المدينة في حكم الإرهابيين خمسة أيام بلا خليفة ثم بويع لعليّ ٧٧
- خلافة عليّ ٧٧

- قولهم في بيعة طلحة: يد شلاء، وفي طلحة والزبير: بايعا مكرهين ٧٧
- ❏ **(قاصمة) اجتماع أصحاب الجمل بمكة وخروجهم إلى البصرة ٨٠**
- خرافة «الحوأب» وشهادة الزور ٨١
- خروج علي إلى الكوفة، وما وقع في العراق قبل وصوله ٨١
- ❏ **(عاصمة) مجيء أصحاب الجمل إلي البصرة لتأليف الكلمة، وللتوصل بذلك إلى إقامة الحد على قتلة عثمان ٨٢**
- التعريف بعثمان بن حنيف عامل عليّ على البصرة ٨٣
- الاجتماع في مربد البصرة وإلقاء الخطب فيه ٨٤
- كتابة الكتاب بين عثمان بن حنيف وأصحاب الجمل بالكف عن القتال . . . ٨٤
- نقض حكيم بن جبلة لكتاب الصلح ومصرعه ٨٥
- وصول عليّ، ووقوع التفاهم بينه وبين أصحاب الجمل، ثم إنشاء البغاة الحرب ٨٥
- مصرع طلحة بن عبيد اللَّه ٨٥
- مصرع كعب بن سور قاضي البصرة ٨٦
- حديث «**هذه ثم ظهور الحصر**» والكلام في صحة خروج عائشة ٨٦
- عودة إلى ذكر «**الحوأب**» ونقض الأسطورة عنه ٨٦
- ❏ **(قاصمة) حرب صفين، ودعوى الفريقين، وما اخترع في ذلك من أكاذيب ٨٧**
- ❏ **(عاصمة) عود إلي موقف عليّ من قتلة عثمان ٨٨**
- لو حاكم أولياء عثمان قتلته عقب البيعة له لحكم لهم. ولكن هل كان في الإمكان تنفيذ الحكم عليهم؟ ٩٠
- الطائفتان كانتا على حق، والبغاة على عثمان ليسوا من إحداهما ٩١
- حديث «**ابني هذا سيد ولعل اللَّه أن يصلح به بين فئتين عظيمتين من المسلمين**» . ٩٢
- الطائفتان مجتهدتان مأجورتان ٩٢
- ❏ **(قاصمة التحكيم) وأن الصحيح فيها ما رواه الدارقطني وخليفة بن خياط . . . ٩٣**

● العراقيون جاءوا بأبي موسى من عزلته لأنه كان ناصحًا بالدعوة إلى السلم ٩٤
● الحكمان تركا أمر الإمامة لكبار الصحابة، ولم يقل عمرو إلا ما قاله أبو موسى ٩٤
● معاوية لم يكن يومئذ خليفة حتى يخلعه عمرو أو يثبته ٩٥
❑ **(عاصمة) كتب التاريخ الإسلامي ألفت بعد بني أمية فشوهها الهوى ... ٩٦**
● رواية الدارقطني لخبر التحكيم فضحت الأكاذيب المفتراة ٩٧
● ورع عمرو بن العاص؛ ونصيحة المؤلف للناس بالأدب مع الصحابة ... ٩٧
❑ **(قاصمة) احتجاج الشيعة بحديث خم ودعاء «وال من والاه» ٩٩**
● افتراء الشيعة على أبي بكر وعمر وعثمان وعبد الرحمن بن عوف ٩٩
● تفسيقهم أهل الشام وتكفيرهم لهم ١٠٠
● الصحابة كلهم كفرة عند الشيعة إلا بضعة عشر منهم ١٠٠
● تكفيرهم كل عاص بكبيرة، وقولهم إن الخلفاء الأولين ومساعديهم عصاة، وطعنهم في الصحابة ١٠٠
● مقارنة موقفهم من الصحابة بموقف النصارى واليهود من أصحاب موسى وعيسى وصف الحسن المثنى للشيعة. إجماع الأمة على أن النبي ﷺ لم ينص على أحد، وكلمة الحسن المثنى في ذلك ١٠١
● قول العباس لعليّ اذهب بنا نسأل النبي ﷺ فيمن يكون هذا الأمر .. ١٠٢
● الأحاديث الصحيحة في أبي بكر وعمر ومكانتهما العليا ١٠٢
● مراتب الصحابة ومن بعدهم، وأصناف أئمة الدين ومنازلهم ١٠٤
● الكلام على حديث خم، ودعاء «**اللّهم وال من والاه**» ١٠٥
● إصابة عمر في جعل الإمامة شورى، ودقة ابن عوف في تخير عثمان . ١٠٦
● لم يكن بعد عثمان أولى بها من علي فجاءته على قدر ١٠٦
● ما قال العباس في علي من قبيل دلال الوالد على الولد ١٠٧
❑ **(قاصمة) بيعة الحسن وصلحه مع معاوية ١٠٩**

- تناقض الشيعة بين موقفهم من الصلح الحسن واعتقادهم عصمته ١٠٩
- **(عاصمة) علي لم يعهد إلى الحسن، لكن البيعة للحسن منعقدة** ١٠٩
- حكاية الصلح بين الحسن ومعاوية كما يرويها البخاري ١١٠
- بيعة الحسن لمعاوية، وانعقاد الخلافة لمعاوية بذلك ١١٠
- ولاية معاوية ١١٠
- حديث «**الخلافة ثلاثون سنة**» ينقضه حديث«**اثنا عشر خليفة**» ١١١
- مزايا معاوية وسيرته الممتازة التي أهلته لحمل أعباء الإسلام ١١٢
- سرور النبي ﷺ برؤيا حروب معاوية البحرية وحملة ابنه على القسطنطينية ١١٣
- الخلافة والملك، وأن معاوية خير قائم بهما بعد الراشدين ١١٣
- إمامة المفضول مع وجود من هو أفضل منه ١١٥
- حجر بن عدي والأسباب التي حملت معاوية على قتله ١١٦
- خير الناس بعده ﷺ أبو بكر ثم عمر ثم علي ثم معاوية خال المؤمنين . ١١٦
- فساد ما تقوله الشيعة في وفاة الحسن. أهلية يزيد للولاية ١١٧
- كثرة المتزاحمين على الولاية بعد معاوية، وامتياز يزيد بالقوة العسكرية . ١١٨
- نقد ثلاثة أخبار ملفقة على وهب بن جرير في تمهيد معاوية لولاية يزيد ١١٨
- شهادة ابن الحنيفة ليزيد بالعدالة وما يلزم لمنصبه من العلم ١٢٣
- ابن عمر يعلن في الثورة على يزيد أن في عنقه البيعة الشرعية له ١٢٤
- الليث بن سعد يسمي يزيد «**أمير المؤمنين**» بعد ذهاب دولتهم ١٢٦
- الحسين بين الذين نهوه عن الخروج والذين حرضوه عليه ١٢٧
- النبي ﷺ أول من عقد الولاية لبني أمية ١٣١
- مسألة استلحاق معاوية لزياد: التعريف بأم زياد ١٣٢
- التعريف بنشأة زياد وأول ظهوره في زمن عمر ١٣٢

- ما روي عن اعتراف أبي سفيان لعليّ بن أبي طالب بأبوته لزياد ١٣٢
- الفرق بين واقعتي استلحاق زياد وابن وليدة زمعة ١٣٤
- (**نكتة**) للولايات والعزلات معان وحقائق لا يعرفها كثير من الناس .. ١٣٧
- تسمية الذين شهدوا بأبوة أبي سفيان لزياد ١٣٧

❑ **(قاصمة) اجتماع العرب بالإسلام، وافتراق المسلمين بعد النبي ﷺ ... ١٣٩**

- ظهور الأحزاب البكرية والعمرية والعثمانية والعلوية والعباسية ١٣٩

❑ **(عاصمة) تحذير المسلمين من أهواء المفسرين والمؤرخين وأهل الآداب ... ١٤٠**

- ابن قتيبة بريء من كتاب (الإمامة والسياسة) ١٤٠
- احتجاج مالك بقضاء عبد الملك بن مروان، والتعريف بإمامته وفقهه .. ١٤١
- الأئمة الذين رووا عن عبد الملك ١٤٢
- إقرار ابن عمر له بالسمع والطاعة ١٤٣
- ما نسب إلى الأمويين أهون من قول المأمون بخلق القرآن، وسماح العباسيين بقراءة كتب الجاحظ في المساجد مع ما فيها من مناكير ١٤٣
- فهرس الموضوعات ١٤٥



تم الجمع والصف بمكتب الرضا للدعاية والإعلان

☎ ٢٣٢٠٢٥٤(٠٨٢)، محمول: ٠١٠١٤٦٠٨٦١

بني سويف ـ ج . م . ع